# دراسة نقدية لجهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال
# في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية

إعداد

د. سحر محمد علي
مدرس أصول التربية
كلية التربية- جامعة الفيوم

د. وردة علي عويس
مدرس أصول التربية
كلية التربية- جامعة الفيوم

**مستخلص**

هدف البحث إلى تعرف جهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية، باستخدام المنهجين النقدي والوصفي بمدخليه التحليلي والمقارن، وقد خلص البحث من خلال إطاريه النظري والميداني، وتفعيل المنهج النقدي إلى العديد من النتائج منها تغير بيئة التعليم الجامعي، وإعادة تشكيل أدواره وأهدافه وفق سياقات ثقافية واجتماعية واقتصادية؛ وبالنسبة لجامعة الفيوم، يلاحظ غياب الابتكارية والأصالة في تطبيق منظومة ريادة الأعمال بالجامعة، وتقيدها الكامل بفكر أكاديمية البحث العلمي دون مراعاة لخصوصية محافظة الفيوم وجامعتها، فضلاً عن غياب مفهوم الرأسمالية الأكاديمية عن أفراد عينة الدراسة وإعرابهم عن سماعه لأول مرة من الباحثتين، بالرغم من ارتباط هذا المفهوم بكتابات ريادة الأعمال الغربية بالإضافة إلى ضعف الخلفية الثقافية للمسئولين عن منظومة ريادة الأعمال بالجامعة، وقد ظهر هذا كثيرًا أثناء المقابلة في الخلط بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمشروعات الريادية، فضلاً عن جهلهم بوجود مكتب لتسجيل براءات الاختراع بالجامعة قبل إعادة إنشاء المكتب مرة أخرى دون إحلال للمكتب القديم أو الاستفادة من إمكاناته البشرية والمادية، وقدم البحث تصورًا مقترحًا لتحسين وتفعيل جهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال .

**الكلمات المفتاحية:** دراسة نقدية، ريادة الأعمال، نظرية الرأسمالية الأكاديمية، جامعة الفيوم.

# A critical study of the efforts of Fayoum University in the field of entrepreneurship in the light of the theory of Academic capitalism

## Abstract:

The current study aimed at identifying the effort exerted by Fayoum University in the field of entrepreneurship in light of the academic capitalism using the comparative and analytical approach of the descriptive and critical design. After presenting the practical and theoretical frame the study reached the following results: The necessity of changing the university learning context, and reforming its roles and objectives according to the most prominent economic, cultural and social conditions, As to Fayoum University. It was noticed that the absence of innovation and originality in the application of the university's entrepreneurship system, and its firm adherence to the thought of the academy of science research without taking into account the specificity of Fayoum governorate, as well as the absence of the academic capitalism concept from the study sample and their pretention of knowing about it for the first time, from the two researchers, despite the appearance of the entrepreneurship concept in the western previous literature. As well as the weakness of the cultural background of those who are responsible for the university's entrepreneurship system. And this was very noticed during the interview when there was confusion between the small, the smaller projects and the entrepreneurial projects. As well as their ignorance of the existence of a registration office for registering patents at the university before re-establishing the office again without replacing the old one or making use of its human and financial potentials.

**Key words:**

Critical study- entrepreneurship- theory of academic capitalism- Fayoum university.

**مـــقـــدمة:**

تعد إعادة هيكلة التعليم العالي إحدى أهم القضايا التي شغلت كلاً من صانعي السياسات التعليمية والتربوية، والباحثين في دراسات التعليم العالي على حد سواء، لما تشهده الدول من تغيرات محلية ودولية مستمرة، خاصة في ظل عصر اقتصاد المعرفة الذي فرض سباق التنمية والتنافسية العالمية على الجميع، واضطرار الدول لاستكمال برامجها الإصلاحية في الاقتصاد والتعليم، الأمر الذي تسبب في استجابة الدول لضغوط السوق وتنقل رأس المال الدولي؛ للقضاء على العجز المالي في الموازنة، من خلال العديد من السياسات والإستراتيجيات التي ركزت على ترشيد الإنفاق العام، والاعتماد على مخرجات التعليم العالي لتنفيذ خطط الدول في التنمية.

ومع هذه التغيرات، وفي ظل الضغوط المالية المتزايدة على مؤسسات التعليم العالي، وخاصة الجامعات؛ اتجهت الأخيرة للحصول على تمويل خارجي من العمل الفكري المنجز في الحرم الجامعي، والذي أطلقت عليه بعض الدراسات "رأس المال الأكاديمي"؛ وذلك من خلال إقامة شراكات مع قطاع الأعمال والصناعة والمؤسسات الحكومية؛ لتطوير شراكات قائمة على الابتكار التجاري تهدف إلى إنتاج وطرح منتجات وعمليات جديدة في السوق، فـــي ظـــل تباطـــؤ الإنفـــاق الحكومـــي علـــى التعليـــم العالـــي، (Slaughter 1990- Slaughter and Rhoades 1996)

وقد أوضح Brenneman أنه بدراسة البيانات المالية عن تمويل التعليم العالي لوحظ تضاؤل نسبة الأموال الحكومية والفيدرالية كجزء من موارد التعليم العالي، كواقع جديد يجب على التعليم العالي أن يتكيف معه، وليس مجرد انحراف في أنماط التمويل التاريخية. ومن ثم لا تملك مؤسسات التعليم العالي وخاصة –الجامعي– للتعويض عن الإيرادات الحكومية المتناقصة سوى الاتصال بقطاع الأعمال والصناعة، من خلال الشراكات وتسويق الخدمات التعليمية والتجارية(Breneman ,1993, 3:33).

وبالرغم من زيادة تمويل الموازنة الحكومية للجامعات من حيث القيمة المطلقة، إلا أنـــه مـــع نمو الجامعات فإن الحصة النسبية من تمويلها فقد انخفض بشكر كبير (Rinne, 2004, 126)، حيث تتعرض الجامعات لضغوط لتغيير مناهجها، والتوسع في إنشاء الكليات، وتحديث بنيتها التحتية ذات التكلفة المتزايدة ومعداتها. (Clark, 1998, 13)

وقد تعني إعادة هيكلة التعليم العالي إجراء العديد من التغييرات المتدرجة، مثل: تخصيص الموارد الداخلية (تقليص/إغلاق أقسام- التوسع/إنشاء أقسام جديدة- إنشاء وحدات متعددة التخصصات) تغيير جوهري في تقسيم العمل الأكاديمي وخاصة فيما يتعلق بالبحث والتدريس، وإنشاء أشكال تنظيمية جديدة (مثل الشركات المتخصصة ومجمعات الأبحاث)، وإعادة النظر في الهياكل الإدارية القديمة.

وفي ظل ذلك عملت تغييرات إعادة الهيكلة على تدريب الطلاب على أساسيات ريادة الأعمال وتزويدهم بالوصول إلى شبكة من الموارد الخارجية القادرة على مساعدتهم في إنشاء المشاريع،(Park, 2012,121) وذلك من خلال دمج الدراسة بالممارسة لريادة الأعمال وتكوين العقليات الريادية غير التقليدية .

ومن أهم الآليات التي اتخذتها الجامعات لتعزيز ميزانياتها، ذلك التوجه نحو إضفاء الطابع المؤسسي على تعليم ريادة الأعمال من خلال إنشاء بنى تحتية ومراكز مخصصة؛ بهدف تجاوز المبادرات الفردية وتحقيق التراكم التدريجي للمعرفة، وتطوير مراكز ريادة الأعمال أو التوسع في إنشائها، حيث تعد هذه المراكز مصدراً ممتازاً لدخل الجامعة من خلال التبرعات والهبات والبرمجة الخارجية والمنح والبرمجة الأكاديمية وتسويق التكنولوجيا.

وقد اهتمت أوروبا بتعليم ريادة الأعمال فاعتبرته المفوضية الأوروبية نهجًا لتحقيق استراتيجية أوروبا٢٠٢٠؛ لأهميته في تشكيل عقلية الأجيال القادمة، وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة لذلك، فضلاً عن وضع خطة إستراتيجية لإدخال التعليم في مجال ريادة الأعمال في مختلف المؤسسات التعليمية في أوروبا (Rosni Bakar & Others:2015, 94-95)

وفي هذا السياق تؤكد ( المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،٢٠١٤، ٣٢) على أهمية إصلاح نظام التعليم من خلال نشر ثقافة ريادة الأعمال؛ لأهميته في إعداد جيل من أصحاب الفكر الريادي والمشاريع الريادية مما يؤدي إلى المزيد من فرص العمل.

وفي مصر، بدأ الاتجاه نحو ريادة الأعمال عندما عجزت مؤسسات القطاعين العام والخاص عن استيعاب الآلاف من الشباب الراغبين في العمل، الأمر الذي دفع بالحكومة المصرية والعديد من المنظمات الدولية إلى رفع شعار دعم الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لخفض معدلات البطالة المتزايدة بين الشباب.

ويتسق هذا مع دراسة (حنان زاهر، ٢٠١٦) التي هدفت إلى وضع تصور مقترح لتفعيل التعليم لريادة الأعمال بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية والعربية، باستخدام المنهج المقارن، وتوصلت إلى ضرورة توظيف البرامج والمقررات الدراسية، وتطوير طرق التدريس المتبعة في تقديم هذه المقررات وإنشاء المؤسسات والمراكز المسئولة عن تعزيز روح الريادة بالجامعات المصرية، ويتفق هذا مع دراسة (Clark 1998) التي أكدت على أهمية التحول الريادي للجامعات، حيث يصف عمليات تحول الجامعة التقليدية إلى جامعة ريادية من خلال مسارات تنظيمية محددة للتحول؛ من شأنها مساعدة الجامعة في التغلب على الخلل المتزايد للمطالب البيئية، وزيادة قدرتها على الاستجابة لمسارات التحول، خاصة مع الضغوط المفروضة على الصعيد الدولي لتغيير طابعها التقليدي حتى تكون أكثر إبداعًا وابتكارًا من خلال الفكر الريادي، مع مراعاة التوفيق بين هذه التغيرات والقيم الأكاديمية.

كما أشارت دراسة (Arnaut 2010,135) إلى أن التحول من جامعة تقليدية إلى ريادية قد أصبح توجهًا عالميًا؛ نتيجة للانخفاض المستمر في التمويل الحكومي والتنافسية الشديدة في مجال التعليم والبحث العلمي، ويهدف ذلك التحول إلى جعل الجامعات إحدى دعائم الابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

في حين ألقت بعض الدراسات (Yusoff, et al, 2015) الضوء على وضع تعليم ريادة الأعمال في بعض البلدان كماليزيا باستخدام المنهج الوصفي، وتوصلت إلى اهتمام مؤسسات التعليم العالي الماليزية بتعزيز تعليم ريادة الأعمال، حيث تم تقديم مجموعة كاملة من المقررات تعمل على غرس هذه الثقافة لدى الطلاب، وتطوير برامج ودراسات ريادة الأعمال في العديد من الجامعات الماليزية، بينما استهدفت دراسة( Nian, Bakar& Islam,2014) تعرف/استكشاف ممارسة التعليم لريادة الأعمال في جامعة بريلس الماليزية، ومدى إدراك الطلاب بالجامعة عن التعليم للريادة، باستخدام المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الدمج بين المعرفة النظرية، والممارسة العملية؛ لتنشئة الطلاب على اكتساب العقلية الريادية، وتطوير المهارات الريادية والسلوكيات والمواقف؛ لتنظيم المشروعات لدعم بدء مشروع تجاري خاص بهم أو الانخراط في أنشطة الأعمال الحرة.

كما استهدفت دراسة (أحمد محمد بكري، ٢٠١٨ ) التوصل إلى تصور مقترح لتطبيق منظومة ريادة الأعمال بجامعات المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات سنغافورة وتايوان مستخدمًا المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطبيق منظومة ريادة الأعمال بالجامعات السعودية على ضوء القوى والعوامل الثقافية بالمملكة، كما استهدفت دراسة (منصور بن نايف& محمد فتحي، ٢٠١٥) تحديد مستوى الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب جامعة نجران، ومعوقات ريادة الأعمال في المجتمع السعودي، باستخدام المنهج الوصفي، كما توصلت إلى أن استجابات الطلاب حول "معارفهم بريادة الأعمال" مرتفعة، في حين جاءت استجاباتهم حول "اتجاهاتهم نحو ريادة الأعمال"، بدرجة متوسطة.

أما عن الدراسات التي اهتمت بتأصيل نظرية "الرأسمالية الأكاديمية"، فتمثل كتابات (Slaughter& Leslie & Rhoades) الركيزة الأساسية في الدراسة الحالية، حيث تم تقديم هذا المفهوم لأول مرة في نهاية التسعينيات من القرن العشرين، ثم تم تطويره مع الألفية الجديدة ولا تزال الكتابات حول هذا المفهوم مستمرة، والبحث عن تطبيقاتها في مختلف دول العالم.

وفي هذا السياق يرى (Rhoades & Slaughter, 2004, 7) أنها نظرية تهدف إلى شرح كيفية "تكامل الكليات والجامعات مع الاقتصاد الجديد" حيث تطبيق المعرفة للأغراض التجارية وكذلك التطبيقية من خلال دمج رأس المال الأكاديمي في دوائر الإنتاج، بمعنى آخر يمكن القول بأن تناول الدراسة لريادة الأعمال يمكن أن يسهم في مزيد من الفهم لبناء الرأسمالية الأكاديمية داخل الجامعات؛ نظرًا لأن جميع الأعمال الأكاديمية تحدث في بيئة اجتماعية لا تكتفي بإنتاج المعرفة وتسويقها، بل تهتم بالعمليات والوظائف الأخرى للعمل الأكاديمي بالجامعات مثل التدريس وخدمة المجتمع.

وقد أفادت تلك الدراسات السابقة البحث الحالى في بناء إطاريه العام والنقدي، من خلال مساهمتها في فهم مشكلة البحث بالصورة والكيفية المناسبة لموضوعه، إلا أنه يمكن بيان بعض أوجه الاختلاف والتمايز بينه وبين الدراسات السابقة، منها: استخدام البحث الحالي للمنهجين النقدي والمقارن في حين اقتصرت كل من الدراسات السابقة على

المنهج الوصفي أو المقارن، كما حرص البحث الحالي على مناقشة ريادة الأعمال بجامعة الفيوم بصورة شمولية من منظور مختلف وجديد وهو نظرية الرأسمالية الأكاديمية في حين ركزت الدراسات السابقة على دور الجامعة في نشر ثقافة أو تعليم ريادة الأعمال، وهو ما يعد أحد جوانب منظومة ريادة الأعمال.

كما يهتم البحث أيضاً بالكشف عن خصوصية مجتمع الفيوم، حيث تعد الفيوم من المحافظات الواعدة اقتصادياً بمجالاتها المتعددة والمتنوعة سواء الاقتصادية حيث الزراعة والصناعة والتجارة، أو السياحية، فضلاً عن امتلاكها رأس مالي فكري وأكاديمي، متمثل في القوة البشرية بمحافظة الفيوم وجامعتها، الأمر الذي يمثل قوة دافعة للعمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال والأخذ بها وتطبيقها في مختلف التخصصات؛ مما ينعكس بدوره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمحافظة الفيوم.

ومن تلك الدراسات السابقة، وما أثارته من نقاط، خلصت الباحثتان إلى أهمية وضرورة تحول الجامعات المصرية إلى الأخذ بفكرة ومنظومة الجامعات الريادية؛ تماشيًا مع الرؤى والتوجهات الجامعية العالمية، ومسايرة خطط التنمية المحلية من خلال الكشف عن نظرية "الرأسمالية الأكاديمية"، والتي تسهم في تحليل التغيرات والتحولات المؤسسية والتنظيمية في الجامعات الحكومية، وأهم الممارسات التدريسية والبحثية بها.

**مشكلة البحث**

يتضح من خلال ما تقدم، ضرورة اهتمام الجامعات بريادة الأعمال سواء بإدراج ثقافة ريادة الأعمال في البرامج الدراسية أو تدريب المتعلمين على العمل الريادي، بما يسهم في معالجة القصور بين النظرية والتطبيق لتأكيد المسئولية المهنية والاجتماعية للجامعات في تقديم المبادرات الريادية وتشجيع الأداء الريادي؛ لتصبح ريادة الأعمال ثقافة فردية ومؤسسية ومجتمعية، حيث العلاقة الوطيدة بين الجامعة وخدمة المجتمع، والتي يمكن فهمها في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية.

ومع التسليم بالدور المهم للجامعات في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب، فقد أثارت منظومة ريادة الأعمال بجامعة الفيوم اهتمام الباحثتين، ومع تتبع هذه المنظومة ظهرت العديد من الأسباب والدوافع التي جعلت من البحث ضرورة وتحديًا لأسباب عدة، أهمها: ربط جامعة الفيوم بإستراتيجية مصر ٢٠٣٠ وخاصة الأبعاد المرتبطة بريادة

الأعمال، والتأكيد على مساهمة جامعة الفيوم في التنمية الاقتصادية وخدمة المجتمع خاصة في حالة الاعتماد على الإرث الذي أوجدته بعض الوحدات والمشروعات بالجامعة؛ ليمثل إحدى لبنات البناء في تفعيل ريادة الأعمال بالجامعة، كما أنه مع تحديات الإنفاق على التعليم العالي والجامعي بمصر، ربما تسهم نظرية الرأسمالية الأكاديمية في تحقيق فهم أفضل لكيفية تعميم ثقافة وممارسة ريادة الأعمال بكل كليات الجامعة من خلال الترويج لبرامجها وأنشطتها الخاصة، وبشكل تعاوني/شرائكي من خلال تنفيذ برامج/أنشطة مشتركة مع كليات وإدارات مختلفة بالجامعة من أجل تطوير أنشطة المشاريع وريادة الأعمال.

ومن ثم جاءت فكرة الدراسة النقدية لجهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية؛ ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما الأسس الفكرية والفلسفية لنظرية "الرأسمالية الأكاديمية"؟
٢- ما الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال بما يتضمنه من مفهوم وخصائص ونظريات مفسرة؟
٣- ما خبرات بعض الجامعات الأجنبية في مجال ريادة الأعمال والرأسمالية الأكاديمية؟
٤- ما واقع ريادة الأعمال بجامعة الفيوم وفق سياقات الرأسمالية الأكاديمية بالتعليم العالي المصري؟
٥- ما التصور المقترح لتفعيل ريادة الأعمال بجامعة الفيوم في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية؟

**أهمية البحث:**

**يستمد البحث أهميته من الاعتبارات التالية:**

- الاعتبارات النظرية فيما قد تضيفه الدراسة إلى أدبيات الفكر التربوي، خاصة وأنها تعد الدراسة العربية الأولى –على حد علم الباحثتين– التي تتطرق لنظرية الرأسمالية الأكاديمية في البحوث التربوية، فضلاً عن تقديمها لموضوع ريادة الأعمال وهو من الموضوعات الحديثة في دراسات الفكر التربوي المهتمة بإصلاح الجامعة وإعادة هيكلتها لتجديد أدوارها وتحملها لمسئوليتها

الاجتماعية والمهنية، وتحولها إلى جامعة ريادية، وربطها بالتنمية الاقتصادية من خلال زيادة الناتج القومي ونصيب الفرد من الدخل القومي إضافة إلى مساهمتها في إحداث تغييرات هيكلية في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

- الاعتبارات المنهجية والتطبيقية، المتمثلة في قدرة الجامعات على إكساب الخريجين المهارات اللازمة ليصبحوا رواد أعمال قادرين على التعامل مع سوق العمل، فضلاً عن تزويد المسئولين عن وضع السياسات التعليمية برؤية مقترحة لما يمكن أن تقدمه ريادة الأعمال من إفادة للجامعة ومجتمعها المحلي من خلال استغلال رأسمالها الأكاديمي.

**أهداف البحث:**

**يهدف البحث إلى ما يلي:**

١- التعرف إلى نظرية "الرأسمالية الأكاديمية"، وإنعكاس تغيرات السياسات الوطنية والعالمية على ممارسات الجامعات للرأسمالية الأكاديمية.

٢- بيان ماهية ريادة الأعمال بما تتضمنه من مفهوم، وخصائص، ونظريات مفسرة.

٣- التعرف إلى خبرات بعض الجامعات الأجنبية في مجال ريادة الأعمال والرأسمالية الأكاديمية.

٤- الكشف عن واقع ريادة الأعمال بجامعة الفيوم وفق سياقات الرأسمالية الأكاديمية بالتعليم العالي المصري

٥- التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل ريادة الأعمال بجامعة الفيوم .

**منهج وأدوات البحث:**

اعتمد البحث الحالي على المنهجين النقدي والوصفي بمدخليه التحليلي والمقارن؛ وذلك لملاءمتهما لطبيعة الدراسة، فقد تم دراسة وتحليل ونقد واقع ممارسات جامعة الفيوم فيما يتعلق بأنشطة ريادة الأعمال، وطرح رؤية نقدية لجهود الجامعة، ثم الخروج من تلك التحليلات بتصور مقترح ربما يساعد في الوصول بجامعة الفيوم إلى مستوى الجامعة الريادية مما يسهم في زيادة قدرتها التنافسية العالمية؛ والنهوض واللحاق بركب جامعات النخبة على مستوى العالم من خلال الخبرات المختلفة.

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على المقابلات الشخصية– كأداة– لمقابلة بعض القيادات والطلبة بالجامعة، فقد تم تصميم وتطبيق عدد (٢) من استمارات المقابلة، تضمنت محاورهما ممارسات وأنشطة الجامعة في هذا المجال، وتم تحليل محتواها كيفيًا، كما اعتمد البحث على أسلوب تحليل الوثائق لنقد وتحليل بعض وثائق الجامعة، وقد تم وضع تصور مقترح لتفعيل دور جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية.

**حدود البحث:**

**تتمثل حدود البحث فيما يلي:**

١- **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث على موضوع ريادة الأعمال من حيث المفهوم والأهمية، ومبررات التوجه لريادة الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية، كما تناول البحث خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين الشعبية، والتعرف إلى جهود بعض جامعات الدولتين في مجال ريادة الأعمال وترجع مبررات اختيارهما، للعديد من الأسباب، منها:

- رجوع النشأة التاريخية لريادة الأعمال ونظرية الرأسمالية الأكاديمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تعمل –اقتصاديًا– من خلال النظام الرأسمالي، والمهيمن الأول على الاقتصاد العالمي.
- نجاح الصين أن تكون المنافس الأول –اقتصاديًا– للولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من تاريخها الشيوعي والاشتراكي، واشتقاقها مفهوما خاصًا بها للرأسمالية، الأمر الذي يشير إلى نجاح ريادة الأعمال والرأسمالية الأكاديمية في المجتمعات ذات الخلفيات الأيديولوجية والاقتصادية والتاريخية المختلفة؛ وبالتالي إمكانية الإفادة منها بالمجتمع المصري.

٢- **الحدود المكانية:** اقتصر البحث على واقع جامعة الفيوم من خلال جهودها، والآليات التي اتبعتها في مجال ريادة الأعمال.

**مصطلحات البحث:**

**يتضمن البحث المصطلحات التالية:**

**١- ريادة الأعمال Entrepreneurship**

تعرف الريادة لغويًا بأنها مصدر مشتق من الفعل (رود) واسم فاعله رائد، والرائد هو الذي يرسله قومه لاكتشاف وتحديد مواطن الضعف (إسماعيل بن حماد الجوهري ، ٢٠٠٧، ٤٣٦)، كما تعرف اصطلاحًا بأنها "مجموعة من الجهود لإيجاد حلول ابتكارية للمشكلات العاجلة، وتعبئة الأفكار، والقدرات، والموارد والإجراءات المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة (Alvord, Brown, & Letts, 2004, 265,).

ويعرف البحث الحالي ريادة الأعمال بأنها عملية يتم من خلالها إنشاء عمل خاص، وإداراته بشكل ابتكاري من خلال إنفاق الجهد والوقت والمال، واستثمار عوائده؛ لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المستقبل.

**٢- الرأسمالية الأكاديمية Academic Capitalism**

تُعرَّف الرأسمالية الأكاديمية بأنها تلك الحالة التي يعمل فيها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الممولة من القطاع العام في بيئة أكثر تنافسية، وينشرون رأس مالهم الأكاديمي، والذي قد يشمل التدريس والبحث ومهارات الاستشارات أو غيرها من تطبيقات أشكال المعرفة الأكاديمية، وبالرغم من أنهم لا يزالون موظفين عموميين من الناحية الفنية، إلا أنهم الأكاديميون الذين يسعون للحصول على تمويل من القطاع الخاص باستخدام سلوك يشبه السوق، ومعه قد يبدأون في إبعاد أنفسهم عن فكرة أنهم موظفون عموميون، حيث يقول (Slaughter & Leslie, 1997,9) عن هذه المجموعة "إنهم أكاديميون يعملون كرأسماليين من داخل القطاع العام؛ هم رواد أعمال مدعومون من الدولة"، كما تضم هذه المجموعة أيضًا الأكاديميين الذين ينتقلون من البحث القائم على الفضول إلى إجراء المزيد من الأبحاث التطبيقية للصناعة.

**خطوات السير في البحث:**

بعد تقديم الإطار العام للدراسة والذي شمل المقدمة، والدراسات السابقة، ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وأهدافها وأهميتها ومنهجها وحدودها، تسير الدراسة وفقًا للخطوات التالية:

١- المحور الأول: ويتضمن الأسس الفكرية والفلسفية لنظرية "الرأسمالية الأكاديمية

٢- المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال من حيث المفهوم، والأهمية، والنظريات المفسرة ومبررات التوجه لريادة الأعمال.

٣- المحور الثالث: خبرات بعض الجامعات الأجنبية في مجال ريادة الأعمال والرأسمالية الأكاديمية. المحور الرابع: واقع ريادة الأعمال بجامعة الفيوم وفق سياقات التعليم العالي المصري.

٤- المحور الخامس: الدراسة النقدية لجهود جامعة الفيوم، وأهم التحديات التي تواجهها.

٥- المحور السادس: تصور مقترح لتحسين وتفعيل دور الجامعة في ريادة الأعمال

**المحور الأول: الأسس الفكرية والفلسفية لنظرية "الرأسمالية الأكاديمية"**

تمثل أفكار (Slaughter& Leslie, 1997) للرأسمالية الأكاديمية الركيزة الأساسية في الدراسة الحالية، حيث تم تقديم هذا المفهوم لأول مرة في (Slaughter& Leslie, 1997)، ثم تم تطويره في دراسة (Slaughter & Rhoades, 2004)، وتوالت الأعمال الفكرية في التأصيل لهذا المفهوم في السياسات الأمريكية، وحاول العديد من الباحثين حول العالم مقارنة وجهة نظرهم في الرأسمالية الأكاديمية الأمريكية بالسياسات الوطنية في دول أخرى ، خاصة الدول الأوروبية.

يمكن فهم الرأسمالية الأكاديمية أكثر من منظور اقتصاد عصر المعرفة، وعولمة المعرفة التي جعلت من أصحاب المعرفة والمهارات (عمال المعرفة) أكثر المساهمين في النمو الاقتصادي، وزيادة جودة العمل، والذي يمكن الوصول إليه من خلال التعليم الرسمي والتدريب أثناء العمل، ومع التسليم بأن الجامعات هي مستودع الكثير من رأس المال البشري الأكثر ندرة وقيمة في ممتلكات الدول، فيمكن إطلاق رأس المال الأكاديمي –من الناحية المفاهيمية– على رأس المال البشري الخاص الذي يمتلكه أكاديميون، وطالما يمكن لأعضاء هيئة التدريس المساهمة في عملية الإنتاج من خلال رأس مالهم الأكاديمي

فإنهم مشاركون في الرأسمالية الأكاديمية من خلال تطبيق معارفهم ومهاراتهم التخصصية في الإنتاج الابتكاري.

وقد أوضح (Slaughter & Leslie, 1997, 5) أنه في الولايات المتحدة ، تسارعت عملية التحول نحو الرأسمالية الأكاديمية بسبب العولمة خلال الثمانينيات، ومع دخول الولايات المتحدة أزمة مالية في تسعينيات القرن الماضي، عجلت من إعادة هيكلة التعليم العالي (١٩٩٣-١٩٩٤)، الأمر الذي كان دافعا للتوجه نحو البرامج والأبحاث التي تتقاطع وتتماشى مع السوق للحفاظ على مواردها وتوسيعها من خلال المنح والعقود البحثية والشراكات مع الصناعة والحكومة والبرامج الطلابية برسوم أعلى.

ومع استجابة صانعي السياسات لضغوط السوق أو تنقل رأس المال الدولي، فقد حدث التحول نحو الرأسمالية الأكاديمية بسلاسة -نسبيًا- في الولايات المتحدة، خاصة وأن احتياجات الشركات والجامعات (خاصة التكنولوجية المتطورة) قد دعمت بعضها البعض في السبعينات والثمانينات، فمن ناحية، كانت الشركات تبحث عن منتجات جديدة وعمالة مهرة من أجل المنافسة في الأسواق العالمية، و من الناحية الأخرى تبحث الجامعات عن مصادر تمويل خارجية جديدة بعد تراجع تمويل الدولة من أجل الحفاظ على الموارد وتعظيم المكانة (Slaughter & Leslie, 1997, 6-7, Slaughter & Rhoader,2004, 15)، وبالتالي ساهمت هذه الحوافز على تعزيز اندماج الشركات والجامعات.

الأمر الذي دفع بصانعي السياسات التعليمية لتركيز أموال الدولة على وحدات التعليم العالي التي تساعد في إدارة وتعزيز الابتكار الاقتصادي، وريادة الأعمال، حيث لا تقتصر الوظائف الرئيسة للرأسمالية الأكاديمية على تدريب العمالة الماهرة بل وتحويل المعرفة إلى سلع سوقية مربحة في الوقت نفسه، قد يؤدي ذلك إلى زيادة الإيرادات الخارجية للجامعات، وتعتمد عمليات البحث والتطوير والابتكار على توافر القوى العاملة الماهرة، ويمكن استخدام حقوق الملكية الفكرية لحماية نتائج هذه العمليات.

ومن أهم ما يميز الرأسمالية الأكاديمية (كنظرية) عدم اقتصارها على تسويق نتائج البحث فقط، بل أخذها في الاعتبار الجوانب الأخرى أيضًا للجامعات (مثل التدريس والإدارة) وتغير العلاقات بين الجامعات وبيئتها الاجتماعية، وبالتالي فإن الرأسمالية الأكاديمية هي إطار متعدد الجوانب لتطوير فهم أفضل لبعض الظواهر مثل تأثير الليبرالية الجديدة، والإدارة الجديدة، والدعوة للمساءلة والتقييم والتصنيف.

**مفهوم رأس المال في نظرية الرأسمالية الأكاديمية**

تطورت مفردات التعبير عن خصوصية عصر اقتصاد المعرفة، ومنها الإشارة إلى رأس المال الفكري بالمعرفة، والتي تحولت بدورها إلى "رأس مال اقتصادي" يمكن ترجمته إلى "الملكية الفكرية" من خلال بيعه في الأسواق التي تم إنشاؤها من خلال تشريعات الملكية الفكرية، والتي يمكن للجامعات من خلالها المشاركة في الأسواق الاقتصادية وجني الأرباح (Iikka Kauppinen, March 2012, 543–556) وتمكين الجامعات من المشاركة في الأسواق الاقتصادية.

وقد تجاوز مصطلح رأس المال الأكاديمي ذلك المعنى الاقتصادي والفكري الذي ذهب إليه علماء الاجتماع مثل بورديو إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية والرمزية والمعلوماتية والأكاديمية، حيث إن الانخراط في الرأسمالية الأكاديمية أدى إلى تحقيق أرباح مادية ورمزية (مثل المكانة والسمعة والاعتراف بالمكانة ودرجات التصنيف) من خلال زيادة التعاون مع الصناعة والاستثمار في أنشطة نقل التكنولوجيا مثل تسجيل براءات الاختراع والترخيصات (Iikka Kauppinen, 2012, 4)

تشير كلمة رأسمالية إلى الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج (الأرض– العمل–رأس المال) ويمكن تعريفها اقتصادياً بأنها نظام اقتصادي تكون فيه قرارات التخصيص مدفوعة بقوى السوق، كما يقصد بها أن أعضاء هيئة التدريس (أكاديميون) يعملون كرأسماليين من داخل القطاع العام، أي أنهم رواد أعمال مدعومون من الدولة (Slaughter & Leslie, 2001, 154)أي أنهم موظفون ولكنهم مستقلين عن القطاع العام حيث ينفقون مواردهم البشرية في المواقف التنافسية بالأسواق من أجل جني الأرباح.

وقد اهتمت الرأسمالية الأكاديمية بسلوكيات "شبيهة بالسوق" مدفوعة بانخفاض التمويل الحكومي للجامعات، حيث وُصف "نظام التعليم/الرأسمالي الأكاديمي" وفق نظرية الرأسمالية الأكاديمية في سياق الولايات المتحدة بأنه "الطرق والوسائل العديدة التي تم من خلالها دمج السلوكيات مثل السوق وشبيهة السوق بالإضافة إلى روح السوق والأيديولوجية في التعليم ما بعد الثانوي" (Slaughter & Rhoades, 2004, 303)

وربما هناك مبرر متفق عليه لاستناد الرأسمالية الأكاديمية إلى ظهور سلوك مشابه للسوق في التعليم العالي، حيث يُرى أن التعليم العالي يفشل في تحقيق حالة السوق الحقيقية لأن معايير المنافسة والتبادل لا تنشأ تلقائيًا من خلاله، ولكن يتم بناؤها من خلال السياسة العامة للدولة (Marginson 2013؛ Taylor et al. 2013).

وبالرغم من إدخال مصطلح "الرأسمالية الأكاديمية" كمصطلح شامل لالتقاط مجموعة واسعة من سلوكيات الأسواق، والأنشطة الشبيهة بالسوق التي تشارك فيها الجامعات لتوليد إيرادات خارجية من التعليم والبحث والخدمة لأول مرة في المعجم الأكاديمي في منتصف التسعينيات من القرن العشرين من قبل الباحثين (Slaughter & Leslie & Rhoades)، إلا أنه لم يكن الأخير فقد أشارت الدراسات إلى مصطلح "الحلزون الثلاثي" الذي يشير إلى العلاقة بين الدولة والصناعة والجامعة، في حين أضافت بعض الدراسات "الإعلام" إلى المنظومة؛ ليتحول إلى "الحلزون الرباعي".

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أهمية الدراسة المتأنية لإجراءات إصلاح التعليم وإعادة الهيكلة ، مع مراعاة الخصوصية المصرية، حيث إنه بالرغم من التسليم بوقوع صانعي السياسات التعليمية تحت ضغوط السوق الدولية وتحركات رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أنه باستقراء التجربة الأمريكية في استعجال تنفيذ الإجراءات دون منحها الوقت الكافي، والضغوط غير المدروسة، تبين خطورة العملية وتحولها إلى النقيض (Slaughter & Leslie, 1997)

مرت الجامعات الأمريكية بتلك المرحلة الخاصة بتخفيض التمويل الحكومي والفيدرالي لها، والضغط عليها لزيادة مواردها الذاتية، فاضطرت الجامعة لرفع الرسوم الدراسية بها، ومع زيادة الرسوم الطلابية، توقفت الهيئة السياسية عن النظر إلى الجامعات الحكومية باعتبارها جامعات عامة؛ فانخفض دعم الدولة أكثر، الأمر الذي دفع بإدارة الجامعة إلى تحويل كميات كبيرة من تلك الموارد –غير المشروطة– التي قدمتها الدولة والطلاب إلى أغراض أخرى، حيث استخدموا نسبة كبيرة منها في زيادة الإيرادات الإضافية في المجالات الأكثر تنافسية وحولوا الأموال إلى أبحاث ومعدات ومرافق بحثية وشركات جامعية ومكاتب ملكية فكرية لزيادة الإيرادات التكميلية (التخصيص في المناطق التي توجد فيها احتمالات أكبر للمنح)

فتم الاهتمام بالعلوم الطبيعية والهندسة، بعيداً عن العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما تم تعيين أعضاء هيئة تدريس يجتنبون مبالغ كبيرة ومكانة للجامعة من خلال العمل بالمنح والعقود، وبالرغم من هذه الإنجازات إلا أن الأمر قد تسبب في الكثير من الخسائر لهذه الجامعات، حيث إثارة حفيظة الطلاب لخروج هذه الخطط عن مطالب الطلاب واحتياجاتهم الدراسية والتعليمية، وفقدان ثقة الجمهور، واتهام الجامعة بالخروج عن أهدافها ومسئولياتها (Slaughter & Leslie, 1997, 328).

وبالرغم من هذه المخاطر التي مرت بها التجربة الأمريكية في إعادة الهيكلة، إلا أنه يمكن ملاحظة انعكاس العديد من التغيرات والتوجهات الدولية والمحلية التي مرت بها بعض الدول على ممارسات الجامعات للرأسمالية الأكاديمية، في السياق المصري، وإن اختلفت في الدرجة إلا أنه شبيهة بدرجة كبيرة من حيث النوع، ويمكن الإشارة إليها كقضايا سياقية، كما يلي:

- استجابة صانعي السياسات التعليمية لتوجيهات المنظمات الدولية كالبنك الدولي.
- استجابة إدارة الجامعات لتوجيهات سياسة الحكومة في التحول والبحث عن تنمية الموارد الذاتية، وقبول ضعف تمويل الجامعات كأمر واقع لا حيلة لهم فيه.
- أصبحت سياسات البحث والتطوير الأكاديمي سياسات علمية وتكنولوجية، أكثر ارتباطاً بالابتكار التكنولوجي، والعمل وفق رؤية أكاديمية البحث العلمي خاصة في مجال ريادة الأعمال؛ لتطبع الجامعات المصرية برؤية مركزية موحدة.
- بناء روابط مع القطاع الخاص والشراكات أكثر من البحث الأساسي والعلوم الاجتماعية والإنسانية؛ لقربها من السوق، في حين أن المجالات التي لم يتم تسويقها جيداً أو ربطها بالسوق مثل الفلسفة والدين والتعليم والآداب والفنون قد فقدت أسهمها.
- تنافس الجامعات على التدويل والبرامج ذات الرسوم الأعلى، وخاصة المقيمين والأجانب.
- زيادة التمايز بين المهن والتخصصات الأكاديمية داخل الجامعات حسب مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الرأسمالية الأكاديمية.

- تطور الاضطرابات/التغيرات التنظيمية استجابة لتدفق الإيرادات المتغيرة، الأمر الذي ساعد أعضاء هيئة التدريس في المجالات القريبة من السوق في الاستفادة من الفرص التنافسية التي توفرها التغييرات في سياسة الحكومة، وكذلك الفرص التي توفرها الأعمال والصناعة (Slaughter & Leslie, 1997, 299)، وقد أكدت الدراسة الميدانية ذلك بالنسبة لكلية الزراعة بجامعة الفيوم كما سيأتي لاحقًا.
- ميل أعضاء هيئة التدريس إلى التصرف مثل نظرائهم في المنظمات التجارية والصناعية، وسعيهم ليصبحوا رواد أعمال، وهو الشكل الأكثر مباشرة للرأسمالية الأكاديمية.
- انخفاض الرغبة في العمل في اللجان وقبول مسئوليات الحرم الجامعي؛ ربما لضعف هيكل المكافآت مقارنة بالعمل مع القطاعات الصناعية والإنتاجية الخاصة.

وبمضاهاة هذه الخطوات، يلاحظ تشبع منظومة التعليم العالي المصري بالعديد منها، الأمر الذي يشير إلى الاتجاه نحو الأخذ بالرأسمالية الأكاديمية في السياق المصري، ومن ثم يمكن القول بالخطوة المتوقعة في سبيل الرأسمالية الأكاديمية وهي ميل التمويل الحكومي نحو أبحاث ريادة الأعمال، الأمر الذي يعطي مبررًا ودافعًا لهدف هذه الدراسة.

وبالرغم من أهمية هذه القضايا السياقية في توجهات الدول ومشاركتها في الرأسمالية الأكاديمية، إلا أن غياب بعض عناصر الرأسمالية (الأمريكية) عن السياق الوطني، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن مفهوم ونظرية الرأسمالية الأكاديمية لن تكون ذات صلة في هذا السياق الآخر المحلي، وفي هذه السياق يجب الإشارة إلى تخوف بعض الدراسات من الأخذ بالرأسمالية الأكاديمية، وانعكاساتها على عناصر المنظومة التعليمية، كما يلي:

- بالنسبة للطالب/المواطن، عندما تصبح المؤسسات الأكاديمية مؤسسات شبيهة بالشركات، وأنها موقع للاستثمار التجاري، ولأن التوسع في التعليم العالي عملية مكلفة ولا يرغب دافعو الضرائب في تمويلها، تتحول الجامعات إلى شركات لإدارة فعالة. الأمر الذي يجعل من الطالب مستهلكًا/مستثمرًا في آن واحد، حيث يتحمل كلفة تعليمه وتدريبه في سبيل إعداده ليصبح رائد أعمال، وفي ظل التنافسية العالمية، حيث لا يمكن لأي بلد الخسارة في السوق العالمية؛ لذلك، يجب على كل دولة زيادة التزامها بنظامها التعليمي.

الأمر الذي يقضي على الأهداف الأخلاقية والمدنية والفكرية للتعليم، فضلاً عن معاناة المواطنين لأن العمليات الديمقراطية قد طغت عليها جماعات ضغط الشركات والتأثير الشامل للمال، وربما إجبار الطلاب على تخصصات معينة دون إرادتهم الحرة نتيجة متطلبات العرض والطلب بالأسواق، وكذلك تدخل منطق رأسمالية المستثمرين في السياسات التعليمية والمناهج الدراسية.

- بالنسبة لعضو هيئة التدريس، خلقت الرأسمالية الأكاديمية إشكالية بين الصالح العام والصالح الخاص للتعليم والبحث العلمي، الأمر الذي تسبب في التناقض النفسي لدى أعضاء هيئة التدريس في التوفيق بين محاولة إفادة البشرية من خلال أبحاثهم من ناحية، وسعيهم لدعم أبحاثهم بأموال تستهدف أهدافًا تجاريًا من ناحية أخرى، وقد يترتب على ذلك تقويض العقد الضمني بين أعضاء هيئة التدريس والمجتمع الذي يمنحهم قدرًا من الاستقلالية والمعاملة الخاصة لهم اجتماعيًا مقابل المعرفة النزيهة التي تخدم الصالح العام؛ لتتحول النظرة إليهم كسلعة تجارية قابلة للبيع والشراء.

**المحور الثاني: مفهوم ريادة الأعمال، ونشأتها، وأهميتها**

يتضمن هذا المحور الأسس الفكرية لريادة الأعمال من حيث مفهومها، والنظريات المفسرة لها، وأهميتها، كما يلي :

أ- **مفهوم ريادة الأعمال**

يعد مفهوم ريادة الأعمال من المفاهيم المهمة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لمساهمتها مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية، وقد أعطت العديد من الدول أهمية كبيرة لريادة الأعمال خاصة بين الشباب باعتبارها مدخلًا مهمًا للتخفيف من معدلات البطالة، ومجالًا خصبًا لإنشاء المشاريع وتحقيق الابتكارات .

ورغم أهمية ريادة الأعمال كمصطلح عالمي إلا أنه يوجد اختلاف كبير حول تحديد تعريف معين لهذا المصطلح حيث تعد نظامًا متعدد الأبعاد، فمنها ما يتعلق بالاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والإدارة الإستراتيجية؛ فتعرف ريادة الأعمال بأنها "عملية إيجاد شيء مختلف وذو قيمة من خلال إنفاق الوقت والجهد وتحمل المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية، وبالمقابل تلقي المكافأة والعوائد المالية والرضا الشخصي نتيجة ذلك"

وقد عرف(Dollinger, 2015) ريادة الأعمال بأنها عملية خلق منظمة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد. وقد حددت المفوضية الأوروبية كما ورد في المنتدى الاقتصادي العالمي مصطلح ريادة الأعمال، والذي يشير إلى قدرة الفرد على تحويل الأفكار إلى أفعال، وتشمل الإبداع والابتكار وحساب المخاطرة، وكذلك القدرة على تخطيط وإدارة المشاريع من أجل تحقيق الأهداف ودعم الفرد والمجتمع (Rosni Bakar & Others, 2015, 94-95).

كما تعرف بأنها القدرة على إنشاء عمل خاص وإدارته من خلال إنفاق الجهد والوقت والمال، وتحمل تبعاته النفسية والاجتماعية والمالية، واستثمار عوائده لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المستقبل( منصور بن نايف& محمد فتحي، ٢٠١٥، ٦٢٦)

ومن ثم تختلف ريادة الأعمال تبعًا لنوع النشاط الذي تتبعه المنظمة الناشئة، وبالتالي فهي ليست شيئًا سهلًا حيث تعتمد كليًا على الشخص الذي يتصف بالقيادة وروح المغامرة وحسن الإدارة، ولديه القدرات اللازمة لإنشاء شيء جديد، له قيمة مضافة من خلال الابتكار والإبداع والعمل المنظم، وتقبل العائد الإيجابي منها والسلبي.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي ضرورة تأكيد فلسفة ريادة الأعمال على تعزيز العقلية المناسبة، ومهارات ريادة الأعمال، والوعي بالفرص المهنية، باعتبار أن ريادة الأعمال هي أولاً وقبل كل شيء حالة ذهنية تشمل دوافع الفرد وقدراته بشكل فردي مستقل أو ضمن منظومة، لتحديد الفرص واستغلالها من أجل إنتاج قيمة اقتصادية جديدة ناجحة ( European Commission, 2003, 7-8).

وتعرف الباحثتان ريادة الأعمال بأنها قدرة شباب الجامعة على إنشاء مشروع أو بدء عمل تجاري بإمكاناته المتاحة، ويبرز فيه جوانب التجديد والابتكار مع افتراض المخاطر والمنافع المرتبطة به، أو هي العملية التي يمكن للمنظمة الجامعية من خلالها أن تبدع وتبتكر أعمالاً جديدة، أو تعيد هيكلة نفسها عن طريق تغيير مجال أعمالها أو عملياتها.

من خلال ما سبق تتضمن ريادة الأعمال ثلاثة أبعاد رئيسة، تتمثل في: الابتكارية، والحلول غير المألوفة، وتلبية الحاجات من خلال المخاطرة والرغبة لتوفير موارد أساسية

واستثمار الفرصة مع تحمل المسئولية عند الوقوع في الفشل، وقد اختلف مفهوم ريادة الأعمال باختلاف العلوم التي تناولتها ما بين الربح وإحداث التغيير والإبداع والابتكار وغيرها من المفاهيم

ويمكن إجمال مفهوم ريادة الأعمال في الشكل التالي:

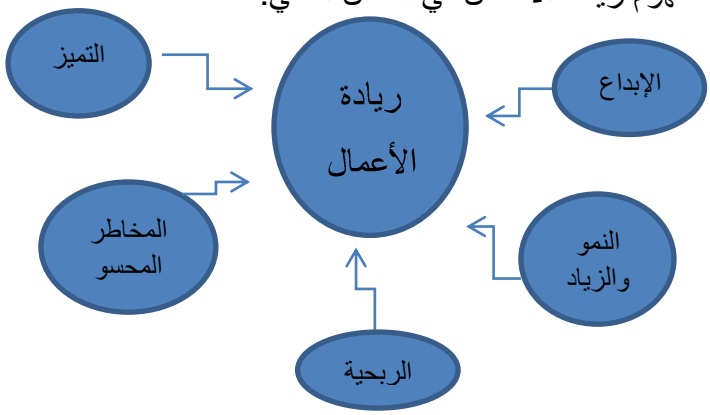


**شكل رقم (ا)**

**يوضح مفهوم ريادة الأعمال**

**المصدر: الباحثتان**

**ب- أهمية ريادة الأعمال:**

تعد ريادة الأعمال ضرورة حتمية وخطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة، وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل، وقد أكدت العديد من الدراسات أهمية ريادة الأعمال وضرورة امتلاك الخريج مهارات ريادة الأعمال، وترجع أهمية ريادة الأعمال للعديد من المبررات منها أن تعلم ريادة الأعمال والتدرب عليها يؤدي إلى إنتاج رواد في الإبداع والابتكار بما يعمل على إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة، هذا بالإضافة إلى زيادة الأصول المعرفية وزيادة ثراء الأفكار؛ بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة، كما تعمل امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات تجارية ذات لتكنولوجيا عالية، والمساهمة في حل مشكلة البطالة، وتحويل الأفكار إلى مشاريع بمعدلات أكثر من غيرها بما يحقق قيمة وتميزًا على المستوى القومي والعالمي ويدعم التوجه نحو مجتمع المعرفة(وجدي محمد،٢٠١٤، ٧٨).

كما أضاف (سامي الأخضر، ٢٠١٧، ٢٣) أن لريادة الأعمال أهمية كبيرة تتمثل في أنها:

١- تعمل على تحقيق الاستقلالية حيث إن ملكية المشروع تتيح لرائد الأعمال الاستقلالية، والفرصة لتحقيق أهدافه.

٢- تؤدي إلى زيادة فرص التميز، فمن خلال ريادة الأعمال يمكن تحقيق أهداف متميزة مختلفة عن الآخرين .

٣- تعد فرصة لتحقيق أقصى الطموحات وذلك من خلال تحقيق الذات، كما أنها فرصة لتحقيق الأرباح والتي تعد من أهم الدوافع لإنشاء هذه المشروعات .

٤- تعد فرصة للمشاركة في المجتمع، حيث يتمتع رواد الأعمال بالثقة والاحترام في مجتمعاتهم من خلال ممارسة المسئولية الاجتماعية للمشروعات، كما تعمل ريادة الأعمال على الحد من البطالة وتوفير فرص عمل للآخرين.

وبالتالي تعمل ريادة الأعمال على توسيع قاعدة المشاركة في المجتمع، وخلق الوظائف والأعمال، كما أنها دافع للنمو الاقتصادي وتأمين فرص العمل في كافة المجتمعات وتقليل الفجوة من الدخول تحقيقا للعدالة، كما تعد ذات أهمية بالغة وذلك من منطلق أنها تسهم في العديد من النقاط التالية:

١- إحداث التغيير والتحول في هيكل سوق العمل، حيث يعد الإبداع من أهم الخصائص المميزة للريادة، خاصة في استحداث العديد من المشروعات التي تعد مهمة لتطوير الاقتصاد وتنميته.

٢- إيجاد فرص العمل ذات الأهمية على المدى الطويل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

٣- زيادة احتمال الابتكارية والتنوع الكبير في جودة الشركات والمشروعات الجديدة، والتي تقدم أفكارًا جديدة، وإبداعًا اقتصاديًا.

٤- خلق أسواق جديدة باكتشاف مصادر جديدة ذات ميزة تنافسية من حيث النقل والتكلفة تعمل على تحريك الموارد الرأسمالية

ومن ثم تسهم ريادة الأعمال في توفير فرص عمل، وتعمل على تغيير هيكل السوق والأعمال، وإيجاد حلقة اتصال بين المجتمع الأكاديمي وقطاع الأعمال، ومن ثم فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر مقررات وبرامج لريادة الأعمال في التعليم الجامعي، حيث يعمل ذلك على زيادة احتمالية امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على البطالة، وهذا يؤكد ضرورة تحويل الجامعات المصرية لجامعات ريادية والعمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات، حيث يؤدي ربط الجامعات بالأعمال الريادية دورا كبيرا في التنمية الشاملة لما يترتب عليه من دعم القدرة التنافسية للجامعات والشركات على المستوى المحلي والدولي، بالإضافة إلى رفع قدرات الكوادر البشرية للجامعات وزيادة الموارد التمويلية، مما يمكنها من تأهيل كوادرها لمواكبة التطورات التكنولوجية ، وتوفير فرص استثمارية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي.

**ج- نشأة ريادة الأعمال:**

يعد مفهوم "ريادة" من المفاهيم التي استعملت لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر، أي أنه مشتق من الأدب الفرنسي، ثم راج استعمال مصطلح الريادة في الأدب الإنجليزي، وقد تضمن المفهوم حين ذاك معنى المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشاف العسكرية، ثم استخدمه" Richard Cantillon " في الأنشطة الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر، حيث وصف التاجر الذي يشتري سلعا بسعر محدد لبيعها مستقبلًا بسعر لا يعرفه في المستقبل بأنه ريادي ( عبد الملك طاهر،٢٠١٤)، وهذا يدلل صعوبة وضع مفهوم محدد لريادة الأعمال نظرًا لاستخدامه من أكثر من منظور.

لقد تغيرت الترجمة العربية لمصطلح (Entrepreneur) ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة، حيث أطلق عليه مصطلح "منظم"؛ وذلك لأن علماء الاقتصاد الأوائل ركزوا على مهارة الريادي في التنظيم وفي إقامة عمل، ثم مصطلح "مقاول" وذلك لأن فئة المقاولين كانت الفئة التي أظهرت أعلى استعدادات ريادية، وتحولت في تسعينات القرن العشرين إلى مصطلح ريادة حيث أدرك العلماء أن الاستعدادات الريادية لا تقتصر على المقاولين حيث إن الكثير من الشباب الذين أقاموا منظمات لتقديم خدمات حاسوب أو

تجارة هواتف أو متاجر الملابس أقاموا منظمات صغيرة ثم بعد ذلك تحولت إلى منظمات كبيرة، ومن ثم تم تغيير الترجمة العربية مرة أخرى إلى "رائد أعمال" (Spivey, 2016, 23).

ويمثل عام ١٩٩٨م نقطة فارقة بالنسبة لمصطلح ريادة الأعمال وتزايد انتباه الأكاديمين نحوه، من خلال الورقة التي نشرها(Dees, 1998, 51-55) والمقالة التي نشرها William Drayton عام ٢٠٠٢م حول كيف يصبح القطاع الذي يهتم بالمواطن رياديا ناجحا والتي تحدث فيه عن رواد الأعمال وخصائصهم. (Drayton, 2002,122 )، ومنذ ذلك الحين حدث نمو كبير لموضوع ريادة الأعمال ورواد الأعمال ومشاريعهم (Joos & Leaman, 2014, 156)

وتزايد الاهتمام الأكاديمي والبحثي وظهرت برامج دراسية لريادة الأعمال حيث قدمت جامعات عالمية، مثل جامعة هارفارد وغيرها مقررات ودورات في هذا المجال، وانتشر هذا المفهوم في الجامعات الأوروبية وظهرت هذه المقررات على مدى واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم إنشاء العديد من المراكز لريادة الأعمال مثل مركز ستانفورد للإبداع الذي تم إنشاؤه عام ١٩٩٩م، وكانت مهمته تقديم برامج ودورات في ريادة الأعمال للطلاب وانتشر هذا المصطلح على نطاق واسع في مختلف جامعات العالم وأخذت العديد من الجامعات ريادة الأعمال كمجال للدراسات الأكاديمية. (Volkmann, Tokarski& Ernst, 2012, 11)

وقد ازداد الاهتمام بريادة الأعمال نتيجة للترويج للاستثمار في رأس المال البشري، وازداد الاهتمام بريادة الأعمال في القطاع التربوي على اعتبار أن رواد الأعمال لديهم سمات شخصية وخصائص ريادية تؤهلهم للتوجه للمشاريع الريادية حيث إن رواد الأعمال غالبا ما يمتلكون سمات مميزة تحدد سلوكهم وتصرفاتهم وتشكل قيمهم ومعتقداتهم، وتؤدي إلى دفعهم لعملية صنع القرار. ويمكن تطوير كل هذه السمات من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتعليم (Hwee Nga & Shamuganathan, 2010, 259) وهذا يتطلب دمج مقررات وبرامج ريادة الأعمال في المناهج الدراسية وهكذا اتسعت مساحة حركة ريادة الأعمال لتضم مجالات عديدة وتتحول إلى ظاهرة عالمية، وبدأ التوجه نحو ريادة الأعمال مع اتجاه الجميع للنشاط الريادي كوسيلة لتغير مفاهيم المنافسة وتسويق المنتجات لتحقيق التنمية في ظل تضاؤل الموارد إلى جانب مواجهة البطالة وزيادة فرص العمل.

**د- ريادة الأعمال وبعض المفاهيم الأخرى:**

يتداخل مصطلح ريادة الأعمال مع بعض المصطلحات الأخرى، لذا يستخدم كثير من رجال الفكر والاقتصاد عند الحديث عن ريادة الأعمال مفاهيم متعددة كمفهوم العمل الحر، ومفهوم العمل التطوعي، ومفهوم المشروعات الصغيرة، وكذلك مفهوم الشراكة والحاضنات ومفهوم العمل الريادي، وإدارة الأعمال وغيرها من المفاهيم، وسيتم توضيح المقصود بتلك المفاهيم بغية تحديدها.

**١- العمل الحر**

يعرف بأنه "أي عمل لا يتبع جهة حكومية أو خاصة ويقوم به الفرد لحسابه الخاص للحصول على أقصى ربح ممكن"(سوزان أحمد، ٢٠١٥، ٢٧)، ويعرفه الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر(٢٠٠٨، ١٧) بأنه أي عمل اختياري يقع عبء مسئولياته على صاحبه وتعود مخرجاته المادية والمعنوية إليه ويكون عملا حسب اهتمامات من يقوم به.

ومن ثم فإن العمل الحر هو أي مشروع أو عمل في أي مجال ( زراعي ، صناعي، تجاري، خدمي) يقوم به الفرد دون تدخل الجهات الحكومية أو الخاصة فيه ويقوم به الفرد لحسابه الخاص تمويلًا وإنتاجًا وإدارة، ويبذل فيه قصارى جهده، وعلى ذلك فإن الفرق بينه وبين ريادة الأعمال يكمن في الابتكارية والإبداع والذي ينبغي توافرهما في ريادة الأعمال، أما العمل الحر فيقتصر على العمل بأي مجال بصرف النظر عن جانب الإبداع أو الابتكار فيه.

**٢- العمل التطوعي:**

هو أي عمل يقوم به الفرد سواء مالي أو بدني أو فكري عن رضا وقناعة بدافع ذاتي، وبدون مقابل بهدف قضاء مصالح لقطاع في المجتمع(عالية محمد& منال علي، ٢٠١٥، ( ٩٦٥-٩٩٢))، أو هو العمل الذي يتم اختياره بحرية دون مقابل بهدف إفادة المجتمع (Danil & Karsten, 2016, 34-35 )، ومن ثم يمكن تعريفه بأنه الجهد الإنساني الذي يقوم به فرد أو جماعة أو مجتمع، ولا ينتظر من ورائه مقابلًا ماديًا، ويهدف إلى إشباع حاجات الآخرين، ومن ثم فهو غير ربحي.

**٣- المشروعات الصغيرة:**

عرف مكتب العمل الدولي المشروعات الصغيرة بأنها" العمل الذي يوظف خمسة أفراد أو أقل، ويتطلب رأس مال أقل من (٢٥) ألف دولار لبداية المشروع، وفي معظم الشركات يكون مالكها هو العامل الوحيد بها" (International Labor Office, 2002, 17-18)

ويعرفها آخرون بأنها منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالبًا، وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدود مقارنة بمثيلاتها في الصناعة، ويعمل فيها عدد من العاملين يتراوح بين (٥-٩) عمال ( سرحان سليمان، ٢٠١٦، ٥)

ومن ثم فإن المشرعات الصغيرة منظمة يقيمها أفراد لممارسة نشاط اقتصادي بهدف الربح، ويكمن الفرق بين العمل الريادي والمشروعات الصغيرة في أن العمل الريادي يملك إمكانات للنمو أكثر من المشروع الصغير؛ لأن التركيز يكون أصلًا على الإبداع، ويدير الريادي المنافسة بمهارة تتمتع بالكفاءة مع آليات السوق، بينما المشاريع الصغيرة تعمل في كافة الصناعات الموجودة أصلا، تكون إمكانيات النمو محدودة وتعمل في أسواق محددة.

**٤- إدارة الأعمال**

تعد الإدارة عملية مستمرة لا تنتهي فهي تشمل تخطيط وإدارة وتنظيم ومراقبة وتنسيق جهود الأشخاص من أجل تحقيق الهدف المحدد للمنظمة في ضوء الموارد المتاحة، ويعرّفها بعض الاقتصاديين أيضًا بأنها فن إنجاز الأشياء من خلال الأشخاص( عبد العزيز النجار، ٢٠٠٨، ٧)، وعليه فإدارة الأعمال عملية موجهة نحو تحقيق النتائج، وتكون سياساتها مرنة بما يكفي لتعديل مواردها وفقًا لأفضل الفرص المتاحة في السوق، ويتم العمل بها خلال ريادة الأعمال، بمعنى أن الريادي يقوم بعملية إدارة الأعمال لريادة أعماله .

وتختلف إدارة الأعمال عن ريادة الأعمال في عدة نقاط من حيث الملكية – المخاطرة – العائد – التحفيز – اتخاذ القرارات – المهمة؛ فمن حيث الملكية يعد رائد الأعمال هو صاحب العمل لأنه هو منشئ فكرة العمل والشخص الرئيس وراء تكوين المؤسسة، في حين أن الإدارة هي موظفون في مؤسسة ما، حيث يُتطلَب منهم القيام بواجباتهم لصالح المنظمة وأصحابها.

وبالنسبة للمخاطرة فصاحب النشاط التجاري يتحمل كل مخاطر النجاح والفشل في العمل، كما أنه مسئول عن عدم العمل بفكرته التجارية الجديدة بما يرضي المستهلكين. بينما لا تشعر الإدارة بالقلق من مخاطر فشل العمل نظرًا لأنهم مجرد موظفين في مؤسسة ولا يملكون في الغالب أي مصلحة في تلك المؤسسة باستثناء عدد قليل من الشخصيات الإدارية الرئيسة التي قد تمتلك في الشركة مثلا.

وبالنسبة للعائد يحصل رائد الأعمال على مكافأة على شكل أرباح من العمل، فقط بعد حساب جميع النفقات المباشرة وغير المباشرة، في حين تحصل الإدارة على مكافأة في شكل راتب أو حوافز أو عمولات بناءً على أدائها. أما التحفيز فيتم تحفيز رواد الأعمال لبدء مشروع جديد بأفكارهم التجارية الفريدة، بينما يتم تحفيز الإدارة لإدارة أعمال حالية لأصحاب المشاريع بطريقة أكثر فعالية

وفيما يخص اتخاذ القرارات فرائد الأعمال لديه جميع سلطات اتخاذ القرار فيما يتعلق بهذا العمل كونه المنشئ للعمل في حين أن الإدارة ليس لديها تلك السلطات الخاصة باتخاذ القرارات، وعليها اتباع القرارات التي يتخذها أصحاب العمل.

وبالنسبة للمهمة يعتبر النمو المستدام للأعمال هو الدافع الرئيس لريادة الأعمال، في حين يتم تحفيز الإدارة نحو تحقيق الهدف التنظيمي مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتتمحور العملية الشاملة لريادة الأعمال في كونها عملية مركزية، في حين أن عملية الإدارة تكون غير مركزية بسبب العديد من التسلسلات الهرمية الموجودة في المنظمة.

**ه- النظريات المفسرة لريادة الأعمال :**

**تتعدد النظريات المفسرة لريادة الأعمال كما يلي:**

**١- نظرية السلوك المخطط Theory of Planned Behavior :**

وضع " Ajzen" أساس نظرية السلوك المخطط حيث ترتكز على خمسة مفاهيم: السلوك، والنية وتبني السلوك، والاتجاه نحو السلوك المرتقب، وإدراك المعايير الاجتماعية، وإدراك التحكم السلوكي، ومن ثم فالنية تؤدي دورا وسيطا بين العوامل الثلاث المبدئية والسلوك، بمعنى أنه عن طريق هذا المتغير الوسيط (النية) فإن الاتجاه وإدراك المعايير الاجتماعية وإدراك التحكم السلوكي تؤثر على السلوك بطريقة غير مباشرة، و تستند إلى حقيقة أن أي قــرار يتم اتخاذه للشروع في عمل جديد هو عمل مخطط بدلاً من كونه رد فعل(Darmanto& Prasilowati, 2014,186).

فعند معرفة نية شخص للإقدام على فعل، يمكن التنبؤ بتنفيذ الفعل أو عدمه، والنية من جهتها محددة بالاتجاه نحو السلوك، وبإدراك المعايير الاجتماعية وبإدراك الشخص حول تحكمه في السلوك، وبالتالي فالنية متغير مؤثر على الاتجاه نحو سلوك ما

ومن ثم يمكن القول إن نظرية "Ajzen" للسلوك المخطط تعد أساسًا تفسيريًا لسلوكيات ريادة الأعمال حيث تمثل النية عاملا قويا في التحريض على سلوك ما، كما أن بدء عمل جديد هو عملية متعمدة يمكن أن تتأثر بثلاث عوامل أساسية هي: الاتجاه نحو بناء مشاريع، والمعايير الاجتماعية المتصورة للمشاركة في خلق المغامرة للمشروع الريادي، والتحكم المتصور لسلوكيات ريادة الأعمال.

**٢- نظرية الإنجاز Achievement Theory:**

يمثل الدافع للإنجاز أحد الجوانب الهامة في منظومة الدوافع الإنسانية وقد اهتم بدراستها الباحثون في علم النفس الاجتماعي وعلم النفس المهني، حيث يمكن النظر لدافع الإنجاز كأحد منجزات الفكر السيكولوجي المعاصر وذلك لدوره في النمو الاقتصادي، ويرجع استخدام مصطلح دافع الإنجاز من الناحية التاريخية إلى Adler قبل استخدام Murray لمصطلح الحاجة للإنجاز، وعلى الرغم من البدايات المبكرة للمصطلح إلى أن الفضل يرجع إلى Murray حيث يعد أول من قدم الحاجة إلى الإنجاز" Need of Achevment " ووصفه بأنه مكون مهم من مكونات الشخصية ، أما ماكليلاند فله الفضل في توضيح خط دراسات الدافعية للإنجاز وتطورها في العديد من الحضارات حيث بدأت الدول منذ الخمسينات تظهر اهتمامًا بدراسة الدافعية للانجاز وتعمل على تنميتها لدى أبنائها بهدف تحقيق المزيد من التقدم الاجتماعي والرخاء الاقتصادي ( عصام سيد، ٢٠١٥، ١٤٠).

وتستند النظرية على أن الدافعية للإنجاز ذات طبيعة وظيفية تبين وظيفة الانجاز في مواقف التنافس والتفوق في الأداء، كما أنه تكوين فرضي يشير إلى عدد من المظاهر السلوكية مثل العمل على بذل الجهد والتحصيل ومواجهة الصعاب والسعي نحو التفوق والمثابرة للوصول إلى الأهداف( عويد سلطان، ٢٠٠٧،٢٩ ).

ومن ثم تستند نظرية الإنجاز على تشجيع الإبداع لاستخدام استراتيجية تتلاءم مع الموارد المتاحة والجوانب التي يمكن السيطرة عليها من عمل الإنسان عندما يواجهه مستقبل غامض ووضعه في الاعتبار الحالات الطارئة أثناء قيامه بالمشروع الريادي، كما تستند إلى تعلم كيفية استخدام كل المعرفة والمعلومات المتاحة من أجل إتمام المهمة وإنجازها، فالشخص الريادي لديه حاجة للإنجاز يشبعها بقيامه بالمشروع الريادي ونجاحه فيه.

**٣- نظرية التمكين Empowerment Theory :**

يشير مفهوم التمكين لدى Webster إلى منح القوى أو الصلاحية أو القدرة على الآخرين، ويؤكد Stables على أنه عملية اكتساب القوة والحصول عليها وتطويرها، ويشير إلى مزيد من السيطرة على أمور حياتهم وإشباع احتياجاتهم ، وتستند نظرية التمكين إلى ركيزتين هما: وجود ممارس لديه وعي واهتمام باحتياجات المجتمع، ووجود عملاء يبحثون عن القوة والتعزيز لقدراتهم، وتتطلب أيضا نظرية التمكين توافر مهارات في الفرد القائم بالعمل مثل مهارات العمل في جماعة والقدرة على تكوين علاقات اجتماعية تمكن من الضغط على القوى المجتمعية لإحداث التغييرات المطلوبة( لانا بنت حسن، ٢٠١٤، ٨٣).

وفي ضوء نظرية التمكين تستطيع مشاريع ريادة الأعمال تحقيق أهدافها، من خلال تمكين الأشخاص وحصولهم على القوة لتطبيق مشاريع، ومبادرات تتضمن إحداث التغير المجتمعي، أي أنها عملية تفاعلية تسعى من خلالها المؤسسات والمشاريع المجتمعية لإحداث التغييرات المجتمعية وتحقيق التنمية.

**و- كفايات ريادة الأعمال:**

تعددت الكفايات والمهارات التي تندرج تحت ريادة الأعمال والتي ينبغي أن يمتلكها الشخص الريادي الناجح، حيث يتطلب امتلاك الطالب الجامعي مجموعة من المهارات التي تساعده أن يكون رياديًا ناجحًا، وتتمثل هذه الكفايات فيما يلي:

- **الكفايات الشخصية:** يسعى الريادي للإنجاز ويكافح من أجل تحقيقه، ولكي يحقق ذلك تكون لديه نظرة شاملة ومتكاملة من خلال الاستفادة من خبرات الآخرين وتجاربهم السابقة والنظر إلى الواقع واحتياجاته ليتمكن من وضع رؤية للمستقبل

أو يخطط لما ينوي القيام به من أعمال. ومن أهم الكفايات الشخصية التي يتصف بها الريادي، ما يلي( محمد جودت& غسان العمري، ٢٠١١، ١٤٨)

١. **القدرة على الإنجاز:** فمن الضروري أن يكون لدى الريادي دافع للإنجاز؛ حيث يختار الظروف التي توفر له النجاح في عمله الذي يتصف بالتحدي والأهداف الصعبة ليحقق بها درجة عالية من القبول.
٢. **تحمل الغموض:** يتمتع الريادي بمهارات تساعده على أن يكون شخصا غير متأثر بالفوضى وعدم التأكد؛ لأنه أثناء قيامه بمشروع يجد الظروف غامضة ومعقدة، فعلى الريادي تحمل المخاطرة المحسوبة.
٣. **الثقة بالنفس:** فينبغي أن يتمتع الريادي بالثقة بالنفس والتي تقوده إلى كسب المزيد من العملاء، والتعامل بدقة مع التفاصيل والاستمرار في العمل.
٤. الرغبة في الاستقلالية: يسعى الريادي للاستقلال وعدم الاعتماد على الآخرين
٥. **النظرة المستقبلية:** يتطلع الريادي دائمًا نحو المستقبل والتفكير بالعائد المادي.

- **الكفايات السلوكية:** يتمتع الريادي بالعديد من المهارات كمهارة الإنصات والإصغاء للآخرين، وحسن التنظيم، وغيرها من المهارات السلوكية كما يلي( فؤاد نجيب، ٢٠٠٩، ٥٠٠)

١. **المهارات التقنية:** فمن الضروري أن يتمتع الريادي بقدرات تقنية عالية يسخرها لصالح أعماله، فالريادي يمتلك قدرات ومهارات تقنية تساعده على ترويج مبيعاته.
٢. **المهارات التفاعلية:** الريادي قادر على إدارة موارد المنظمة المالية والبشرية بكفاءة عالية، ويتمتع بقدرته على الاتصال الفعال مع جميع أفراد المنظمة

- **الكفايات الإدارية** من الكفايات الإدارية التي يتصف بها الريادي، ما يلي ( ماجد محمد، ٢٠١٣، ٤٩٨):

١. **كفايات إنسانية:** يمتلك الريادي مهارة تكوين علاقات إنسانية مع مرءوسيه وزملائه وذلك لخدمة المشروع، وتقوم هذه العلاقات على الاحترام والثقة بالنفس والاهتمام بالعاملين ومشكلاتهم خارج المشروع.

٢. **كفايات فكرية:** أي أن يكون الريادي قادرًا على المناقشة العلمية وتحليل المشكلات واتخاذ القرارات.

٣. **كفايات فنية:** أي أن تكون لدى الريادي خبرة ودراية بالمسائل الفنية المتعلقة بالإنتاج والبيع والشراء والتخزين والتمويل والتسويق .

يتضح مما سبق أن رائد الأعمال هو شخص يمتلك العديد من الخصائص الشخصية والإدارية والسلوكية التي تمكنه من الإبداع والابتكار، واستحداث كل ما هو جديد.

جميع الخصائص السابقة مهمة لأي إنسان يرغب في أن يتقدم بعمل متميز في مجال تخصصه، ويمكن اكتساب هذه المهارات من خلال الالتحاق بدورات تدريبية تسهم في تطوير قدراته الذاتية ويتمكن من خلالها من تحقيق أهدافه التي يسعى إليها، كدورة تعزيز الثقة بالنفس ودورة مهارات الاتصال وغيرها من الدورات التدريبية، هذا بالإضافة إلى أن التعليم والمؤسسات التعليمية المتمثلة في المدارس والجامعات لها دور كبير في اكتساب هذه المهارات، وحيث إن موضوع البحث ينصب على الجامعات فعلى الجامعات عبء كبير في إكساب الطلاب مهارات ريادة الأعمال، ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب.

**ز- العوامل التي أدت إلى الأخذ بريادة الأعمال :**

تعددت العوامل والمبررات التي أدت لظهور ريادة الأعمال والأخذ بها ومن هذه المبررات ما يلي( أحمد عبد الرحمن& وفاء ناصر، ٢٠١٠، ٢٩)

١- النظرة رفيعة المستوى إلى ريادة الأعمال حيث ينظر الأوروبيون والأمريكيون إلى رائد الأعمال كبطل وأن إنجازاته هي نماذج يحتذى بها.

٢- التعليم: فقد وجه التعليم الطلاب نحو الاستثمار في العمل الحر، حيث أدركت مؤسسات التعليم العالي أن الريادة لابد أن تكون تخصصا يتم تدريسه في الجامعات والكليات، في ظل تقليص حجم المنشآت ومحدودية الفرص الوظيفية.

٣- **التطور التكنولوجي:** فقد أصبحت التقنية في متناول المشروعات الصغيرة وبتكاليف معقولة يمكن للرواد أن يمارسوا أنشطتهم من منازلهم، على عكس الماضي، حيث لم يكن باستطاعة المنشآت الصغيرة الاستفادة من التقنية لمنافسة المشروعات الكبيرة بسبب التكلفة الكبيرة.

٤- **التجارة الإلكترونية:** أدى سرعة انتشار التكنولوجيا إلى وجود كم غير محدود من المعلومات في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي ترتب عليه وجود العديد من الفرص لريادة الأعمال، فانتشرت التجارة الإلكترونية بسرعة كبيرة مما أتاح فرصًا ضخمة من الاستثمار، كخدمات السفر والكتب والنشر، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نمو وانتشار ريادة الأعمال .

٥- **التحول نحو الاقتصاد الخدمي:** أصبح اقتصاد الخدمات من أكبر القطاعات ذات التأثير عالمياً، حيث إن الخدمات تتميز بانخفاض تكلفة التأسيس، ومن ثم أصبحت من أكثر المشاريع شعبية لدى رواد الأعمال، خاصة أن الكثير من هذه المشاريع لا تتطلب تقنية عالية.

٦- **البطالة:** تعد البطالة تحديا عالميا معقدا لمعظم دول العالم، وهاجسا يقلق المجتمع وأفراده، وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩ الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن البطالة تعتبر من المصادر الرئيسة لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية، ونشرت منظمة العمل العربية تقريرا يشير إلى تصاعد أرقام البطالة في العالم العربي، ووفقاً لأحدث مسح للشباب العربي لعام ٢٠١٧ ، فإن نسبة البطالة بين الشباب بلغت نحو ٣٠% ، وقد تجاوزت البطالة في كل من مصر وتونس وليبيا والعراق تجاوزت كل الخطوط الحمراء، وإن معدلات البطالة في العالم العربي هي الأعلى والأسوأ في العالم، ويأتي التوجّه للعمل الريادي والتوظيف الذاتي من المقترحات التي أقبل عليها عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء باعتبار ريادة الأعمال منبعًا كبيرًا لإنشاء الأعمال، وترسيخ ثقافة العمل الحر في المجتمعات(جمال علي الدهشان ، ٢٠١٨، ٣)

إضافة إلى ذلك أن ريادة الأعمال تؤدي إلى خلق أسواق جديدة وبالتالي تعمل على تنمية وتطوير المجتمع حيث تؤدي دورًا رئيسًا في اقتصاد البلد لأنها تخلق فرص عمل جديدة، فعندما يبدأ الخريج بمشروع، يقوم بتوظيف أشخاص آخرين لإنشاء الشركة وتطويرها، كما أنها تساعد على تقديم منتجات وأفكار جديدة إلى السوق.

**ح- متطلبات نجاح ريادة الأعمال ودور الجامعات اتجاهها**

تتطلب عملية ممارسة ريادة الأعمال ضرورة توافر مجموعة من المتطلبات اللازمة نحو تحقيق أهدافه وإدماجه في منظومة التعليم. وتتمثل في(صفاء المطيري، ٢٠١٩، ١٠):

**١. متطلبات تتعلق بالقيادة التعليمية الداعمة للريادة:**

تعد القيادة الفعالة المعيار الأساسي في نمو ونجاح أية مؤسسة تعليمية، وتعد بمثابة نواة العمل الإداري، وتؤدي دورًا رئيسًا في فعالية الإدارة التعليمية، ولدعم ونشر ريادة الأعمال بالجامعات، لابد من توفر قيادات فعالة تؤمن بدور التعلم الريادي وتبني فلسفته ونظامه، وتؤمن بأهمية التوجه نحو ريادة الأعمال، كما أن التعليم القائم على الإبداع والابتكار وتوليد الأفكار والتأمل وإطلاق العنان للإبداع المتحرر من النمطية من خلال التعليم التطبيقي، يتطلب قيادة داعمة للتعلم الريادي، تهتم باحتضان المشاريع الابتكارية وتحويلها إلى منتجات لتنمية المجتمع.

**٢. المتطلبات التعليمية لنشر ريادة الأعمال**

تعد المنظومة التعليمية من أهم عناصر نشر وتنمية فكر ريادة الأعمال؛ فدور المؤسسات التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع في حاجة ماسة لتعزيز قدرة المنظومة التعليمية على استثمار الطاقات والمواهب وتسخيرها للتعلم الريادي، وذلك من خلال (أحمد محمد بكري، ٢٠١٨، ٦١٩):

- صياغة سياسة واضحة وقواعد تنظيمية لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
- إنشاء أقسام ريادة الأعمال في الكليات، وإنشاء وحدات للإبداع والابتكار لتكون المحفز لنشر ثقافة التعلم الريادي، وريادة الأعمال.
- توفير البنية التحتية ونظم المعلومات، والتي تقدم الكثير من الخدمات المساندة الأمر الذي يؤدي إلى القدرة على توفير فرص مشروعات جديدة والتمكن من المنافسة المحلية والإقليمية.
- وجود الواحات العلمية، وهي من المتطلبات الأساسية الداعمة للتعلم الريادي وريادة الأعمال التي يطلق عليها حدائق التكنولوجيا وهي عبارة عن مؤسسة يديرها مهنيون متخصصون هدفهم زيادة ثروة المجتمع عن طريق الترويج لثقافة الابتكار

- تسهيل إنشاء وتنمية الشركات القائمة على الابتكار، فضلًا عن تنظيم سريان المعرفة والتقنية بين الجامعات ومؤسسات البحوث والشركات والأسواق.
- احتضان المشاريع الابتكارية وتحويلها إلى منتجات لتنمية المجتمع من خلال حاضنات الأعمال والإبداع وحدائق التكنولوجيان، والتي تعد من أهم الآليات المساعدة على ظهور الاقتصاد المعرفي.

**٣. متطلبات الموارد البشرية لريادة الأعمال**

يعد بناء الإنسان هو أحد العناصر الأساسية لتقدم وتطور أية مؤسسة أو مشروع، فنجاح المؤسسة يعتمد على استثمارها في مواردها البشرية، ومن المهام التخصصية التي تمارسها الموارد البشرية في تعزيز وتنمية فكر ريادة الأعمال، ما يلي (خالد السيد محمد، ٢٠١٨، ٤٧٤):

- زيادة مستوى وعي الطلبة عن العمل الريادي وتكوين اتجاهات إيجابية نحو العمل الحر.
- مساعدة الطلبة على تنمية قدراتهم المتعلقة بالتفكير الإبداعي.
- إكساب الطلبة المهارات اللازمة للعمل الحر ولسوق العمل، والتركيز على وضع ثقافة داعمة للعمل الحر.
- التعرف على رواد أعمال جدد وتمكينهم من خلال إعداد خطة المشروع وتحديد مصادر التمويل.
- استخدام الأساليب المناسبة المتماشية مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع.

هذا بالإضافة إلى أن تنمية فكر ريادة الأعمال في الجامعات يتطلب تغيير الثقافة السائدة في المجتمع، بمعنى تغيير فكر الطلاب عن الوظيفة الحكومية وتشجعيهم على الفكر الريادي والعمل الحر، كما أنه لابد من نشر ثقافة الريادة، وهذا يتطلب ممارسة ريادة الأعمال حتى تكون بمثابة مبدأ في حياة الفرد، وهنا يأتي دور التعليم ، حيث يعتبر ذلك انعكاسًا لثقافة المجتمع، مما يستوجب استثمار دور التعليم في تنمية ريادة الأعمال ومن جانب آخر لابد من مشاركة القطاع الخاص في عملية نشر ثقافة ريادة الأعمال من خلال البحث عن وسائل للتعاون والشراكات بين مختلف القطاعات) حكومية/خاصة/مجتمع مدني (مراكز البحوث والدراسات الخاصة في مجال ريادة الأعمال.

**ط- المعوقات التي تواجه ريادة الأعمال في الجامعات:**

رصدت العديد من الدراسات بعض المعوقات التي تواجه الجامعات في الأخذ بريادة الأعمال من التطبيق والانتشار في المجتمع، ومنها (منصور بن نايف العتيبي، ٢٠١٥، ٦٢٧):

١. القيم الاجتماعية السائدة، حيث تعد الإطار المرجعي للسلوك الفردي، وهي الدافعة للسلوك الجمعي، كما أن لها دورًا في تكوين البناء الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات، فثقافة ريادة الأعمال تحتاج إلى أنماط سلوكية جديدة، وبالتالي تحتاج إلى قيم جديدة تدفعها إلى الطريق الصحيح.
٢. وجود شخصيات يصعب إحداث تغيير في بعض أنماطها، مثل: الانعزالية والتواكل وعدم احترام قيم العمل خاصة اليدوي أو عدم الإيمان بالجديد والخوف من المستحدثات وعدم الاعتراف بأهمية طلاب الجامعات ودورهم في المجتمع مما ينتج عنه تعطيل طاقات المجتمع.
٣. وجود موروثات ثقافية في بعض الأمثال الشعبية تشجع الأفراد على التمسك بالوظائف الحكومية باعتبارها أكثر أماناً، والتمسك بالتبعية وعدم التجديد والابتعاد عن المخاطرة.
٤. معوقات إدارية وقانونية، وتظهر في تعقد الإجراءات والاستغراق في الروتين، والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وقصور الكفاءات الإدارية.
٥. الخوف من الجديد والخوض في تجربة نتائجها غير محسوبة، حيث يخشى كثير من الأفراد في أحيان كثيرة أن يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتسهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم على الإقدام على قبول التجربة أو المشاريع الجديدة.
٦. قلة توافر نوعية القيادات القادرة على تحريك الأفراد والجماعات وإثارتهم نحو تحقيق هدف مشترك جديد وحثهم نحو استخدام الموارد المتاحة بصورة أفضل لتحسين مستواهم.
٧. نقص الوعي بالمشاركة بين الأفراد وعدم توافر الرغبة والاقتناع بأهميتها منذ الطفولة وفي المراحل الدراسية الأولى إلى أن يخرج الإنسان لمزاولة العمل الخاص به.

وقد أشار المرصد العالمي لريادة الأعمال لأهمية ريادة الأعمال، ولكن الواقع يؤكد أن أساليب التدريس لا تشجع السلوكيات المرتبطة بأصحاب المشاريع الريادية، مثل: الإبداع والاستقلالية والمبادرة كما أن محتوى التدريس لا يوفر فهمًا لآليات اقتصاد السوق أو دعمًا لإقامة الأعمال.

ومن الأشياء التي أشار إليها تقرير المرصد باعتبار أنها ترتبط بدور الجامعات: ضعف التعليم ونقص مهارات تنظيم المشاريع الريادية حيث لا يشجع النظام التعليمي على الابتكار وندرة أبحاث السوق لتقييم الاحتياجات والتنافسية، وقلة برامج التوعية والتدريب على تنظيم المشاريع الريادية ( Ismail, Ayman; Tolba, Ahmed & Barakat, Shima, 2016,50)

ومن معوقات دور الجامعات قلة توافر مقررات خاصة بريادة الأعمال يدرسها جميع الطلاب وضعف الخدمات التوعوية والتثقيفية التي تقدمها الجامعة لنشر ثقافة ريادة الأعمال وغياب برامج تعليم ريادة الأعمال والافتقار إلى التكامل الإستراتيجي لتعليم ريادة الأعمال عبر الكليات( Parsley, Chris & Weerasinghe, Manique, 2010,24 )

وقد رصدت بعض الدراسات التي أجريت في مصر عددًا من معوقات ريادة الأعمال في الجامعات المصرية والتي تتمثل في أن الثقافة الاجتماعية غير مناسبة لمطالب ثقافة ريادة الأعمال، والدليل على ذلك انتشار ثقافة ريادة الأعمال في مجتمعات وانحسارها في أخرى، فمثلا الثقافة السائدة في المجتمع المصري والتي تشجع الطلاب وتحسهم على التمسك بالوظائف الحكومية لأنها أكثر أمانًا واستقرارًا بالنسبة لهم، وقلة التسهيلات المتاحة لرواد الأعمال لبدء مشروعاتهم وقلة وجود حاضنات أعمال ومراكز لرعاية الإبداع وريادة الأعمال، ومن جانب آخر ضعف ثقة أصحاب المشروعات الريادية من الطلاب في دعم الجامعة لهم، وتأخر اهتمام الجامعات المصرية بريادة الأعمال مقارنة بالجامعات العالمية (بسام سمير الرميدي، ٢٠١٨، ٣٨٩).

ومن ثم يمكن القول إن جانبًا من معوقات ريادة الأعمال يتعلق بسياسات الجامعات وهياكلها التنظيمية ونظمها الإدارية، وضعف ممارسات وأنشطة تعليم ريادة الأعمال، هذا بالإضافة إلى الثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع، وقلة إدراج مقررات ريادة الأعمال في التعليم.

## المحور الثالث: خبرات بعض الدول في مجال ريادة الأعمال والرأسمالية الأكاديمية

### أولًا: الخبرة الأمريكية في مجال ريادة الأعمال والرأسمالية الأكاديمية

يمثل النموذج الأمريكي أهم نماذج الجامعات الحديثة، والتي لم تقتصر أنشطتها على التدريس بل امتدت لتصبح مراكز للأبحاث العلمية، وارتبطت معظمها بالمؤسسات الصناعية، والشركات الكبرى، والإدارات الحكومية التي تسعى للإفادة من نتائج البحوث الجامعية الأمريكية فيما يعد تجسيداً لنظرية الرأسمالية الأكاديمية، وإنشاء الجامعات البحثية، واجتذاب أفضل الكوادر الأكاديمية للعمل بها مع تقسيم الأدوار المنوطة بأعضاء هيئة التدريس، وعدم إرهاقها بالأدوار الجامعية الثلاث وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، بل اختارت تقسيم أعضاء هيئة التدريس إلى المدرسين والباحثين، وفي حالة اختيار الباحثين تضع قواعد صارمة بعدم تثبيت وتجديد العقود لعضو هيئة التدريس إذا لم يكن باحثاً متميزاً ريادياً في الفكر والتطبيق(Slaughter, S., & Leslie, L. L. 1997)، وأصبح الإبداع مؤشراً من مؤشرات التصنيف، والذي وصلت إليه أكثر من اثنتي عشر جامعة صنفت بأنها جامعات مبدعة، ومن أبرزها: جامعة ستانفورد، جامعة ولاية أوهايو، وجامعة كارينجي–ميلون، وجامعة جورجيا.

ويعد نموذج جامعة ستانفورد من أشهر نماذج الجامعات الريادية؛ ربما نتيجة ظهور وادي السيلكون، حيث تحالفت بعض مراكز بحوثها مع عدة مؤسسات، منها: شركة هيوليت باكارد، حيث تعود العلاقة بينهما إلى الخمسينات من القرن العشرين، وتحولت هذه العلاقة في الربع الأخير من القرن العشرين لنوع من التحالف أدى إلى قصص نجاح مثيرة للاهتمام، والتي تمثلت فى تصميم العديد من الأنظمة المعلوماتية المهمة، منها: Charles Schwab, Ciscosystems, E.Bay Netscape, Mike, San Microsystems and Yahoo ، ويؤكد الباحثون أن أغلب الأرباح التي حققت في وادي السيلكون، كانت من نتاج الشركات التي بدأت من خلال خريجي وأعضاء هيئة التدريس بجامعة ستانفورد.

تم اختيار التجربة الأمريكية للعديد من الأسباب، منها: نشأة نظرية الرأسمالية الأكاديمية في الجامعات الأمريكية، فضلاً عن الثقافة الأمريكية التي استندت على المهاجرين إلى الولايات المتحدة بحثًا عن العمل والثراء فيما سمي بتحقيق الحلم الأمريكي، والذي استند على فلسفة برجماتية جعلت من رغبة الفرد في الاعتماد على الذات وتحمل المسئولية بما يكتنفها من مخاطر وتنافسية ركنا أساسياً من الثقافة الأمريكية، الأمر الذي جعلها تتجاوز مجرد تحقيق الذات أو التقدم الاقتصادي إلى رؤى قيادة العالم والسيطرة أو المشاركة في رأس المال العالمي.

وبالنظر إلى التاريخ الأمريكي، يلاحظ تبنيه لثقافة ريادة الأعمال والعمل الإبداعي، وروح المبادرة والمغامرة ربما قبل نشأة مفهوم ريادة الأعمال بمعناها الحديث، والأكيد قبل ظهور مفهوم الجامعات والرأسمالية الأكاديمية، ويمكن إجمال مقومات ريادة الأعمال الأمريكية تاريخيا، كما يلي (John R McIntyre, Mathieu Roche, MSM, April1999, p.27):

- التطلع إلى فكرة الحلم الأمريكي وتبني روح المبادرة لتحقيق الثراء.
- النظر إلى الولايات المتحدة على أنها فرصة لتحقيق الثراء، الأمر الذي ساهم في تحمل المهاجرين المخاطر وتقبل الفشل وقبول الأخطاء.
- التأقلم مع الفرص المتغيرة وعدم فقدان الأمل والصبر والبناء على نكبات الفشل.
- انعكاس هذه الثقافة على مؤسسات التعليم الجامعي.

وقد تبنت إدارة وقيادات التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية الفكر الريادي لتحسين أوضاع الجامعات المادية والبحثية ولتأكيد دورها التاريخي في بناء المجتمع، وقد سجلت العديد من الدراسات ملامح هذا الدور الريادي لهذه القيادات، منها(سالم بن ناصر القحطاني: ابريل ٢٠١٥، ٤٦٩):

- تمكن قيادة جامعة جنوب كاليفورنيا من جمع ثاني أكبر حملة تبرع في تاريخ التعليم العالي الأمريكي حيث وصل حجم التبرعات إلى نحو ثلاثة مليار دولار؛ مما مكنها من تحقيق برامجها البحثية والإنتاجية الريادية.
- دخول جامعة ميتشجان ضمن إحدى المؤسسات الرائدة في تنوع البرامج وجذب الطلاب خاصة الوافدين، حيث أدخلت الجامعة مائة مليون دولار للابتكار والريادة.

- اتخذت قيادة جامعة بنسلفانيا من مشاكل المجتمع المحلي تحدياً لإقناع كل عناصر الجامعة من طلاب وخريجين وكليات، وإطلاق أفكار وبرامج ريادية لتحسين وضع الحرم الجامعي والبيئة المحلية، الأمر الذي تسبب في تحقيق سمعة ريادية وارتفاع معدل القبول بها .

وقد تجلت مظاهر الرأسمالية الأكاديمية بالمجتمع الأمريكي من خلال الشركات الجامعية والشركات الناشئة (University SPIN-Offs, Start-Up)، حيث تعد هذه الشركات مشروعات أكاديمية تهدف إلى إنتاج ونشر وتسويق البحوث الجامعية، واعتمدت أنشطة ريادة الأعمال القائمة على خبراتها العلمية والتكنولوجية، وقد ساعد في ازدهار هذه الشركات دعم صانعي السياسات لنمو هذه الشركات من خلال تضمين دورها في الإستراتيجيات، وخطط العمل التنموية، والاعتراف بدورها في تطوير ريادة الأعمال وتدفق الاستثمارات المالية في السوق الاقتصادية.

وقد ارتبطت نشأة هذه الشركات تاريخيا بوادي السليكون إلا أنها شهدت تطوراً ملحوظاً في أدائها، حيث يعتمد تأسيسها على تراخيص التكنولوجيا من المؤسسات البحثية والجامعية، حيث تقدم الجامعات تراخيص التكنولوجيا مجاناً لهذه الشركات؛ بما يتيح للجامعة المطالبة بقيمة معينة(حصة من الأسهم) متفق عليها من دخل هذه الشركات المستقبلي، وقد تساهم الجامعات أيضاً بالمشاركة في التمويل النقدي، أو الوساطة والتعريف بين الشركات والمؤسسات الصناعية لتبادل الإمكانات والمساهمات المادية واللوجستية؛ بما يحقق التسويق التجاري، واجتذاب المستثمرين بما يحقق مصلحة جميع الأطراف(Buzás, N., 2014, 36:37)، وفيما يلي يتم طرح بعض ممارسات الجامعات الأمريكية في مجال ريادة الأعمال

**(أ) التعليم والتدريب ونشر ثقافة ريادة الأعمال بالجامعات الأمريكية**

اهتمت الجامعات الأمريكية بتعليم ريادة الأعمال على نطاق واسع، كما تمايزت فيما بينها في تقديم هذا النوع من التعليم من حيث الرؤية والأهداف وبرامج التعليم، ويمكن تقسيم منظومة التعليم، كما يلي:

**١- فلسفة تخطيط وتنفيذ المنهج**

يمكن توضيح تمايز الرؤى، وتميز أسلوب التخطيط والتنفيذ من خلال ثلاثة نماذج، هي(Zhang Lili: 2011, 187:189):

- **كلية بابسون**

تعد كلية بابسون الأكثر شهرة في التعليم والبحث وكيفية التخطيط والتنفيذ في تعليم ريادة الأعمال، حيث تهتم ببناء عقلية رواد الأعمال من خلال مساعدة الطلاب على تطوير أساليب التفكير، والعدوانية، والمرونة، والإبداع، والرغبة في المغامرة، والقدرة على التفكير المجرد، والقدرة على رؤية تغيرات السوق على أنها فرصة عظيمة بأسلوب ريادة الأعمال(Babson College) .

وقد تم تصميم منهجية التعليم في كلية بابسون باعتبار ريادة الأعمال هي عملية تعديل ودمج وموازنة لثلاثة عوامل مهمة، هي: الفرصة والموارد والفريق. حيث يمكن رؤية الفرص في كل مكان طوال الوقت، وعلى رائد الأعمال ليس فقط اغتنام الفرص، بل استكشافها إن وجدت، وصناعتها إن تطلب الأمر من خلال قراءة المؤشرات البيئية والسياقية المجتمعية في الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا؛ لاستكشاف بعض المطالب غير المشبعة والمشاكل غير المستقرة، الأمر الذي يسهم في توفير الموارد واختيار عناصر الفريق الفعال لتحقيق الكفاءة والفعالية اللازمتين لنجاح المشروع الريادي وضمان استمراريته.

وفي ضوء هذه الرؤية صمم مركز الأبحاث في كلية بابسون منهجًا دراسيًا مميزًا لريادة الأعمال؛ لدعم روح المبادرة من خلال برامج التدريس المبتكرة، وتوسيع الخطط والبحث الأكاديمي في هذا المجال.

- **جامعة هارفارد**

تعرف كلية إدارة الأعمال في هارفارد ريادة الأعمال على أنها سلوكيات للبحث عن فرص خارج حدود الموارد الحالية، ومن ثم فإن ريادة الأعمال القائمة على الابتكار وروح المغامرة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية خاصة أو عرض السمات الشخصية لرواد الأعمال، وإنما منظومة متكاملة تتجاوز كل هذا، حيث توفر بيئة تعليمية جيدة مستندة إلى

بيانات وحالات ريادية كاملة (أسلوب دراسة الحالة) عن أسلوبها في إدارة ريادة الأعمال، كما أنها الجامعة الوحيدة في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت دورية في إدارة ريادة الأعمال والتعليم.

تعتمد كلية هارفارد للأعمال طريقة فريدة وأكثر ديناميكية في التعليم، وهي إدخال حالات انتقائية لأصحاب التجارب الريادية بنوعيها الناجحة والفاشلة في العملية التعليمية، من خلال استضافتهم، والتعرف إلى تجربتهم وإخضاعها للدراسة؛ لتحديد عوامل النجاح أو الفشل، الأمر الذي يمكن الطلاب من تطوير قدرتهم على التعلم من التجربة وكيفية تحديد وتحليل المشكلات بما يسهم في تحفيز الابتكار والتفكير الريادي وتعلم المهارات اللازمة لإنشاء شركة جديدة، والمعرفة اللازمة لتحفيز تطوير مشروع جديد، وكذلك يتم توزيع الطلاب إلى مجموعات، ثم تضع كل مجموعة خطة تشغيل كاملة للشركة الجديدة بناءً على أفكارهم وما يمكنهم إضافته كمهارات وممارسة لنجاح الشركة الجديدة.

يولي المعلمون أهمية للاتصال والتواصل مع المؤسسات الصناعية والمجتمعية؛ لدعم تعليم وممارسة الطلبة لريادة الأعمال، والحرص على جمعهم بخبراء في مجالات مختلفة (مثل القانون والضرائب والملكية الفكرية وتقييم الشركات، إدارة العقود، والتسويق، ودراسة الجدوى وإدارة المال) غالبًا ما تتم دعوتهم لإلقاء محاضرات أيضًا عن إنشاء المؤسسات والشركات وتشغيل ونمو المشاريع الريادية والصغيرة.

- **جامعة ستانفورد**

تهتم جامعة ستانفورد بالبحث طويل الأجل في نظريات الاقتصاد والتمويل وتشغيل السوق، حيث يمكن لنتائج هذه البحوث أن تزود تعليم ريادة الأعمال بالنظريات والأساليب والإنجازات الرائدة المستمرة، بالإضافة إلى الخبرة الإدارية العملية من خلال دعوة رواد الأعمال والمستثمرين الناجحين لإلقاء محاضرات من حين لآخر.

وقد قامت جامعة ستانفورد ببناء نظام منهج شامل لتعليم ريادة الأعمال مشتقًا من مبادئها الأساسية، وهي: الجمع بين الفنون والعلوم، والجمع بين التدريس والبحث، والجمع بين التعليم الثقافي والتعليم المهني، والتي تلبي في النهاية المتطلبات الأساسية لتعليم ريادة الأعمال.

كما تولي جامعة ستانفورد اهتمامًا كبيرًا لتحديد وجذب أفضل المعلمين من كافة أنحاء العالم، الأمر الذي أسفر عن فريق على قدر كبير من الكفاءة والتنوع والتعدد الثقافي والتخصصي من أجل تنفيذ تعليم ريادة الأعمال. يُسمح للأساتذة في جامعة ستانفورد بتولي وظائف بدوام جزئي في المؤسسات يومًا واحدًا في الأسبوع، وبالتالي يكون لديهم خبرات جيدة حول عمل المؤسسة. هذا النموذج التدريبي له فعالية جيدة. ووفقًا للإحصاءات، تم إنشاء ٦٠%:٧٠% من الشركات في وادي السيليكون من قبل مدرسين وطلاب من جامعة ستانفورد. قام خريجو ومعلمو معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بإنشاء ١٥٠ شركة جديدة –كل عام– منذ عام ١٩٩٠ (Xilin, H. 2007, 31-34)

**٢–برامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات الأمريكية**

ومن هذه البرامج، ما يلي: ( The Stanford Senior Exectutive Leadership Program, Selected topics, 2017)

- **برنامج القيادة التنفيذية العليا في ستانفورد SSELP**

يقدم هذا البرنامج من خلال مركز ستانفورد روك Stanford Rock Center على مدار تسعة أشهر، حيث يمثل شراكة بين كلية الحقوق بستانفورد والدراسات العليا في كلية إدارة الأعمال الجامعة ذاتها، ويهدف إلى دعم كبار المسئولين التنفيذيين في فهم التحديات التي تؤثر على أنشطة الشركات، وتحدد عوامل نجاحها وفشلها، كما يعمل على إعداد وتدريب الكوادر القيادية العليا؛ لتولي المزيد من الأدوار والمسئوليات خاصة في فئة المديرين التنفيذيين(Stanford Rock Center, Stanford University, 2017, 1-3).

- **برنامج مايفيلد للمشاريع التقنية بستانفورد The Stanford Technology Ventures Programs Mayfield**

يحقق هذا البرنامج تعليماً شاملاً لريادة الأعمال؛ وذلك بدمج الكفاءات والخبرات من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ورواد الأعمال من أصحاب الخبرة في تأسيس المشاريع والاقتصاديين من أعضاء المجتمع الأمريكي، وتمتد فترة البرنامج من شهر إبريل إلى ديسمبر على مدار تسعة أشهر، حيث يتنوع المحتوى ما بين الدورات المتخصصة في إدارة المشاريع، وورش العمل والندوات واللقاءات مع أصحاب الخبرة من رواد الأعمال، وتوفير فرص للتدريب من خلال تفعيل التدويل وتبادل الخبرات دولياً، الأمر الذي جعل من هذا البرنامج أحد أهم البرامج في ريادة الأعمال داخل البلاد وخارجها.

- **برنامج أكسيل للطلاب المبتكرين(The Accel Innovation Scholars Program (AIS**

يعد هذا البرنامج من أهم البرامج التي تعمل على تشكيل العقلية الريادية لطلبة الدكتوراه بكلية الهندسة بستانفورد من خلال إثارة الوعي واكتساب المعرفة واستكشاف المهارات والتوجهات إلى تقييم الفرص والتدريب على تفاصيل إنشاء وإدارة المشاريع الريادية، واكتساب مهارات وإمكانات دراسة الجدوى وتقييم الفرص والتسويق من خلال العديد من الأساليب التعليمية والبحثية سواء ورش العمل أو الدورات أو دراسات الحالة أو التطبيقات الميدانية والفرق البحثية.

**(ب)مراكز ريادة الأعمال**

**١-مركز الدراسات الريادية (CES)**

يعد هذا المركز من أهم مراكز جامعة ستانفورد؛ لتنوع أدوراه وبرامجه التي يقدمها لطلابه، وتنوع أساليبه البحثية والتعليمية، وقد تم تأسيسه في كلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال عام ١٩٩٦م، وتشمل برامجه مختلف جوانب ريادة الأعمال من حيث العلوم الإدارية والمالية والقانونية والتكنولوجية، ومن هذه البرامج، ما يلي (Suk Leea & Chuck Eesleyb, 2017, 11):

- **مقررات في مجال ريادة الأعمال والاستثمار في مرحلة مبكرة**

يقدم المركز قائمة لمقررات ريادة الأعمال وإدارتها، وما يرتبط بها من مقررات تسهم في تشكيل العقلية الريادية لهم، والوعي بأهمية إدارة العمل الخاص وإيجاد فرص للتدريب والتوظيف من خلال الاندماج في تجربة التعلم الذاتية الخاصة بهم.

- **برنامج بدء التشغيل Startup Program**

يعتمد هذا البرنامج أسلوب التدريب العملي التطبيقي القائم على دراسة مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته من خلال تنفيذ البناء المعرفي واختبار مفاهيم ريادة الأعمال، وتغطية كافة عناصر المشكلة بدءًا من اختيار المشكلة وتحديدها، إلى دراسة كافة العوامل والمتغيرات البيئية والمالية والتنظيمية التي قد تؤثر عليها، وانتهاءً بتطبيق الابتكار والإبداع في إيجاد الحلول لهذه المشكلات.

**٢-مركز ستانفورد للابتكار الاجتماعي (Stanford Center for Social Innovation)**

أنشأت كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد مركز الابتكار الاجتماعي (CSI) عام١٩٩٠، ويقدم CSI خدمات أكاديمية وغير أكاديمية موجهة نحو دعم الابتكار الاجتماعي والنهوض به، ويمتلك المركز –لتمويله– قائمة غنية جدًا من الشركاء، مثل: Rockefeller Foundation, Craigslist Foundation, Echoing Green, ESCADE Barcelona, FSG Social Impact Advisors, وغيرها الكثير، فضلاً عن مجموعة من الشركاء الداعمين في مجالات التواصل والترويج/التسويق، وحماية البيئة، والخدمات القانونية، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن هؤلاء الشركاء يأتون من خلفيات مختلفة، بعضهم من الأوساط الأكاديمية والبعض الآخر من منظمات المجتمع المدني. الأمر الذي ينتج زخماً هائلاً لأنشطة ومبادرات CSI من خلال شبكة ضخمة من المستفيدين والناشطين المشاركين في هذه الكيانات.

تعمل اللجنة التنظيمية للمركز كمجلس استشاري للخريجين، والمكونة من أعضاء المجلس الاستشاري للخريجين والخريجين المتطوعين الذين ينقلون احتياجات واهتمامات الخريجين إلى المركز، ويقدمون التوجيهات والاقتراحات إليه، ويقدم المركز قائمة بأكثر من ٥٠ دورة اختيارية لطلاب ماجستير إدارة الأعمال، والمهتمين بالانضمام إلى مسار الابتكار الاجتماعي، وتشمل الدورات التعليم والابتكار الاجتماعي وريادة الأعمال والصحة والتنمية والبيئة وغيرها.

كما يقدم المركز شهادة في الإدارة العامة والابتكار الاجتماعي لتخريج الطلاب الذين يكملون بعض المواد الاختيارية للابتكار الاجتماعي، ويشاركون في مسارات القيادة، ورحلات التعلم وغيرها من الأنشطة، كما يوفر أيضًا الدورات التدريبية الصيفية، ومختبر التأثير، والرحلات الدراسية للابتكار الاجتماعي، ونوادي الطلاب فرصًا للتعلم التجريبي للطلاب المهتمين الذين يمكنهم تطبيق ما تعلموه في الفصل على أرض الواقع.

ويقدم المركز فرصًا مختلفة لخطط التمويل لأولئك الذين يسلكون مسار الابتكار الاجتماعي، ويقدم تعويضات عن الرواتب لأولئك الذين يتدربون مع المنظمات الاجتماعية التي لا تستطيع تحمل رواتبهم، وإعفاء من القروض لطلاب ماجستير إدارة

الأعمال النشطين والذين يخططون لذلك، كما تقدم زمالة الابتكار الاجتماعي نطاقات سخيّة بديلة للراتب من (١١٠:١٥٠) ألفًا للطلاب الذين يبدأون قضيتهم الاجتماعية أو كيانهم بعد التخرج. تقدم الزمالة التوجيه والإرشاد ودعم الشبكات إلى جانب دعم التمويل.

يقدم برنامج التعليم التنفيذي برنامجين تنفيذيين: البرنامج التنفيذي للقادة غير الربحيين، والبرنامج التنفيذي في ريادة الأعمال الاجتماعية، وكلا البرنامجين هو عبارة عن دورات مكثفة من أسبوع إلى أسبوعين تزود المشاركين من خلفيات مختلفة بالمعرفة والممارسات والأدوات للانضمام إلى الابتكار الاجتماعي وتعزيزه في مؤسساتهم الحالية، ويدعم المركز طلابه بقاعدة بيانات شاملة عبر الإنترنت من الموارد والأوراق والكتب والمقالات والدورات والشبكات والمبادئ التوجيهية للمهتمين بالابتكار الاجتماعي، وريادة الأعمال الاجتماعية.

.(https://www.gsb.stanford.edu/faculty-research/centers-initiatives/csi)

**٣-مركز ريادة الأعمال بهندسة ستانفورد**

يعد من أهم مراكز ريادة الأعمال التي تأسست في التسعينيات من القرن الماضي بكلية الهندسة بجامعة ستانفورد، حيث يقدم برامج ستانفورد للمشاريع التقنية STVP والذي يتضمن العديد من الدورات والبرامج اللامنهجية، فضلاً عن إنتاج المحتويات والبرامج والمنصات التقنية عبر الإنترنت من خلال خبرات بشرية وأكاديمية من حول العالم، الأمر الذي مكن الجامعة من تنفيذ العديد من المشاريع التقنية والبحوث العلمية ذات التأثير العالي.

وتعمل Enterprise Technology على تنفيذ وصيانة أنظمة المعلومات التي تدعم عمليات الجامعة، وتتضمن هذه الأنظمة تطبيقات الأعمال للمؤسسات (Oracle، PeopleSoft ، إدارة الأبحاث، إلخ) وخدمة البريد الإلكتروني والتقويم في ستانفورد، بالإضافة إلى خدمات المصادقة الأساسية والدليل والتسجيل وتكامل البيانات، وبالإضافة إلى دعم أنظمة المؤسسات الرئيسة في ستانفورد، فإن المركز يتشارك مع العملاء على كل مستوى من مستويات المؤسسة (المدارس الفردية، ووحدات الأعمال، والمجموعات الوظيفية المشتركة) لتحديد وتنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات الفعالة من حيث التكلفة.

كما يعمل على تنفيذ عمليات دعم البنية التحتية لتكنولوجيا الخادوم، والمحافظة على التطبيقات الإدارية في جامعة ستانفورد، وتوفير الخدمات الفنية المسئولة عن تصميم وتنفيذ وصيانة منصات تطبيقات المؤسسات القابلة للتطوير حيث تعد Cross Platform Systems مسئولة عن بناء حلول التقدم الشامل التي تسمح لجامعة ستانفورد والخريجين بالتواصل مع المكونات بطرق جديدة باستخدام التقنيات الاجتماعية والمتنقلة والسحابة، كما تعد أيضًا مسئولة عن هندسة وصيانة منصات التحكم في البطاقات والوصول الخاصة بها.

وقد تم تطوير إستراتيجية سحابية فعالة تؤكد وتعزز اعتماد خدمات تكنولوجيا المعلومات المستندة إلى السحابة للتأثير على بنية تكنولوجيا المعلومات المؤسسية بالجامعة، فضلاً عن حوكمة الخدمات السحابية من أجل توجيه تطوير وتنفيذ الحلول السحابية التي تدعم حوسبة الطلاب وحوسبة البحث والإدارة

.(https://uit.stanford.edu/organization/enterprise-technology)

**(ج)موارد البيئة التنظيمية لريادة الأعمال وعلاقتها بالرأسمالية الأكاديمية**

تتعدد موارد البيئة التنظيمية بالمجتمع الأمريكي التي تهدف لتقديم الخدمات بكافة أنواعها لرواد الأعمال؛ لضمان نجاح المشروعات الريادية وتوفير الخدمات المالية واللوجستية والتسويقية، بما يحقق تكامل المنظومة وتحقيق أقصى إفادة من عناصرها، ومن أهم هذه الموارد تجمعات البحث الكثيف RICs (Research-intensive Clusters)، والتي تعد وفق تقرير المفوضية الأوربية ٢٠٠٨ مواقع تعتمد البحث والتطوير لتحقيق الابتكار والميزة التنافسية، فضلاً عن شراكات وعلاقات قوية مع الشركات والمؤسسات الإنتاجية، وتعمل على إنشاء مشروعات ريادية قادرة على تسويق مخرجات البحوث العلمية، ومن أهم ما يميز هذه التجمعات ما يلي:

- ثقافة ريادة الأعمال والقدرة على الإنشاء السريع والاستثمار في الشركات الناشئة والشركات الجامعية (Start-Ups, Spin Offs)، واستيعاب الشركات الصغيرة والمتوسطة(SMEs).

- توفر البنية التحتية البحثية من حيث الكوادر البشرية الأكاديمية المؤهلة، والمعامل والمختبرات، والقوى العاملة الماهرة التي تختص بتحويل نتائج البحوث إلى منتجات وخامات جديدة، فضلاً عن تحقق التوازن بين الأبحاث التطبيقية والأساسية والإنسانية التنموية.
- توفير مصادر التمويل والبنية التحتية لرأس المال الحر/المغامر، ويتمثل ذلك في البنوك، وملائكة الأعمال النشطة (Active Business Angels)، وصناديق التمويل (Seed Capital Funds)، وأصحاب المال المغامر (Venture Capitalists)، ومقدمي خدمات الضمان (Guarantee Providers).
- الاستفادة من التعاون الدولي في إنتاج المعرفة والدخول في السوق الدولية سواء من خلال شبكات عبر وطنية (Transnational Networks) أو من خلال تفعيل عملية التدويل وجذب الطلاب الموهوبين من جميع أنحاء العالم، وتوفير البيئة الداعمة لتطوير مهاراتهم الابتكارية والإبداعية والاستفادة من رؤاهم وأفكارهم المتميزة.

ويمكن استعراض نوعين من هذه التجمعات، هما: حاضنات الأعمال، والحدائق العلمية، كما يلي:

**١- حاضنات الأعمال**

اعتمدت فكرة ومبرر إنشاء حاضنات الأعمال على مبرر مصيري وإنقاذي للاقتصاد الأمريكي، خاصة الشركات في مرحلة الانطلاق في السنوات الأولى من تأسيسها (٥:١) سنوات، حيث أشارت بعض الدراسات والبيانات إلى فشل ما يقرب من ٥٥٪ من المشاريع الحديثة في غضون خمس سنوات، وأن حوالي ٢٥٪ من الشركات الجديدة لا تصمد في عامها الأول من التأسيس، في حين استمرار نحو ال ٣٠٪ منها للعام العاشر، ومن ثم عملت الحاضنات على تقديم الدعم والاستشارات لهذه الشركات ومساعدتها على الصمود وفق متغيرات السوق وبيئة التنافسية الاقتصادية (Lasrado, V. et., al., 2015, 206).

تعد حاضنات الأعمال الجامعية من المشاريع القائمة على المعرفة (الرأسمالية الأكاديمية) حيث تعمل على توليد وابتكار ونقل المعرفة العلمية والتكنولوجية وتسويق

البحوث الجامعية من الجامعات إلى الشركات؛ لترجمتها لاقتصاديات السوق، ومن أدوار الحاضنات الجامعية بالولايات المتحدة الأمريكية، ما يلي: (David A., et al., 2011, 72:73, Al-Mubaraki H., Michael Busler M., 2013, 21)

- رعاية وتنمية الأفكار الريادية و ودعم الابتكارات الأكاديمية، والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ من خلال إقامة مشروع صغير.
- تسويق البحوث، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الدخل للمنظمة الراعية.
- خلق فرص عمل، ومعالجة البطالة؛ بما يعزز مناخ تنظيم المشاريع لدى المجتمع المحلي، وتسهيل نمو الأعمال والابتكار التكنولوجي، بما يعزز من التنمية الاقتصادية.
- تقديم المساعدة التجارية والتدريب والربط الشبكي، وتعزيز تنمية المؤسسات الناشئة، خدمات الاتصال وإدارة الإنجاز والخدمات القانونية والتعاون على الصعيدين المحلي والدولي، بما يحقق معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- التمويل المباشر للمشروعات المنتمية للحاضنة، وتعزيز أواصر الترابط بين مركز البحث العلمي والقطاع الصناعي، وتعيين الخريجين المؤهلين لإجراء أنشطة تشغيل الحاضنات والشركات المحتضنة والاستعانة بأعضاء هيئة التدريس والباحثين كمستشارين.
- تشجيع الابتكار داخل الجامعة لمساعدة أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب في براءات الاختراع والابتكارات المطورة داخل الجامعة، وكذلك تسهيل الأمر على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والطلاب في إنشاء مشاريعهم الخاصة.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال من خلال برامج تدريب وورش عمل يقدمها خبراء متخصصون يطلق عليهم "مرشدون Mentors" في مجالات التمويل والإدارة والتسويق والاستشارات الاقتصادية، كما تساعد على تطوير أفكارهم وإطلاق مشروعاتهم وقدرتها على المنافسة في الأسواق، فضلاً عن تقديم الخدمات والموارد الإدارية التي يحتاجها رواد الأعمال.

تعدد الجهات والوكالات والهيئات القائمة بتمويل ودعم حاضنات الأعمال، كما يلي (NBIA: "what is incubators", www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php)

- حاضنات عامة حكومية لا تهدف للربح تمول من الحكومة وتصل نسبتها ٥١%.
- حاضنات تمولها المؤسسات التعليمية تصل نسبتها ٢٠%، وهي حاضنات تهدف إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة.
- حاضنات خاصة تهدف للربح يتم تمويلها وإقامتها من جهات خاصة استثمارية كالشركات الصناعية وتصل نسبتها إلى ٨% من مجمل الحاضنات الأمريكية.
- حاضنات مشتركة التمويل نسبتها ١٦% تمول من منظمات غير حكومية وجهات خاصة أخرى.
- حاضنات متخصصة حيث تمول من هيئات خاصة كالكنائس أو الغرف التجارية أو بعض الجاليات غير الأمريكية الأصل بنسبة ٥%؛ بهدف تنمية بعض المشروعات والصناعات التقليدية المتخصصة أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية.

ويمكن القول بـــأن تنوع ومشاركة الهيئات والقطاعات بمختلف أنواعها في تمويل الحاضنات بالولايات المتحدة الأمريكية، يؤكد على وعي المجتمع الأمريكي بكافة أطيافه بأهمية ريادة الأعمال والدور الريادي لحاضنات الأعمال في دعمها، الأمر الذي يؤكد على تعمق هذا الوعي، واتساقه مع السياق التاريخي والثقافي للمجتمع الأمريكي الداعم للاستثمار، وتحقيق مدخولات اقتصادية مجزية، كما سبق تقديمه.

كما قدمت بعض الدراسات تقسيمًا آخر حسب أهداف وغايات حاضنات الأعمال، فمنها الحاضنات التكنولوجية، والتي تمثل حوالي ٢٧٪ من مجموع الحاضنات حيث ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في أهدافها، وهناك حاضنات ذات أهداف تصنيعية محددة التخصص تمثل ١٠٪ من مجموع الحاضنات، حاضنات ذات توجه تكنولوجي متخصص (تكنولوجيا حيوية، تكنولوجيا المعلومات...) وتبلغ ٩٪ حاضنات من النوع المشترك تصل نسبتها ١٦٪، وتشترك المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة في تمويلها، وتقوم الجهات الحكومية بإنشاء وتمويل معظم هذه الحاضنات، بينما يقتصر دور القطاع الخاص على توفير الاستثمارات والخبرات بالإضافة إلى تمويل بعض المشروعات (فوزي عبد الرازق، ٢٠١٤، ١٩٧:١٩٨).

**٢- العلمية**

تعد الجامعات الأمريكية من أقدم الجامعات التي أخذت في إنشاء الحدائق العلمية، والتي تجاوزت الألف حديقة في عام٢٠١٨، حيث تملك هذه الجامعات نظمًا خاصة لتطوير ودعم الأفكار الإبداعية والابتكارية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وتوفير الوسائل المناسبة وقنوات دعم الروابط بينها وبين الشركات والجهات الإنتاجية، الأمر الذي أسفر عن مشروعات صغيرة ساهمت في زيادة الإنتاجية البحثية والاقتصادية على حد سواء (Denise,D., 2019, 321).

وباستقراء الأدبيات المتعلقة بريادة الأعمال أو بنظرية الرأسمالية الأكاديمية يلاحظ اتفاقها على التأريخ لريادة الأعمال مع إنشاء Silicon Valley في خمسينات القرن الماضي، واعتباره أول حديقة علمية بالعالم، ومع نجاح هذا النموذج، بدأت الجامعات الأمريكية وغير الأمريكية في تكرار هذا النموذج على أمل تحقيق ما حققه من نجاح, (باسم سليمان صالح جاد الله ٢٠١٩، ص٣٧٢) وقد استطاع هذا المشروع تحقيق الكثير من أهدافه، ومنها: ملاءمة قواعد العمل للأهداف البحثية والصناعية من ناحية، وتوفير الدعم للباحثين من خلال المناخ المكافيء للمخاطرة والمتسامح مع حالات اللانجاح أو الفشل، تحقيق بيئة عمل مفتوحة بين الجامعات والمؤسسات البحثية وبين الشركات والمؤسسات الصناعية، وربط الجهات الحكومية وغير الحكومية بالمجتمع في منظومة متكاملة متعاونة؛ بهدف توفير البنية التحتية اللازمة والتي تتناسب مع المشروعات التجارية، وقد تنوعت مصادر هذه البنية ما بين رأسمال (مادي)استثماري، ودعم شركات المحاماة والمحاسبة والتسويق والاستشاريين في جميع المجالات (Cao Cong ,Sept-Oct 2019, 647:668).

وتعد حديقة ستانفورد للأعمال (للبحوث حالياً) أول حديقة علمية مرتبطة بالجامعة، حيث تم إنشاؤها ضمن متطلبات خطة إنقاذ لجامعة ستانفورد في سوق التنافسية العالمية الذي يتطلب إنتاجية بحثية متميزة، وكذلك تحقيق رغبة المجتمع الأكاديمي في تطبيق نتائج بحوثه، والاستفادة من إيجابيات الرأسمالية الأكاديمية، وقد اتجهت الجامعات الأمريكية منذ ثمانينات القرن الماضي إلى إنشاء الحدائق العلمية أو حدائق البحوث، واستمر التوسع في هذا الاتجاه إلى درجة وجود أكثر من حديقة علمية في كل ولاية من

الولايات، وتكاد لا تخلو جامعة منها، الأمر الذي أحدث حالة من التنافسية المبالغ فيها؛ لجذب شركات التقنية ومؤسسات البحوث والتطور المرموقة، ومن أهم مزايا وخصائص الحدائق العلمية، ما يلي (مصطفى أحمد علي أحمد، ٢٠١٧، ٣٤: ٣٥):

- الشراكة مع الجامعات والمؤسسات المحلية والدولية، خارج البلاد وداخلها.
- وجود دعم وتمويل للابتكارات والشركات المتفرعة عن أعمال قائمة بالفعل.
- القدرة على الاستعانة بالشركات ذات النفوذ.
- صبغ المنطقة المحيطة بالحديقة بصبغة الابتكار، وتحقيق تنمية المجتمع المحلي.
- وجود آليات لنقل التقنية فهي ليست بحاجة لبناء بنية تحتية بإضافة مكلفة، وقد تفوق الاحتياجات الموجودة.

تستند حدائق العلوم والتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية على عدة مباديء، منها(Mian, S. & Others, 2012, 241):

- الانطلاق من دور الجامعات البحثية والمعاهد ومراكز البحوث في إنتاج واستحداث المعرفة وتسويقها وتدريب الكوادر البشرية الأكاديمية.
- الشراكة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الصناعية لتوفير وتبادل الموارد اللازمة لإنشاء المشروعات الاقتصادية مثل المعرفة والإدارة الفنية والموارد المالية.
- توفير البنية التحتية ومنظومة الدعم سواء الفردي أو المؤسسي من القطاع البحثي أو الصناعي من القطاع الخاص أو العام

**الدروس المستفادة من الخبرة الأمريكية في مجال ريادة الأعمال**

- وضوح دلالة وجدوى تعليم ريادة الأعمال في الجامعات الأمريكية. من خلال استقراء رؤية الجامعات الأمريكية في تعليم ريادة الأعمال، يلاحظ أنها ليست مجرد نشاط تعليمي موجه للربح، أو كونها نظرة قاصرة تتمحور في تمكين الطلاب والخريجين من التوظيف وتلبية الطلب الاجتماعي على المواهب والكوادر البشرية، وإنما تجاوز جوهر العملية ذلك بكثير إلى الإيمان بقدرات الفرد، وإمكانية تدريبه على الابتكار وامتلاك روح إبداعية، والقدرة على العمل بشكل مستقل بالإضافة إلى

الجوانب الفنية والاجتماعية والإدارية للمهارات المتكاملة. الأمر الذي أسفر عن تغيير مفهوم عملية التوظيف لدى الطلاب، وتحويل دورهم فيه من السلبي إلى النشط من خلال تشجيعهم على اتخاذ ريادة الأعمال كأحد خياراتهم المهنية، وكيفية فهم طريقة عمل السوق والمؤسسات، وكيفية الوصول إلى المدارس والكليات التي توفر أنشطة ريادة الأعمال والاستشارات التجارية للمعلمين من خلفيات مهنية مختلفة والطلاب ذوي الخصائص التعليمية المختلفة والاحتياجات التعليمية.

- تصميم مناهج تعليم ريادة الأعمال بناءً على احتياجات القدرة على ريادة الأعمال. تم بناء منهج متكامل لتعليم ريادة الأعمال، وتدريب الطلاب على ممارسة وإدارة الأعمال، من خلال إطار أساسي يشمل نظرية ريادة الأعمال، والابتكار، وتعزيز ريادة الأعمال، ومهارات تنظيم المشاريع. ويمكن الكشف عن تكامل هذه الجوانب الأربعة، كما يلي: أولاً، تهدف دراسة نظرية ريادة الأعمال تحقيق المعرفة الأساسية حول ريادة الأعمال والقاعدة الأساسية لإنشاء الأعمال التجارية وتطويرها. ثانيًا، الابتكار هو جوهر عملية ريادة الأعمال، ثالثًا، تعزيز ريادة الأعمال من خلال مجموعة متنوعة من العوامل منها الدافع الريادي، وأخلاقيات إدارة صاحب المشروع، والمواقف والتحديات، والقيم وما إلى ذلك في عملية الأعمال. رابعاً، مهارات تنظيم المشاريع، ويتم من خلال دراسة عملية وأساليب تنظيم المشاريع من أجل تجميع الخبرة وتحسين قدرة الممارسات التجارية، والتدريب على المهارات التقنية، والمهارات الإدارية، ومهارات تنظيم المشاريع الشخصية.
- توفير المنظومة البيئية والسياقية لريادة الأعمال ويتم ذلك من خلال عدة محاور، كما يلي:

- المنظومة التعليمية والتدريبية من خلال أهداف تعليمية واضحة، وتوفير المعرفة الريادية والتدريب وخدمات المعلومات، حيث يولي تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة لفهم مشروعات الطلاب بالجامعات، وبناء آليات الدعم والتوجيه في مجال تنظيم المشاريع من خلال تكامل رؤيتها مع الحكومة والمدارس والشركات.

- المنظومة الإجرائية والمعاملات الإدارية، تهدف هذه المنظومة إلى الحد من المعوقات الإدارية من خلال التعريف بإجراءات تسجيل براءات الاختراع وقوانين حماية الملكية الفكرية، وتبسيط إجراءات إنشاء شركة جديدة، وتوفير قناة رسمية لإدارة الأعمال، والتواصل مع المؤسسات المانحة والداعمة للأفكار الريادية والحصول على الأموال لمساعدة الشركات الجديدة.
- منظومة رأس المال المغامر، تعتمد هذه المنظومة على وكالات الدعم لريادة الأعمال سواء حكومية أو خاصة؛ بهدف توفير رأس المال للشركات الصغيرة والناشئة؛ لمساعدتها في التغلب على الصعوبات سواء صناديق حكومية أو صناديق استثمارية خاصة برجال الأعمال والمؤسسات الدولية المانحة والداعمة سواء بالموارد المالية أو اللوجستية.
- المنظومة المجتمعية، والتي تشارك في تعليم ريادة الأعمال مع الجامعات من خلال حكومة المقاطعة، والمجتمع المحلي، ومراكز التدريب، ومراكز التدريب المهني، ومراكز التوظيف، ومراكز الأبحاث التي تقدم نموذجًا للتوجيه والمشورة للبحث التعاوني، وبرامج التعاون بين المدارس والمؤسسات، وصياغة خطط العمل وأنشطة المحاكاة في برامج التدريب الداخلي لتطوير قدرة ريادة الأعمال بين الجامعة والشركات، وطرح المسابقات التي تساعد الطلاب على البدء في مشروعاتهم الخاصة.

**ثانيًا: الخبرة الصينية في مجال ريادة الأعمال**

تعد الحضارة الصينية من أعرق الحضارات الإنسانية على مر العصور، وتؤكد العديد من الدراسات على تغلغل ريادة الأعمال في الفكر الصيني قديما وحديثًا، وكما يوضح Lin استخدام الصين النظم الزراعية الأكثر تطورًا، في القرن الثالث عشر، كما كان لها العديد من الإنجازات التكنولوجية للصين، مثل: البارود والبوصلة المغناطيسية والورق والطباعة، والعديد من العناصر والاختراعات التي استندت إليها الثورة الصناعية بأوروبا في القرن الثامن عشر، وبالرغم من هذه التطورات المبكرة في العلوم والتكنولوجيا والمؤسسات إلا أن الصين قد تراجعت عن دول الغرب؛ ربما لأنها لم تنتقل

من الاختراع إلى الابتكار المستمر(ريادة الأعمال بالمفهوم الحديث) (Lin, J.Y. 1995, 269-292.)، ولكن في العصر الحديث شهدت الصين تغيرًا جذريًا خاصة عندما سمحت حكومة دينغ بريادة الأعمال (Malik, R., 1997, 185)

يجادل Huang أنه في ثمانينيات القرن الماضي، تحركت الصين _الاشتراكية الشيوعية_ نحو شكل من أشكال رأسمالية المشاريع التي تميزت بإصلاحات في السياسة الريفية، والسماح بتملك الأراضي من قبل المواطنين، والتحرير المالي، وفي التسعينيات من القرن العشرين، تحولت الصين إلى الرأسمالية التي تقودها الدولة والتي تميزت باستثمارات ضخمة في البنية التحتية، والاعتماد على الشركات الكبيرة المملوكة للدولة(SOEs) والسماح تدريجيًا للاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ورأس المال الخاص، وقد ساعد كلا النظامين الرأسماليين على النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي (Meina Cai, 2012, 215–216).

وقد تم إطلاق تعليم ريادة الأعمال في التعليم العالي الصيني في أبريل ٢٠٠٢، حيث بدأت وزارة التعليم ذلك في تسع جامعات، منها جامعة تسينغهوا، بكين للملاحة الجوية (Zhang Lili: 2011, 191)، وبالتدريج توسع حجم ونطاق تعليم ريادة الأعمال في الجامعات الصينية على المستويات المهنية والجامعية وغيرها في ظل دوافع النمو الاقتصادي، وجعلت منها أولوية وطنية منذ عام ٢٠١٤ حين اقترحت الحكومة الصينية مبادرة إستراتيجية على مستوى الدولة لتحفيز ريادة الأعمال والابتكار، وتعزيز الوعي بالخيارات المهنية في تنظيم المشاريع من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستمر حيث قامت المؤسسات التعليمية، ولا سيما الجامعات، بتطوير وتنفيذ العديد من الأنظمة المبتكرة من أهمها تصميم المناهج الدراسية لتقديم تعليم ريادة الأعمال (X. Dou et al., 2019, 338)

منذ عام ٢٠١٥، تم إصدار آراء توجيهية من الدولة حول تطوير مساحة Maker ، وتشجيع الجمهور على الابتكار وبدء الأعمال التجارية، ومتابعة آليات التنفيذ من قبل المكتب العام لمجلس الدولة فيما يتعلق بإصلاح التعليم الابتكاري، وريادة الأعمال في الجامعات والكليات، ومن الملاحظ ارتفاع أعداد طلاب الجامعات المهتمين بالابتكار

وريادة الأعمال، وفقًا لتقرير التحقيق حول الابتكار وريادة الأعمال لطلاب الجامعات في الصين لعام ٢٠١٧ الصادر عن مركز الصين والعولمة (CCG)في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، "يهتم أكثر من ٦٠٪ من طلاب الجامعات بالابتكار وريادة الأعمال، وكانت التخصصات الأعلى إقبالًا، هي: الهندسة وعلوم الإدارة والاقتصاد (Chen Y., 2020, 851)

تستند فلسفة ريادة الأعمال في المجتمع الصيني إلى أن التوظيف غير الكامل لخريجي الجامعات من شأنه أن يضر بالأفراد والمجتمع والبلد، وأن ارتفاع معدل البطالة يزيد من تفاوت الثروة ويؤدي بسهولة إلى مجموعة متنوعة من المشاكل الاجتماعية، فضلًا عن أن البطالة القائمة على المعرفة تؤدي إلى إهدار هائل وإضعاف القدرة التنافسية الوطنية، والتأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، كما أن بطالة خريجي الجامعات تزيد من تكاليف تدريب الطالب الجامعي بشكل باهظ، وتمثل خسارة فادحة لرأس المال البشري وإهدارًا لموارد العمل، وقد أظهرت دراسة استقصائية أن رائد الأعمال يوظف ٣.٨ عاملاً في المتوسط (Hong Qunlian, 2011, 229: 230)

**(أ) التعليم والتدريب ونشر ثقافة ريادة الأعمال بالجامعات الصينية**

بالرغم من التوسع في تعليم ريادة الأعمال إلا أن هناك اختلافات بين الجامعات في تقديم هذا النوع من التعليم من حيث الرؤية والأهداف ونظم التعليم، كما يلي:

١- **فلسفة تخطيط وتنفيذ المنهج:** ويمكن التطرق إلى ثلاثة نماذج منها، كما يلي(Zhang Lili: 2011, 192:193):

- **النموذج الأول**، الذي تمثله جامعة الشعب الصينية the Chinese People's University، حيث اهتمت "بتدريب الطلاب على الوعي بريادة الأعمال، وبناء الهيكل المعرفي للأعمال الضرورية وتحسين الجودة الشاملة للطلاب". أما في جامعة رينمين الصينية China Renmin University فقد اشتمل الفصلين الدراسيين الأول والثاني على تشجيع الطلاب على المشاركة في مختلف الأنشطة الاجتماعية وأنشطة الرعاية الاجتماعية، وعقد ندوات حول تعليم ريادة الأعمال ومختلف المسابقات والفعاليات وما إلى ذلك، ثم تشكيل مجموعات لممارسة تعليم ريادة الأعمال على أساس مهني، وكشكل من أشكال تنظيم المشاريع والمجتمع.

- **النموذج الثاني** الذي تمثله جامعة بكين للملاحة الجوية والفضائية Beijing Aeronautics and Astronautics University، والذي يركز على تحسين معرفة الطلاب بالأعمال ومهارات تنظيم المشاريع، وتعمل الجامعة من خلال التشغيل التجاري، مما يؤدي إلى إنشاء Pioneer Park للطلاب، وتعليم الطلاب كيفية إنشاء شركة وتوفير الأموال للطلاب وخدمات استشارات الأعمال، حيث أنشأت الجامعة معهدًا للتدريب على إدارة الأعمال" يكون مسئولًا عن الأمور المتعلقة بالأعمال مع ريادة الأعمال لدى الطلاب ، كما أنشأت أيضًا ٣٠٠ مليون صندوق لرأس المال الاستثماري للتمويل الأولي لخطة عمل الطلاب. النموذج الثالث الذي تمثله جامعة Shanghai Jiaotong University هو أسلوب تعليمي شامل لريادة الأعمال حيث الدمج بين النموذجين السابقين سواء في تعليم الابتكار كأساس لتعليم ريادة الأعمال، والتركيز على تدريب الجودة الأساسية للطلاب في نقل المعرفة، كما تعمل من جانب آخر على توفير رأس المال الاستثماري اللازم والمشورة الفنية اللازمة، فقد استثمرت الجامعة ٨٠ مليون يوان في بناء عدد من المعامل ومختبرات الابتكار، والتي تقدم خدماتها للطلاب لتطوير قدراتهم على مدار الساعة.

**(ب)برامج التدريب في مجال ريادة الأعمال**

جاءت أهم مبادرات التدريب في مجال ريادة الأعمال حين أطلق مركز رابطة الشبيبة الشيوعية، بالتعاون مع اتحاد شباب عموم الصين مع منظمة العمل الدولية (ILO) مشروعًا لتعليم ريادة الأعمال للطلاب(KAB) الذي طورته منظمة العمل الدولية، وهو منهج خاص لتدريب الطلاب على ريادة الأعمال والوعي الريادي. وقد تم تنفيذ مشروعي(KAB) ومشروع"start and improve your business" ، حيث يشكلان معًا نظام تدريب متكامل من خلال تدريس المعرفة الأساسية وتكوين فهم شامل لريادة الأعمال، وتحسين وعي الطلاب ومهاراتهم الريادية بشكل فعال، بالإضافة إلى أنظمة العمل والضمان الاجتماعي في منظمة خدمات المشاريع العامة، يتم أيضًا توزيع موظفي استشارات الأعمال والخدمات في الصين في بعض الأسواق، وخدمات الأعمال، مثل شركات إدارة الأعمال، وشركات استشارات الأعمال والعديد من مؤسسات التدريب الموجهة نحو السوق(Zhang Lili: 2011, 193) .

كما تم تعزيز تدريب المعلمين في مجال تعليم ريادة الأعمال، وبناء الفرق الاستشارية لدراسة السوق وحصر احتياجاته، حيث استحدثت وظيفة "مستشار ريادة الأعمال" وأصبحت مهنة جديدة، الأمر الذي تطلب بناء دورات التعليم وفق مواصفات التدريب القياسي لخدمات استشارات الأعمال، حيث تسهم هذه الفرق المهنية الجامعية من مستشاري الأعمال على تقديم الاستشارات والخدمات لطلاب الكلية فحسب، كما ينعكس ذلك إيجابيًا على بيئة الأعمال، ومعدل نجاح ريادة الأعمال؛ بما يسهم في تعزيز التنمية، وتعزيز العمالة وفرص العمل الصينية(Zhang Lili: 2011, 193).

**(ج)موارد البيئة التنظيمية لريادة الأعمال وعلاقتها بالرأسمالية الأكاديمية**

تتعاون الجامعات مع موارد البيئة التنظيمية كالسياسات الصديقة لريادة الأعمال، وفرص التمويل الحكومية التي يمكن دمجها في تصميم عملية تعليم ريادة الأعمال ؛ لتمكين الطلاب من الاتصال الوثيق بالسياسات الصديقة لريادة الأعمال وفرص التمويل العام؛ وذلك لتعزز تجربة الطلاب في تعليم ريادة الأعمال، حيث تعمل العديد من الجامعات الصينية بشكل وثيق مع صانعي السياسات العامة لإنشاء حاضنات أعمال مدرسية وجامعية، وسياسات تفضيلية لأصحاب المشاريع الجامعية، منها: الإعفاءات الضريبية والرسوم المخفضة، وخدمات التدريب على لوائح الأعمال الجديدة، فضلًا عن الدعم النقدي، مثل برامج التمويل المدعومة من الحكومة، منها: القروض منخفضة الفائدة أو صناديق الأسهم أو الإعانات مثل إعانات التأمين الطبي، وغالبًا ما يتم توزيع هذه الأنواع من الموارد من خلال برامج تعليم ريادة الأعمال الجامعية أو تسهيلها . (X. Dou et al: 2019,340)

وقد أشارت العديد من الدراسات لضرورة تعديل ومراجعة الهيكل الاقتصادي الصيني المتمثل في التصنيع المتقدم والصناعات الثانوية منخفضة التكنولوجيا، والخدمات الحديثة، والذي يمثل قوة نسبيًا للعمالة العامة، ولكنه ضعيف نسبيًا بالنسبة لخريجي الجامعات ذوي الجودة العالية. ومن ثم اقترح بعض العلماء تعديل العلاقة بين الهيكل الاقتصادي وهيكل التوظيف، وتغيير نظم الالتحاق بالجامعة، وإصلاح نظم الإعداد الرئيسة، وإزالة العقبات المؤسسية لسوق العمل، وتحسين القدرة على توظيف طلاب الجامعات وما إلى ذلك. والاهتمام بريادة الأعمال كإستراتيجية أساسية لخلق فرص

العمل، وتعزيز الاقتصاد الصينـــي في اقتصاد ريادة الأعمال على المدى الطويل (Hong Qunlian, 2011, 230).

ومع إعادة الصين هيكلة سياساتها التعليمية والبحثية بما يحقق أهدافها الاقتصادية والصناعية، واتخذت من الجامعات أداة ووسيلة لتحقيق هذه الأهداف التنموية، حيث تقدم الكثير من الجامعات الصينية الكثير من الأبحاث والابتكارات للشركات والمصانع كأفضل استغلال للرأسمالية الأكاديمية حيث الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية، ومن أبرزها حديقة هايدن للعلوم، حديقة كنجداو الصناعية، وغيرهما الكثير.

وبالرغم من اشتراكية الصين الاقتصادية أو كما يطلق عليه "اقتصاد السوق الاشتراكي"، وهو مفهوم خاص بالصين حيث يمثل شكلًا من أشكال رأسمالية الدولة؛ وذلك لهيمنة الملكية العامة والمؤسسات المملوكة للدولة داخل اقتصاد السوق على عكس –رأسمالية الجدارة الليبرالية الغربية–(Branko Milanovic, 2020, 10-21)، إلا أن الدعم الحكومي للجامعات وحثها على تقديم الكثير من البرامج التدريبية والمنح وورش العمل لتحسين المستوى الفني والنوعي للكوادر العلمية؛ إنما يهدف إلى الارتقاء بعمليات الإبداع والابتكار التكنولوجي، والوصول بها إلى استحداث وتنمية مقومات ريادة الأعمال من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وقد يرجع ذلك إلى إدراك الصين لحجم التنافسية العالمية، وأن الإنفاق على التعليم العالي والجامعات من أهم مقومات هذه التنافسية، وأن إدارة وتطوير عملية البحث العلمي ضرورة لا رفاهية، الأمر الذي جعلها ثاني أكبر منفق على التعليم والبحث العلمي عام ٢٠١٩، ومن ثم لا غرابة في نجاحها في منافسة الاقتصاد الأمريكي رأسمالي الفكر والتطبيق، ومتفوقة على دول الاتحاد الأوروبي ( Hazelkorn, Ellen, 2014,2).

ويمكن القول بأن العديد من البلدان النامية قد حددت ريادة الأعمال التكنولوجية كمحرك رئيس للمرحلة التالية من النمو الاقتصادي، وقد حاولت دول مثل سنغافورة وإسرائيل وأيرلندا والهند والصين تكرار تجربة وادي السيليكون من خلال إعادة إنشاء الجامعات التكنولوجية، وتمويل رأس المال الاستثماري، وتحرير الأسواق، والاهتمام بالقوى العاملة المتعلمة والمبتكرة (S. Shan et al., 2018, 84).

وقد عمدت الصين إلى إنشاء وادي السيلكون خاصتها، وكان من أبرز معالمه حديقة جونجونتسون Zhongguancun؛ وربما يمكن إسناد نجاح الحاضنات في الصين إلى تكامل العناصر والوحدات التي تشكل بناء واستمرارية الحاضنات، كما أوضحتها UNIDO، ومنها: توفر البرنامج الشامل لحاضنات المشروعات، والبنية الأساسية المتخصصة، ورسملة العملاء، والتمويل وشبكات العملاء، وتراخيص التكنولوجيا، والتسويق التجاري والروابط الخاصة بمعامل الجامعات والمرافق الأساسية والحوكمة والنظام الإداري، وفريق العاملين، وترشيح وتصفية العملاء، وتخرجهم من الحاضنة وتقييم الحاضنات (https://www.unido.org. p.21)

وقد شكلت الصين بشكل منهجي نظام بحث علمي منذ الثمانينات، وكانت إستراتيجية قطاع العلوم والتكنولوجيا في الصين تتجه نحو النمو الاقتصادي من خلال إصلاحات العلوم والتكنولوجيا الموجهة نحو السوق، وتسريع تحول مؤسسات البحث التطبيقي، والتي مثلت قوة دافعة لتعزيز ريادة الأعمال التكنولوجية، بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء عدد كبير من مؤسسات العلوم والتكنولوجيا، وظهرت شركات التكنولوجيا الفائقة المعروفة مثل Lenovo، Huawei ، وأخرى تديرها الكليات والجامعات (S. Shan et al., 2018, 84).

ومنذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، أنشأت الصين برنامجًا قوميًا من أجل النهوض بالبحث العلمي وريادة الأعمال يعرف بـ Torch؛ لتنمية عمليات الإبداع التكنولوجي، والعمل على تسويق نتائجها، وتطوير عمليات التصنيع لتسهيل الاتجاه نحو العولمة والتنافسية الدولية، وقد تم من خلال هذا البرنامج التوسع في إقامة ٥٤ حديقة تكنولوجية، و٤٦٥ حاضنة تكنولوجية، فضلًا عن المراكز التكنولوجية والإبداعية وبرامج التمويل الخاصة والقواعد والشركات الصناعية، كما دخلت البرنامج ضمن مشروعات إعادة الهيكلة ومنها مشروع ٢١١؛ بهدف تطوير مائة جامعة صينية وتهيئتها لاستقبال القرن الحادي والعشرين من خلال إنشاء الشركات الجامعية (Zheng Li & Yang Liu , 2011, 198)

وبالرغم من مضاعفة هذه الأرقام والإنجازات على مدار السنوات المتعاقبة، إلا أن معظم الدراسات غير راضية عما وصلت إليه الصين مقارنة بالولايات المتحدة كونها المنافس الأول لها عالميًا، وتكاد لا تخلو دراسة صينية من هذه المقارنة، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى انخفاض نسبة طلاب الجامعة التي بدأت أعمالها الخاصة بالصين وفقًا لبيانات "الكتاب الأزرق الاجتماعي" الذي نشرته الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، والتي بلغت ١.٢٪ في عام ٢٠٠٧، في حين أن العدد الفعلي للطلاب الذين بدأوا مشاريع في الولايات المتحدة قد شكل ٢٠٪ من المجموع (Xin R., et al., 2008) ، حيث تم إنشاء أكثر من ٩٥٪ من الثروة في الولايات المتحدة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، في حين أن النسبة في الصين لم تصل إلى ذلك حيث تجاوزت ٧٥٪ فقط من منتجات الابتكار الصينية المستقلة، وأكثر من ٨٠٪ من براءات الاختراع بواسطة مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم (Yejie, W., 2009, 9).

وفي هذا السياق، أشارت إحدى الدراسات (Hong Qunlian, 2011, 231) إلى أن الصين تمتلك الكثير من فرص تنظيم المشاريع، والأفراد ذوي الطموح القوي في هذا المجال، إلا أنهم يفتقرون القدرة على التعامل مع فرص ريادة الأعمال، وربما الاستسلام للفشل بسهولة، بمعنى آخر يؤثر ضعف امتلاك قدرات ريادة الأعمال على فعالية تنفيذ ريادة الأعمال رغم توفر الطموح (نية ريادة الأعمال)، ووجود الكثير من الفرص، فقد جاءت نسبة خريجي الجامعات الذين يطمحون إلى ريادة الأعمال ١٨٪ من الإجمالي في عام ٢٠٠٩، بينما كانت نسبة ريادة الأعمال الفعلية للخريجين ١% فقط.

ولم تتوقف الدراسات عند التشكيك في قدرات الخريجين لمهارات وقدرات ريادة الأعمال، بل اتجهت أيضًا إلى دراسة التأثير السلبي لتعليم ريادة الأعمال ( X. Dou, et al. 2019, 338)، وقد اتفقت فيما بينها على إسناد تراجع نسبة ريادة الأعمال الفعلية للخريجين، وسيطرة الإحباط والاستسلام للفشل إلى أن الطلاب الذين يخضعون لتعليم ريادة الأعمال يصبحون أكثر واقعية بشأن قدراتهم، ومحدودية مواردهم في تحقيق النجاح. الأمر الذي يشير إلى أن نجاح منظومة ريادة الأعمال بالجامعات وتحقيق الاستفادة القصوى منها، يتطلب تحقيق مجموعة متعددة من العوامل الأكاديمية والبيئية

المؤثرة على تعليم ريادة الأعمال وأن الأمر لا يتوقف عند دراسة بعض المقررات أو حضور بعض الندوات وورش العمل لضمان واقعية النجاح في تطبيق مهارات ريادة الأعمال في سوق العمل.

وبالرغم من المراجعات المستمرة للسياسات الصينية، وتقديم الحكومة الصينية إستراتيجية لتعزيز الابتكار المستقل وبناء دولة مبتكرة كشكل من أشكال التحول للإنجازات التكنولوجية، وبناء بلد موجه نحو الابتكار من أجل تغيير النمط الشامل للنمو الاقتصادي الصيني، وزيادة معدل مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي المحلي والعالمي، إلا أنها لا تزال مطالبة بالمزيد من الإجراءات والإصلاحات؛ لضمان الميزة التنافسية العالمية، خاصة فيما يتعلق بصعوبات بيئة ريادة الأعمال.

وقد أجرت جامعتا هارفارد وييل، والبنك الدولي تحقيقات منهجية في بيئة ريادة الأعمال في ٨٥ دولة ومنطقة، وقد أظهرت النتائج أن الوقت الذي تتطلبه إجراءات إنشاء شركة من التسجيل إلى الافتتاح هو يومين فقط في كندا مقابل ١١١ يومًا في الصين، أما بالنسبة لرسوم التسجيل والموافقة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا فهي أقل من ١٪ من الدخل السنوي للفرد، بينما تبلغ ١١٪ في الصين (Juan Z., 2006, 13) من ناحية أخرى، فإن نظام دعم السياسات لريادة الأعمال لخريجي الجامعات غير كامل، لا سيما في توفير المعلومات التجارية، وتحسين توجيه الأعمال وخلق جو الأعمال، مما يؤثر بشكل خطير على تطلعات خريجي الجامعات لريادة الأعمال . (Hong Qunlian, 2011, 233)

إلا أن هذه الانتقادات لم تمنع الصين أن تمثل ثاني أكبر اقتصاد (UND، 2017). وفقًا لمجموعة بوسطن الاستشارية (٢٠١٧)، فإن مجرد نمو سوق الخدمات في الصين في خمس سنوات (٢٠١٦-٢٠٢١) سوف يجعلها مساوية لإنشاء سوق جديدة بحجم المملكة المتحدة .(X. Dou et al: 2019, 345) خاصة وأن الإصلاحات الداخلية مستمرة، فقد أنشأت الحكومة الصينية مشروعي"٢١١"،"٩٨٥"؛ بغرض بناء جامعات ذات تصنيف عالمي أول، وجامعات بحثية لديها مجموعة واسعة من التخصصات وهي شاملة، وإنشاء نوادي رجال الأعمال/التنفيذيين، والمجالس الاستشارية، وتضمين برامج تعليم ريادة الأعمال إشراك الأفراد ذوي التأثير العالي لمشاركة خبراتهم/معارفهم مع الطلاب، وسد فجوة الخبرة في هذا المجال (Zheng Li & Yang Liu, 2011, 198).

ومن مؤشرات التنمية(S. Shan et al., 2018, p.84) التي حققتها ريادة الأعمال، تطوير الصين ريادة الأعمال التكنولوجية في العديد من المجالات، مثل: الحوسبة السحابية ومعالجة البيانات الضخمة والإنترنت عبر الهاتف المحمول وإنترنت الأشياء حيث وصلت عائدات صناعة البرمجيات إلى ٤.٣ تريليون يوان في عام ٢٠١٥، وبلغت صناعة البيانات الضخمة ٢٨٠ مليار يوان في عام ٢٠١٥، كما بلغت إيرادات صناعة إنترنت الأشياء ٧٥٠ مليار يوان، وقد بلغ عدد العاملين عام ٢٠١٤ في شركات التكنولوجيا الفائقة ١٩.١٥ مليون موظف، بلغ عدد خريجي الجامعات من بينهم ٦.٧٥ مليون.

ومع تطور ريادة الأعمال التكنولوجية في الصين تزايدت عدد شركات التكنولوجيا، كما شكلت براءات اختراع رواد الأعمال حوالي ٧١٪ من براءات الاختراع المحلية، بالإضافة إلى ذلك، شكلت قيمة الصادرات الإجمالية لمنتجات التكنولوجيا الفائقة ما يقرب من ٢٢.٦٪ من إجمالي صادرات الصين، ومساهمة ريادة الأعمال التكنولوجية في إيرادات الضرائب الحكومية بمعدل حوالي ٨.٤٩٪، مما يشير إلى ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالناتج المحلي الإجمالي، ولديها القدرة على تقديم المزيد من المساهمات في التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني (S. Shan et al., 2018, 88) .

**الدروس المستفادة من الخبرة الصينية في مجال ريادة الأعمال**

- الاعتزاز بالموروث الحضاري مع تعديل الرؤى بما يتناسب ومتطلبات العصر الحديث، ومقتضيات المنافسة في عصر اقتصاد المعرفة، فقد استطاعت الصين استحداث حزم من التعديلات والإصلاحات السياسية والاقتصادية للحاق بالتنافسية العالمية، وضمان التميز والبقاء في اقتصاد السوق.
- اختيار الصين الرؤى السياسية والاقتصادية التي تتناسب مع سياقات البلد التاريخية والثقافية، فاشتقت لنفسها مفهومًا خاصًا بالرأسمالية عندما رأت ضرورة لتحولها من الاشتراكية دون التقليد أو التقيد بمفهوم الرأسمالية الغربي.
- الإيمان بأهمية التحول نحو الابتكارية من خلال التقدم العلمي والبحثي التكنولوجي، والمراجعة المستمرة والمتابعة والتوجيه لآليات تنفيذ توجهاتها التكنولوجية.
- إمكانية استخدام الرأسمالية الأكاديمية في التنمية، ودعم إنشاء الجامعات البحثية، وتعزيز ثقافة العمل الريادي تعليمًا وممارسة.

**المحور الرابع: واقع ريادة الأعمال بجامعة الفيوم**

يتناول هذا المحور السياقات العامة حول ريادة الأعمال، وخصوصية جامعة الفيوم، ثم ممارسات وأنشطة الجامعة.

☒ **إجراءات رصد واقع ريادة الأعمال بجامعة الفيوم:**

تم رصد وتحليل ونقد واقع ريادة الأعمال بجامعة الفيوم من خلال مجموعة من الأدوات البحثية والتي تتمثل فيما يلي:

- المقابلات الشخصية حيث قامت الباحثتان بعقد العديد من المقابلات مع بعض القيادات القائمين على ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة بالجامعة، حيث تمت مقابلة منسق الجامعة للمشروعات الصغيرة ، ومنسق الجامعة للأنشطة الطلابية، ووكيل كلية الحاسبات والمعلومات لشئون الدراسات العليا والبحوث ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب، عميد كلية الزراعة، مدير مركز المعلومات بالجامعة، مدير وحدة ضمان الجودة بكلية الحاسبات، مدير مركز براءات الاختراع، أحد المدربين بالجامعة، وبعض من أعضاء هيئة التدريس الذين تلقوا دورات ريادة الأعمال بالجامعة، كم تم إعداد استمارة مقابلة للطلاب، وبعد تدوين استجابات القيادات ومناقشتهم في بعض النقاط أو ما قد يتعذر فهمه من الجانبين، تم تفريغ جميع الاستجابات وتحليل ونقد ما تم التوصل إليه من خلال المقابلات.
- كما اعتمد البحث أيضا على تحليل الوثائق كأداة حيث تم تحليل لائحة المركز التي تمت الموافقة عليها، بالإضافة إلى تحليل محتوى بعض المواقع الإلكترونية على الموقع الالكتروني للجامعة وتحليل محتوى المقابلات التي تم إجرائها.

**(أ) السياقات العامة حول ريادة الأعمال:**

مر الاقتصاد المصري بالعديد من المراحل التي أثرت بشكل كبير على المنظومة التعليمية حيث تعد الفترة من (١٩٧٤- ١٩٨١) هي بداية التوجه للرأسمالية، ومن ثم ازدادت القروض والمعونات، وتقلص دور القطاع العام وقلت كفاءته في مقابل القطاع الخاص، فترتب على ذلك تدهور أحوال التعليم، وتأثرت السياسة التعليمية بكل التوجهات الاقتصادية كالانفتاح الاقتصادي والخصخصة والتكيف الهيكلي والعولمة، وأصبح الاقتصاد المصري يعتمد على جذب رأس المال الخارجي فازداد المجتمع تراجعا من

خلال تخرج دفعات من الطلاب لا تتناسب مهاراتهم مع سوق العمل وأصبح التعليم المصري منظومة تدار بجهاز إداري بيروقراطي يتسم بالجمود ولا يستطيع أن يقدم حلولا إبداعية لمشكلات التعليم المتراكمة عبر العقود الماضية والمتواجدة حتى الآن (خالد إبراهيم حافظ، ٢٠١٣،(١١٤- ١٣٢) ) .

وقد أثر التخطيط المركزي وسيطرة القطاع العام على الثقافة السائدة في العمل، وأدى هذا بدوره إلى جعل الحكومة مسئولة عن تعيين كل خريجي المدارس الثانوية وما فوقها إما في قطاع الخدمة المدنية أو في مؤسسات القطاع العام، ثم ظهرت بعض المحاولات لربط الاقتصاد بنظريات السوق الحرة ورواج مفهوم الانفتاح الاقتصادي منذ ما يقرب من ثلاثين عاما، وترتب على ذلك إلغاء التشغيل الأوتوماتيكي للخريجين في الخدمة المدنية والقطاع العام وظهر ما يسمى خصخصة القطاع العام. ومن جهة أخرى تم تعزيز وإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبدأ التخطيط لتشجيع العمل الحر في مصر في السبعينات من القرن العشرين مع إعادة هيكلة الاقتصاد كأحد النتائج الإيجابية لحرب ١٩٧٣م، وازدادت الجهود والمبادرات في أواخر التسعينات، وفى عام ١٩٧٤ بدأت مصر سياسات الإصلاح وإعادة البناء الاقتصادي، وذلك بإنهاء سيطرة القطاع العام، والتركيز على إحياء نشاط العمل الحر وتشجيع إقامة وتطوير المنشآت الصغيرة ( أبو بكر بدوي، ٢٠١٠، ٦٧).

وقد أنشأت الحكومة المصرية عام ١٩٩١م الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث قام بدور رائد في مجال التنمية في مصر، ثم أعقبه تأسيس الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال في مارس ١٩٩٥م باعتبارها تابعة لمؤسسات المجتمع المدني والهادفة لدعم ومساندة رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة لتقديم الخدمات والاستشارات الفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية لرواد الأعمال وتوفير مناخ مناسب لنمو المشروعات الصغيرة ( أحمد اسماعيل حجي& حسام حمدي عبد الحميد، ٢٠١٢، ٣٩١).

وفي جانب القوانين المنظمة والمرتبطة بريادة الأعمال في مصر كان عام ٢٠٠٤م نقطة تحول في تاريخ ريادة الأعمال حيث تمت الموافقة على القانون الخاص بالمنشآت الصغيرة في مجلس الشعب وأصدر رئيس الجمهورية حينذاك قرار بذلك( القانون رقم ١٤١، ٢٠٠٤، ١٠١).

وقد استجاب النظام التعليمي لتلك التوجهات حيث وضعت وزارة التعليم العالي الخطة الإستراتيجية طويلة المدى ( ٢٠٠٢ – ٢٠١٧) ، والتي يفترض تنفيذها على ثلاثة مراحل كل مرحلة تستغرق خمس سنوات، وقد تم اعتماد الخطة من خلال مشروع تطوير التعليم العالي HEEP، بغرض معالجة مشكلات التعليم وارتباطه بالواقع ومسايرته للتوجهات العالمية المعاصرة، ومشاركة أصحاب الأعمال والجهات المهنية المعنية في المناقشات المتعلقة بربط التعليم بسوق العمل والعمل على التطوير الوظيفي كأساس لتدعيم قدرات الموظفين والتركيز على الاستثمار في مجال الأبحاث وربط التعليم بأولويات التنمية الوطنية، ووفق هذه الخطط تم تطوير المناهج وإدراج مقررات مثل ريادة الأعمال في المراحل التعليمية المختلفة حتى تسنح الفرص لإيجاد نوع من الشراكة بين المؤسسات التعليمية وأصحاب المشاريع ( محمد صبري الحوت،٢٠٠٨، ٩٩).

وعلى الرغم من كل المحاولات الإصلاحية إلا أنه لم يتم تدريس مقررات ريادة الأعمال في الجامعات الحكومية إلا في كليات التجارة وإدارة الأعمال، غير أن تدريس هذه المقررات ليس غرضه نشر الوعي بتعليم ريادة الأعمال داخل الجامعات، وإنما يتم تدريسه كتخصص أكاديمي داخل الجامعات(Kirby& Ibrahim, 2011, 181) .

وحيث إن البحث الحالي يركز على جهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال فقد تم تتبع مسار جامعة الفيوم من خلال التطور التاريخي لجهود الجامعة فيما يخص ريادة الأعمال حيث ظهر المصطلح في الجامعة في عام ٢٠١٧م بعد مؤتمر الشباب الذي عقد برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبعد هذا المؤتمر أوصى رئيس الجامعة حين ذاك بإنشاء حاضنة لريادة الأعمال بكلية الحاسبات والمعلومات بالجامعة، وفي العام نفسه تم عقد اتفاق بين جامعة الفيوم وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وذلك في إطار رؤية الأكاديمية للنهوض بريادة الأعمال ودورها في إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة قائمة على الاقتصاد المعرفي الذي يسهم في تطوير الصناعة الوطنية وحل المشاكل التي تواجه قطاعات الاقتصاد القومي بمشاركة الجامعات ومراكز البحث العلمي بهدف دعم الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا. ومن هذا المنطلق تم توثيق عقد الاتفاق بين الطرفين لإنشاء مكتب دعم وتسويق التكنولوجيا بجامعة الفيوم، كما تم عقد بعض الدورات في الجامعة

تتعلق بريادة الأعمال في العام نفسه (fayoum.edu.eg)، وفي مارس ٢٠١٨ تم افتتاح وتجهيز مجتمع دعم الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا، والدعاية للمكتب في الكليات المختلفة ومن خلال الافتتاح تم الاتفاق على إنشاء موقع إلكتروني بجامعة الفيوم، والبدء في تأسيس نادي ريادة الأعمال، واتفاقيات تعاون مع الجهات المختلفة بمحافظة الفيوم ومديرية التربية والتعليم والمناطق الصناعية بالمحافظة، هذا بالإضافة لمبادرة المخترع الصغير بالتعاون مع المدارس الابتدائية، ومبادرة أصدقاء مكتب التايكو، ويتضمن المكتب ثلاثة أقسام كما يلي :

١- مكتب نقل التكنولوجيا Technology Transfer Office (TTO)

٢- مكتب المنح والتعاون الدولي Grant and International Cooperation Office (GICO)

٣- مركز دعم الابتكار التكنولوجي Technology Innovation Support Center (TISC)

ويقوم المكتب بالعديد من المهام، منها: توعية الطلاب الذين لديهم أفكارهم الخاصة بأهمية براءات الاختراع والملكية الفكرية، وتصميم وإنشاء قواعد بيانات عن كافة عناصر التكنولوجيا، والمعارف، والابتكارات، وبراءات الاختراع، وتوجيه الطلبة لحل مشاكلهم التكنولوجية والصناعية والفنية لتسجيل أفكار المخترعين، وتدريب الكوادر البشرية، هذا بالإضافة إلى مساعدة الطلاب والباحثين للتأكد من عدم وجود اختراع مماثل لاختراعهم، ومساعدة الباحث للتعامل مع آليات السوق، ونقل وتسويق التكنولوجيا للجهة المنفذة والمجتمعات والاتحادات الصناعية، ومن ثم يعمل المركز على تشجيع ريادة الأعمال من خلال ما يقدمه المكتب من فرص استثمارية.

ومن الأنشطة التي قام بها المركز مسابقة شهر العلوم التي عقدت في ٢٠١٩/٢٠٢٠ بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. ومن مؤشرات المرحلة الجامعية بالنسبة لمجال تسويق التكنولوجيا؛ تم عمل قاعدة بيانات للمصانع بالتعاون مع المحافظة وعقد برتوكول تعاون مع المنطقة الصناعية ومكتب التايكو بالجامعة، كما تم عقد العديد من المشاريع بين الجامعة والمناطق الصناعية بالمحافظة وتضمنت المشاريع العديد من التخصصات منها مشروعا المياه والطاقة والنانو تكنولوجي والخلايا الشمسية والاستزراع السمكي والإلكترونيات وغيرها من المشاريع، واقتصرت الكليات المساهمة في هذه المشاريع على كليات الزراعة والعلوم والهندسة.

وبالنسبة لبراءات الاختراع تم عقد ورش عمل ودورات تدريبية لكل كلية من كليات الجامعة في مجالات الملكية الفكرية وتم تسجيل العديد من براءات الاختراع في مجالات الطاقة والهندسة والزراعة والتكنولوجيا والمجال الطبي والصيدلي.

يلاحظ أن أنشطة المكتب تقتصر على كليات الزراعة والهندسة والعلوم بدليل المشاريع أن المشاريع التي تم عقدها تقتصر على تلك التخصصات وقد يرجع ذلك لقلة الدعاية عن المكتب وأنشطته بين كليات الجامعة.

وبالنسبة للمؤشرات في المراحل التعليمية المختلفة فقد تم مشاركة العديد من المدارس في بعض الإدارات بالمحافظة، تضمنت مدارس شرق وغرب الفيوم وبعض المدارس بمراكز: سنورس، وإطسا، وطامية، وإبشواي، ومدارس التعليم الفني، وبالنسبة للمجالات العلمية والنماذج فقد تضمنت مجالات الزراعة والالكترونيات والطاقة والكهرباء والمجال البيئي.

ومن ملامح مؤشرات شهر العلوم غياب مشاركة المرحلة الابتدائية عن المشاركة الفعالة، وما زالت نسبة المتقدمين إلى مكتب براءات الاختراع ودعم الابتكار أقل من المنتظر.

وفي يوليو ٢٠١٩م نظمت سفارة المعرفة بالجامعة بالتعاون مع إحدى الأكاديميات في مجال ريادة الأعمال ندوة تناولت تعريف ريادة الأعمال بأنها تحويل فكرة إلى مشروع تجارى أو صناعي وتوفير الموارد اللازمة وتنظيمها وتحمل المخاطر في سبيل تحقيق ربح مالي, بالإضافة إلى دورها في تحويل الفرد من موظف في شركة إلى صاحب عمل، وهدفت الندوة إلى تقديم المعرفة الوافية حول مفهوم ريادة الأعمال، ومن هو رائد الأعمال وتسليط الضوء على السمات الشخصية لرائد الأعمال وتعريف المشاركين بدورة حياة الشركات والمشروعات ومتطلبات كل مرحلة منها, وتعريف المشاركين بأهمية دراسة احتياجات العميل وضرورة إجراء البحوث السوقية واستكشاف الأسواق الناشئة وإلمام المشاركين بخطوات تطوير فكرة المشروع وتحويلها إلى حقيقة ملموسة(https://alwafd.news)

وفي عام ٢٠٢٠ ( العام الماضي) شارك عميد معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل ومدير مكتب ريادة الأعمال بجامعة الفيوم في قمة مصر

لريادة الأعمال لعام ٢٠٢٠ والتي عقدت بمدينة أسوان تحت عنوان " فجر جديد للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وذلك في الفترة من ١٩ نوفمبر حتى ٢١ نوفمبر ٢٠٢٠" وقد تناولت القمة العديد من الموضوعات والمحاور الهامة لريادة الأعمال، (fayoum.edu.eg)

كما افتتح رئيس جامعة الفيوم، مسابقة جائزة هولت الدولية لريادة الأعمال، وذلك عبر تطبيق Zoom، وأكد أن هذه المسابقة الدولية يشارك بها طلبة من خمس جامعات هي الفيوم وأسوان والنيل وجامعة ٦ أكتوبر وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، بإجمالي عدد ٧٦ طالبًا تقدموا بعدد ١٨ مشروع، شاركت جامعة الفيوم بعدد تسعة مشروعات، وأضاف رئيس جامعة الفيوم، أن مكتب التايكو بجامعة الفيوم يشرف على هذه المسابقة السنوية التي يتنافس فيها طلبة الجامعات على مستوى العالم في مجال ريادة الأعمال للتقدم بمشروعات من شأنها إنشاء شركات أو مؤسسات جديدة تهدف إلى معالجة إحدى التحديات الاجتماعية في بلدانهم(fayoum.edu.eg).

**(ب)خصوصية مجتمع الفيوم:**

تعد محافظة الفيوم واحة طبيعية خضراء تقع في الصحراء الغربية في الجنوب الغربي من محافظة القاهرة، وقد حباها الله جمال الطبيعة والمناخ المعتدل طوال العام، فهي وادي ودلتا وبحيرة وفيها من المناطق السياحية ما يؤهلها لاحتلال موقع رائد بين محافظات الجمهورية في هذا المجال حيث تجتمع لها كل عناصر الجذب السياحي، وتتوافر لها البيئات الطبيعية، والريفية، والساحلية، والصحراوية، كما أن بها الكثير من المناطق السياحية الجذابة، مثل: بحيرة قارون، وشلالات وادي الريان، ومدرجات عين السيلين (إبراهيم رمزي، ٢٠١٢، ٥٩-٦٠) ومن ثم فهي تمتلك العديد من المقومات الزراعية والصناعية بشكل يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية لها.

وتأتى محافظة الفيوم في مقدمة المحافظات المصرية التي تشتهر بالحرف والصناعات اليدوية، وهو إنتاج عرفته المحافظة منذ آلاف السنين لتسد به حاجاتها الضرورية أو لتبادل به أنواع أخرى من الحرف في قرى أخرى أو للتجارة فيه كي يكون سبيلًا للكسب المادي، ويشتمل إقليم الفيوم على ما يقرب من مائتي قرية، ولا تكاد تخلو قرية من قرى هذه المحافظة من حرفة يدوية أو أكثر، مما جعلها تتصدر قمة المحافظات

التى تتميز بتعدد أنواع الحرف والمشغولات اليدوية فيها، حيث توجد منتجات كثيرة تعتمد على النخيل منها الأرابيسك المصنوع من جريد النخيل بقرية الأعلام، والقبعات والشنط من سعف النخيل، والكراسي والمناضد بقرية العجميين، والسجاد والحرير والصوف بقرية دسيا، والفخار بقرية النزلة، والخزف بقرية تونس( سها رجب& سوزان بكري، ٢٠١٩، ٢٣٨) وهذا يمثل أيضا مقوما رئيسا من مقومات ريادة الأعمال لمجتمع الفيوم ويجعلها أرضا خصبا للعديد من المشاريع الريادية.

وتشتهر أيضًا الفيوم بزراعة جميع أنواع الفاكهة، حيث يزرع بها جميع المحاصيل، وتبلغ المساحة المنزرعة بالمحافظة ٤٢٣٧٣٧ فدان، وتشتهر بزراعة الفاكهة مثل العنب والتين والمانجو، كما يزرع بها المحاصيل التقليدية، والتي من أشهرها: القمح، والقطن، والأرز، والذرة الشامية، وبنجر السكر، وعباد الشمس، والبرسيم (محافظة الفيوم، ٢٠١٤، ١٦ ).

كما تعد الفيوم منطقة صناعية تسهم في النشاط الصناعي حيث أنشئ بها منطقتان صناعيتان، أولاهما: مدينة الفتح الصناعية بكوم أوشيم، ومساحتها ١١٠٢ فدان، والثانية، بمنطقة قوته ومساحتها ٢٠٠٠ فدان، وقد تم إنشاء الكثير من المشروعات بمنطقة كوم أوشيم مثل: الصناعات الغذائية، مواد البناء، الكيماويات، المعادن، الزجاج، الكرتون، البلاستيك، ذلك بالإضافة إلى وجود صناعات أخرى خارج المنطقة الصناعية، مثل: صناعة غزل القطن، والأعلاف، والخزف، والفخار، وبنجر السكر، وصناعات الكليم والسجاد، والمنطقة الصناعية بقوتة، وسوف يتم إنشاء المصانع بها بعد انتهاء تخصيص الأراضي بالمنطقة الصناعية بكوم أوشيم (وزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠٠٧، ١).

وتعد الفيوم من أهم المناطق السياحية حيث يتوفر بها العديد من عناصر الجذب السياحي، وأهمها: التقاء البيئات الثلاثة الزراعية، والساحلية، والصحراوية، وكذلك ظهرت بها حضارات ما قبل التاريخ والحضارة الفرعونية واليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية، وبها الكثير من المناطق السياحية، مثل: عين السيليين، والمحميات الطبيعية، مثل: بحيرة قارون، وادى الريان، والكثير من الآثار، مثل: مسلة سنوسرت الأول الفريدة من نوعها في مصر، ومدينة أم البريجات، وقصر قارون، ومدينة ماضي الأثرية،

والآثار القبطية، مثل: كنيسة العذراء، ودير النقلون، والآثار الإسلامية، مثل: المسجد المعلق ومسجد قايتباي ( مروة صلاح قاعود، ، ٥٠).

وتتمتع محافظة الفيوم –أيضًا– بجامعة تشمل العديد من الكليات والتخصصات حيث توجد بها كليات التربية، والزراعة، والتي تعد من أقدم الكليات بالجامعة، وبها كليات التربية النوعية، والتربية للطفولة المبكرة، والخدمة الاجتماعية، ودار العلوم، والآثار، والسياحة والفنادق، والعلوم، والهندسة، والحاسبات والمعلومات، والطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والطب البيطري، والتمريض. ومن ثم يتضح أن الفيوم كمحافظة وجامعة لديها العديد من المقومات التي تؤهلها لأن تكون أرضًا خصبة لمشاريع ريادة الأعمال، والتي قد تتحقق من خلال تدريب الخريج أو الطالب الجامعي لكي يكون رياديًا وتأهيله لريادة الأعمال لتصبح الجامعة ريادية بطلابها ومشروعاتها.

**(ج) الأنشطة والممارسات في جامعة الفيوم:**

تمثل الجامعة أحد الأطراف الرئيسة في بيئة منظومة الأعمال ويقع عليها مسئولية أداء عدد من المهام منها توفير رأس المال البشرى الموجه للعمل الحر والرغبة في المخاطرة والمبادأة، والتدريب علي توليد الأفكار الإبداعية الابتكارية القابلة لتحويلها إلى منتجات اقتصادية والتدريب على تأسيس وإدارة المشاريع الريادية الصغيرة، والإرشاد والتوجيه وتقديم الدعم الفني والمهني في التنظيم والإدارة والتسويق، وإجراء البحوث العلمية والدراسات التطبيقية وتقديم الاستشارات وخدمات الإرشاد والتوجيه، وتتضح كل هذه الأدوار من خلال الدورات والبرامج التي تقدمها جامعة الفيوم والتي يتم الكشف عنها من خلال تناول المحاور التالية:

**١- الكليـــــات :**

يعد نجاح العمل الريادي رهناً بوجود مؤسسات أو كليات مسئولة عن تدعيم الريادة والفكر الريادي بالجامعة، حيث يتكامل دور هذه المؤسسات مع دور البرامج والمقررات الدراسية في منظومة واحدة ويشترط في هذه المؤسسات حتى تنجح في عملها أن يكون لها رؤيتها ورسالتها وأساليبها المتنوعة في تعزيز التعليم للريادة وأن تقوم هذه المؤسسات بتنفيذ العديد من الأنشطة الواقعية والمميزة في مجال ريادة الأعمال.

وبالنظر إلى واقع الكليات بجامعة الفيوم تبين أنه لا يوجد أي كلية من كليات الجامعة تحمل اسم ريادة الأعمال كما لا تتضمن الجامعة كلية التجارة وإدارة الأعمال التي ترتبط مقرراتها بريادة الأعمال، الأمر الذي يؤكد ضرورة تضافر الجهود لنشر ثقافة ريادة الأعمال بجامعة الفيوم.

**٢- البرامج والمقررات الدراسية:**

تؤدي الجامعة أدوارها من خلال القيام بثلاث وظائف رئيسة، هي: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، وبالرغم من أهمية دور الجامعة في توفير ما يحتاجه سوق العمل من قوى بشرية مؤهلة ومدربة، إلا أن الوقت الحالي يسوده العديد من المتغيرات والتطورات والتي تركت آثارها على كافة المجالات وتركت آثارها أيضا على سوق العمل وذلك من خلال ما أفرزته من تأثيرات على سوق العمل وتأثيرات على طبيعة الوظائف والمهن التي يحتاجها سوق العمل، ومن منطلق ذلك يتضح دور التعليم الجامعي في إكساب الأفراد المعلومات والمعرفة والمهارات اللازمة في مختلف التخصصات ولا يقتصر دور تلك المؤسسات على التأهيل فقط، بل يتعدى إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال تزويد سوق العمل باحتياجاته من الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة ذات الكفاءة العالية.

وتهتم العديد من الدول بتطوير المقررات والبرامج الدراسية من خلال عمليات التحليل المستمر، وتحديد نقاط قوتها للمحافظة عليها، ونقاط ضعفها لمعالجتها لأن المقررات إذا لم يتم تطويرها تصبح بعد فترة تقليدية لا تواكب تغيّرات العصر ومتطلباته، ويتطلب تحقيق ذلك الاهتمام بتطوير ما تقدمه الجامعة لطلابها من خدمات تعليمية تؤهلهم لاكتساب المعارف والمهارات وذلك من خلال آلية رئيسة، وهي التعليم لريادة الأعمال باعتباره آلية أو وسيلة أساسية تسهم في تحسين مخرجات الجامعة بشكل يتوافق مع متطلبات سوق العمل حيث يهدف التعليم لريادة الأعمال إلى إمداد الطلاب بالمهارات والمعرفة اللازمة ليكونوا قادرين على إنتاج معرفة جديدة (المجلس الأعلى للسكان، ٢٠١٧، ٩) كما يهدف إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب.

ومن خلال الإطلاع على المقررات التي تدرس بكليات جامعة الفيوم بأكملها اتضح للباحثتين أنه لا يوجد مقرر في ريادة الأعمال بالجامعة بأكملها إلا في كلية الحاسبات والمعلومات حيث يوجد مقرر باسم ريادة الأعمال يدرس -كمتطلب جامعي- للفرقة الثانية شعبة المعلوماتية الحيوية نظام اللائحة الحديثة (الساعات المعتمدة )، وسوف تسير على نهجه الكليات التي تعتمد لائحة الساعات المعتمدة في المستقبل القريب، أما طلاب اللائحة القديمة، وباقي شعب الكلية فلا تدرس هذا المقرر.

**٣- مراكز ريادة الأعمال:**

تؤدي مراكز ريادة الأعمال دورًا كبيرًا بالنسبة للجامعة، والمجتمع حيث تعمل على مد جسور التعاون مع المؤسسات والهيئات المحلية والدولية ذات الصلة، وخلق وعي إيجابي بين أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والعاملين، والإداريين، وكافة الأطراف ذات العلاقة تجاه فكرة ريادة الأعمال، وبالإضافة إلى ذلك تعمل على تكوين المعرفة وتطبيقها مما يعمل على إيجاد مشروعات إبداعية جديدة .

وبالنظر إلى واقع مراكز ريادة الأعمال بجامعة الفيوم يتضح أنه لا يوجد حتى الآن مركز يخدم ريادة الأعمال بالجامعة، وعلى الرغم من وجود قرار وموافقة المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢١ بإنشاء مركز لريادة الأعمال(جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٨، ١) إلا أنه حتى الآن لا يخصص له مكان محدد وتسعى الجامعة لإيجاد مكان مناسب للمركز وقد يرجع ذلك لضعف البنية التحتية للجامعة، كما أن تمويل المركز يأتي من خلال المشروعات.

**٤- حاضنات الأعمال :**

تعد حاضنات الأعمال منشآت مصممة لتهيئة بيئة مناسبة للمشاريع الجديدة والصغيرة من أجل مساعدتها كي تنمو ومواجهة الصعوبات الموجودة في المراحل الأولية لإجراء المشاريع والبقاء على قيد الحياة حتى تصبح أعمالا ناضجة(السيد صلاح الدين سيد، ٢٠٢٠، ١)، ومن ثم فهي أهم آليات دعم المشروعات الصغيرة في مراحلها الأولية، وبحسب الدراسات وجد أن ٨٧% من المشاريع الناشئة الناجحة استفادت من الحاضنات مقابل ٤٤ % من المشاريع نجحت دون تلقي دعم من حاضنات الأعمال (حنان زاهر عبد الخالق، ٢٠١٦، ٥٧٨)

بدأ نشاط هذه الحاضنات في مصر عام ١٩٩٥م حيث تم تأسيس الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وتم إنشاء (١٥) حاضنة متنوعة حتى عام ٢٠٠٢م وتتمثل في(أمل حسين عبد القادر، ٢٠١٦، ٨٩):

- حاضنات معتمدة على التكنولوجيا البسيطة لتقديم الخدمات أو للتصنيع الخفيف.
- حاضنات تستند إلى المشروعات التي تتطلب معرفة ومعلومات مثل حاضنة المنصورة وأسيوط (حاضنات للصناعات اليدوية والحرفية المميزة ذات الجودة العالية)
- حاضنات متخصصة للمعلومات والتقنية الحيوية التي تم إنشاؤها بالإسكندرية
- الحاضنات التكنولوجية بالجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية .

وفي عام ٢٠٠٥م تم إنشاء حاضنات لرعاية المشروعات التكنولوجية بالقرية الذكية، وتم أيضا افتتاح الحاضنة التكنولوجية الافتراضية التابعة لمركز الإبداع التكنولوجي لريادة الأعمال بالقرية الذكية بغرض تعزيز الإبداع وريادة الأعمال في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ( سماح زكريا محمد، ٢٠١٣، ٢٥)

وبالنسبة لواقع حاضنات الأعمال بجامعة الفيوم فمن خلال المقابلات التي تم إجراؤها من قبل الباحثتين تبين وجود حاضنة واحدة بكلية الزراعة بالجامعة حيث تم تقديم مقترح لإنشاء حاضنة للتقنية الحيوية والصناعات اليدوية، وعلى الرغم من أن إجراءات الحاضنة لم تكتمل بشكل رسمي إلا أنه تم تشغيل الحاضنة بشكل فعلي دون الاهتمام باستكمال الأوراق الروتينية، وهذه نقطة قوة تحسب لجهود القائمين على العمل الريادي بالجامعة.

**٥- نوادي ريادة الأعمال:**

تعد نوادى ريادة الأعمال بمثابة دعامة لنشر ثقافة العمل الحر وتنمية مهارات الطلبة في مجال ريادة الأعمال وتشجيعهم على الابتكار من خلال توطين الفكر الريادي وتشجيعهم على الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتحويل أفكارهم إلى منتجات ذات قيمة في سوق العمل، كما توفر نوادى ريادة الأعمال بيئة إيجابية لاحتضان الأفكار الإبداعية والأعمال الرائدة من خلال تأهيل الشباب للتقدم إلى إحدى حاضنات الأعمال التكنولوجية ودعم شباب المبتكرين والمخترعين لإنشاء وإدارة منشآتهم الصغيرة ومتناهية الصغر بنجاح.

وبالنسبة لنوادي رواد الأعمال بجامعة الفيوم، فمن خلال مقابلة القائمين على ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة بالجامعة تبين وجود نادي لرواد الأعمال بالجامعة تم إنشاؤه عام ٢٠٢٠م، مقره كلية الزراعة، يتم من خلاله عقد العديد من الدورات التدريبية.

**٦- الدورات التدريبية وورش العمل:**

يعد التدريب لريادة الأعمال نقطة محورية في اهتمام الكليات والجامعات في جميع دول العالم، الأمر الذي أدى بدوره إلى تطوير البرامج والمقررات ذات الصلة بريادة الأعمال.

وفيما يتعلق بواقع الدورات التدريبية فمن خلال تصفح الخطة السنوية لمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس اتضح أنه لا يوجد أي من الدورات تهتم بنشر ثقافة ريادة الأعمال بين أعضاء هيئة التدريس الذين من خلالهم يمكن نشر ثقافة الفكر الريادي لطلاب الجامعة، ولكن في الوقت نفسه ومن خلال مقابلة منسق الجامعة للمشروعات الصغيرة اتضح أنه تم عقد بعض الدورات لتدريب أعضاء هيئة التدريس حيث تم تدريب ما يقرب من (١٥) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الزراعة، كما تم عقد بعض ورش العمل للطلاب بكليات الزراعة والعلوم والسياحة والفنادق.

ونظمت كلية العلوم تحت رعاية عميد الكلية حينذاك جلسة تعريفية عن ريادة الأعمال للطلاب وخريجي الكلية؛ وذلك تنفيذا لمبادرة "رواد النيل" لدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يرعاها البنك المركزي المصري ضمن تنفيذ إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ لريادة الأعمال بحضور المسئول عن المبادرة داخل جامعة الفيوم

وتضمنت الجلسة في مرحلتها الأولى مفهوم ريادة الأعمال، وصفات رائد الأعمال الناجح ، كما أوضح أن برنامج التدريب يأتي في إطار سعي المبادرة لخلق كوادر شابة قادرة على الإبداع والابتكار، من خلال إطلاعهم على أحدث التقنيات وأساليب العمل المختلفة وتزويدهم بطرق تأسيس ودعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة كافة (http://www.fayoum.edu.eg).

**٧- الشراكات مع المنظمات الدولية والمحلية :**

عملت جامعة الفيوم بالعديد من المشروعات الريادية، والتي ترتبط جميعها بكلية الزراعة، كما يلي:

(١/٧) قامت منظمة الفاو بتنفيذ المشروع (ممارسات الزراعية الجيدة بالفيوم بـــ ١٤٠٠ مستفيدًا وتأسيس ست جمعيات لصغار المزارعين والمرأة الريفية)بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وكلية الزراعة جامعة الفيوم، واتحاد منتجي ومصدري الحاصلات البستانية، وجمعية الفيوم لتنمية الزراعات العضوية، بتمويل من برنامج الاتحاد الأوروبي المشترك للتنمية الريفية، وبالتنسيق مع الوكالة الإيطالية للتعاون من أجل التنمية (http://www.fao.org).

(٢/٧) كما قامت جامعة الفيوم بمشروع النخيل حيث افتتح محافظ الفيوم حينذاك، المعرض الأول للتمور بالمحافظة، بمقر الوحدة المحلية بقرية بيهمو التابعة لمركز سنورس، بالتنسيق بين جمعية تنمية المجتمع ببيهمو، ومشروع جمعيات المنتجين الداعمة للمزارعين والمناطق الريفية بشمال أفريقيا، وكلية الزراعة بجامعة الفيوم ، واستهدف المشروع ريادة الأعمال وتشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والدعم المؤسسي للجمعيات الأهلية في تنفيذ المشروعات الصغيرة (https://www.elwatannews.com)

(٣/٧) كما شارك المدير المسئول عن ريادة الأعمال بجامعة الفيوم في قمة لريادة الأعمال لعام ٢٠٢٠ والتي عقدت بمدينة أسوان تحت عنوان ( فجر جديد للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وذلك في الفترة ( ١٩/٢١) نوفمبر ٢٠٢٠) وتناولت القمةُ، العديد من الموضوعات والمحاور المهمة لريادة الأعمال. (https://www.albawabhnews.).

(٤/٧) في إطار التعاون بين مبادرة رواد النيل وكلية الزراعة – جامعة الفيوم تم في ٢٠١٨/٨/٦ فعاليات التدريب عن (النباتات الطبية والعطرية من البذرة إلى السوق) الذي يهدف إلى توضيح أساسيات إنتاج وتصنيع النباتات الطبية والعطرية، ومعرفة أهم النباتات التي يتم إنتاجها في محافظة الفيوم والمحافظات القريبة منها، إلى جانب تدريب عدد من القيادات بكلية الزراعة على أفكار التجهيز والتصنيع ومعاملات ما بعد الحصاد (http://www.fayoum.edu.eg).

(٥/٧) مشروع الوظائف الخضراء حيث أكد –بيتر فان غوي– مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، أن القرن الحادي والعشرين يواجه تحديات كثيرة منها أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيبلغ إجمالي سكان العالم ٩.٦ مليار نسمة، ولكي نستطيع أن نحافظ على بقائنا سنحتاج إلى موارد طبيعية تعادل ٣ كواكب مثل كوكب الأرض. (http://gate.ahram.org.eg).

من خلال العرض السابق لأنشطة وممارسات جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال، يتضح أن جهود الجامعة لا تزال محدودة وقد يرجع ذلك لضعف البنية التحتية للجامعة من جانب، وقلة قبول بعض القيادات لثقافة الفكر الريادي، وقلة إقبال الطلبة حيث ما زال التمسك بالوظيفة الحكومية قائمًا لدى بعض الطلبة، وهذا ما أكدته بعض الدراسات السابقة بالنسبة لمعوقات ريادة الأعمال بالجامعة؛ كما يتضح أيضا ومن خلال إجراء بعض المقابلات بالقيادات في جامعة الفيوم أن أغلب الجهود إن لم يكن كلها تصب في كلية الزراعة دون غيرها من كليات الجامعة وقد يفسر ذلك بأن المسئولين عن ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة بالجامعة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الزراعة، بالتالي تم تنفيذ العديد من الدورات لأعضاء هيئة التدريس بالكلية، ولبعض المعلمين بالمدرسة الثانوية الزراعية بالفيوم، كما أن المشروعات التي تم العمل بها في الجامعة –خمس مشاريع– يعد القائمون عليها من كلية الزراعة.

**المحور الخامس: الدراسة النقدية لجهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال وفق نظرية "الرأسمالية الأكاديمية"**

من خلال العرض السابق لواقع أنشطة وممارسات جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال، وما أسفرت عنه الدراسة بشقيها النظري والميداني، وإعمال المنهج النقدي لإبراز جوانب القوة والضعف في أداء منظومة ريادة الأعمال بجامعة الفيوم، يتضح ما يلي:

**أولًا: جوانب القوة:**

- قيام الجامعة بالكثير من الجهود سواء من حيث محاولة استكمال البنية التحتية لمنظومة ريادة الأعمال، والتي تمثلت في إنشاء مجمع التايكو، مركز ريادة الأعمال ونادي ريادة الأعمال.
- توفير الكوادر القيادية والإشرافية والإدارية والتدريبية لقيادة هذه المنظومة وإدارتها.
- تنفيذ بعض الدورات وورش العمل لنشر ثقافة ريادة الأعمال.
- القيام بالعديد من المشروعات التدريبية خاصة في مجال الزراعة.
- الانفتاح على المجتمع المحلي من خلال بعض المؤتمرات والمسابقات التي شملت بعض المدارس.
- التواصل مع المنظمات الدولية الممولة مثل الفاو.

**ثانيًا: جوانب الضعف**

بالرغم من وجود العديد من جوانب القوة لجهود الجامعة في مجال ريادة الأعمال، إلا أنها تعاني العديد من الصعوبات والتحديات، ويمكن تقسيمها كما يلي:

**١- البنية التحتية**

تعد جامعة الفيوم جامعة ناشئة منذ انفصالها عن جامعة القاهرة كأحد فروعها عام ٢٠٠٥، حيث يبلغ الحرم الجامعي لها نحو ٥٠ فداناً ليشمل نحو ١٨ كلية بما تمثله من مبان إدارية وتدريسية ومعملية وخدمات أخرى، في إشارة إلى تكدس المباني بالحرم الجامعي، وهو ما انعكس-وفق دراسة واقع الجامعة- على عجز الجامعة في توفير مقر مناسب لمركز ريادة الأعمال رغم استكمال منظومته الإدارية ولوائح العمل الخاصة به، وعمل المسئولين عنه من مكاتبهم الخاصة في كلياتهم.

وقد ظهرت هذه المشكلة أيضًا على مقر مجمع التايكو، والذي يمكن القول في تكدسه في أحد أدوار مبنى من مباني كلية الزراعة، الأمر الذي أدى إلى التساؤل عن إنشائه داخل الحرم الجامعي بمدينة الفيوم، بالرغم من امتلاك الجامعة لحرم جديد على مساحة ١٠٠ فدان بمنطقة كوم أوشيم شمال المحافظة، والتي تمثل المنطقة الصناعية بها، ومن خلال الخبرات التي استعانت بها الدراسة كالخبرتين الأمريكية والصينية، يلاحظ وجود الحاضنات بالقرب من المناطق الصناعية لسهولة تواصلها مع هذه المؤسسات الكائنة بها، وتقديم الخدمات لها، إلا أن الإجابة عن هذا السؤال -وفق المقابلات- قد جاءت بعدم تفرغ القائمين على منظومة ريادة الأعمال لهذه الوظائف فقط، والتزامهم بأعباء تدريسية وإدارية أخرى بالجامعة، ومن ثم فهناك صعوبة في التنقل بين منطقة كوم أوشيم والجامعة للقيام بالتدريس والمهام الإدارية، فضلاً عن وجود خطط إنشائية وتوسعية بالحرم الجديد تحول دون تضمين ريادة الأعمال بها.

ويعد هذا الأمر إشارة واضحة لحالة التناقض والصراع الذي تولده الرأسمالية الأكاديمية -وفق مفهوم Slaughter, S., & Leslie, L. L. 1997 – لدى الأكاديميين من كونهم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الممولة من القطاع العام أي أنهم موظفون عموميون من الناحية الفنية، وبين سعيهم لنشر رأس مالهم الأكاديمي، والذي قد يشمل التدريس والبحث ومهارات الاستشارات أو غيرها من تطبيقات أشكال المعرفة الأكاديمية، وحصولهم على تمويل القطاع الخاص باستخدام سلوكيات شبيهة بالسوق؛ ليصبحوا

أكاديميين يعملون كرأسماليين من داخل القطاع العام، وينتقلون من البحث القائم على الفضول إلى إجراء المزيد من الأبحاث التطبيقية للصناعة.

وبتطبيق هذا المفهوم على جامعة الفيوم وأعضاء هيئة التدريس بها يلاحظ بيئة العمل التنافسية التي تشهدها منظومة ريادة الأعمال بالجامعة، ومحاولة استئثار كلية الزراعة بمعظم فوائد هذه المنظومة، وأن هذه التنافسية جعلتهم يمارسون أكثر من عمل، مثل: القيام بالأعباء التدريسية، والأمور الإدارية، مثل: تولي منصب العميد، وقيادة منظومة ريادة الأعمال والتواصل مع المنظمات التدريبية والتمويلية العالمية، الأمر الذي انعكس على قصورها في نشر ثقافة ريادة الأعمال بالجامعة ولدى الكليات الأخرى، نتيجة عدم التفرغ للتركيز على تطوير منظومة ريادة الأعمال بالجامعة، ومن المفارقات ملاحظة الباحثتين لإيمان عينة الدراسة بمقومات وانعكاسات الرأسمالية الأكاديمية بالرغم من نقص معرفتهم بمفهومها، وأنه لم يتسن لهم التعرف إلى هذه النظرية قبلًا.

**٢- آلية اختيار وعمل الكوادر القيادية والإشرافية والإدارية والتدريبية لمنظومة ريادة الأعمال.**

بالرغم من توفير الكوادر المسئولة عن إدارة ومتابعة ريادة الأعمال بالجامعة، إلا أنه توجد بعض الملاحظات على عملية تشكيل واختيار هذه الكوادر، منها: اقتصارها على أعضاء كلية الزراعة، من حيث الإدارة والتدريب، الأمر الذي انعكس على اهتمامات وفعاليات منظومة ريادة الأعمال بالجامعة، فقد جاءت كما سبق الإشارة في المحور السابق على دورات وورش عمل ومشروعات تدريبية ولقاءات ومسابقات في مجال الزراعة، وبعض المشاركات لكلية العلوم والتي يمكن إرجاعها إلى خلفية رئيس الجامعة كونه أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم.

الأمر الذي يشير صراحة إلى قصور الرؤية تجاه تعميم ثقافة ريادة الأعمال بالجامعة، وبالرغم من وجود بعض المشاركات من كليات الهندسة أو الصيدلة أو الحاسبات والمعلومات، فقد جاءت بالجهود الذاتية من الأساتذة والطلاب وبحثهم الخاص عن قنوات رسمية يسعون من خلالها إلى تنمية وتطوير وتنفيذ أفكارهم، دون معرفتهم بوجود منظومة لريادة الأعمال بالجامعة.

ويتفق هذا مع ما أكده وكيل كلية الحاسبات من إشرافه على العديد من مشروعات التخرج التطبيقية والتكنولوجية، وتوجيه الطلاب إلى بعض المنظمات والهيئات المانحة والممولة من واقع خبرته الشخصية، كما أكد على غياب قنوات اتصال رسمية من خلال الجامعة، وأنه لا يعرف عن وجود مثل هذه المنظومة الخاصة بريادة الأعمال بالجامعة، وقد أشار سيادته إلى سعيه للتعاقد مع المنظمات الممولة، مثل: صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، وبعض المصانع لتفعيل مشروعاته التطبيقية والتطويرية مثل مشروع "أستاذ لكل مصنع"، وبعد الاتفاق معهم يسعى لحصول موافقة الجامعة لاستكمال تعاقده، باعتباره أستاذًا بجامعة الفيوم وممثلًا لها في التعاقد.

وتشير الشهادة السابقة إلى تساؤل ظل دون إجابة، وهو: إذا كان القائمون على منظومة ريادة الأعمال بجامعة الفيوم قد فشلوا في الوصول إلى قيادات الصف الأول بالجامعة والتعريف بأدوارهم وإنجازاتهم، فكيف الوضع مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بباقي كليات الجامعة. وإذا لم تتمكن المنظومة من التعريف بها داخل الجامعة، فكيف لها تحقيق الفائدة خارج الجامعة، والتواصل مع القطاعات المجتمعية والصناعية بالمحافظة. وفي هذه الحالة يمكن القول بسقوط أهم عوامل نجاح تطبيق الرأسمالية الأكاديمية في تفعيل ريادة الأعمال بالجامعة، وهو التسويق.

**٣- ارتباط العمل بالمسئولين وليس بالمنظومة**

تفتقر منظومة ريادة الأعمال إلى المرونة في بعض جوانبها، حيث تعمل من خلال الأشخاص وليس وفق نظام محدد يسهل استكماله في حالة تغير الإدارات، وقد ظهر هذا جليًا عندما أعلنت إدارة الجامعة السابقة عن إنشاء حاضنة أعمال في كلية حاسبات تحمل اسم "إنترنت الأشياء" في حضور بعض الوزراء وقيادات المحافظة، وتم تكليف بعض أساتذة الجامعة بالعمل على ذلك، وبالبحث وراء هذه الحاضنة، ومقابلة المسئولين عنها من أعضاء هيئة التدريس، ومدير مركز المعلومات بالجامعة، اتضح عدم استكمال المشروع وعدم وجود أوراق رسمية له، وقد أشار مدير المركز على حد قوله بأنها كانت "لزوم اللقطة الإعلامية"، في حين أكد أحد أعضاء هيئة التدريس عن تنظيم بعض الاجتماعات واللقاءات التي انتهت دون جدوى؛ ليصبح الموضوع طي النسيان، ربما لتغير القيادات، ومن ثم تغير أجندات العمل الخاص بهم.

### ٤-نشر ثقافة ريادة الأعمال

سبقت الإشارة إلى عدم معرفة بعض القيادات عن وجود منظومة لريادة الأعمال بالجامعة، وهذا ما اتفقت عليه نتيجة المقابلات مع الطلبة من بعض الكليات، كالتربية والصيدلة والتربية النوعية، الطفولة المبكرة، والحاسبات، فقد أعربوا عن جهلهم بهذا الأمر في حين أشار البعض بأنه ربما سمع عن دورة في هذا المجال، ولكنه لم يحضرها، وباستقراء المواقع الإلكترونية للكليات عن الإعلان عن دورات وورش عمل في مجال ريادة الأعمال، لوحظ غيابها عن معظم الكليات باستثناء بعض الكليات التي تراوح فيها عدد الدورات (٣:١) مثل الزراعة والعلوم.

ويذكر في هذا الشأن سبب تنظيم هذه الدورات المحدودة، وفق ما جاء في مجلس الدراسات العليا والبحوث (١٥٢) بجامعة الفيوم بتاريخ (٢٠١٩/١٢/١٥) والمعلن على الموقع الرسمي للجامعة، بأنه في ضوء قرارات المجلس الأعلى للجامعات الخاصة بتنظيم ورشة عمل تحت عنوان "أوجه تشجيع ونقل التكنولوجيا من أجل تعزيز بيئة الأعمال في مصر وإنشاء الحاضنات وحدائق العلوم".

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن نشر ثقافة ريادة الأعمال يتم من خلال المقررات الدراسية إلى جانب الدورات وورش العمل، وهو ما ضمنته الجامعة في اللوائح الحديثة للساعات المعتمدة كمتطلب جامعي، ويشير هذا إلى وعي القيادة بأهمية دراسة ريادة الأعمال لتغيير مفهوم الطلبة نحو عملية التوظيف وإدارة العمل الحر، وكيفية تأسيس مشروع ريادي على أسس علمية، إلا أن معظم الكليات لا تزال تعمل باللوائح القديمة؛ مما يمثل حرمان شريحة كبرى من الطلاب دون الإفادة من هذا المقرر، ولم تؤكد الجامعة على تقديم المحتوى لهم في شكل دورات أو ورش عمل، فضلاً عن غياب مقررات ريادة الأعمال عن لوائح وبرامج الدراسات العليا بجميع الكليات.

وبالرغم من تدريس مقرر ريادة الأعمال وفق اللائحة الحديثة الفصل الدراسي الأول لهذا العام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بكلية حاسبات ومعلومات، وتوقع تدريسه في لائحة كلية الألسن المزمع إنشاؤها بالجامعة، إلا أنه لم يتم وضع محددات أو متطلبات في عضو هيئة التدريس القائم عليه، مما يثير تخوفاً حول تقليدية طرق التدريس أو كفاءة العضو المكلف تجاه هذا التخصص الجديد.

**٥- غياب الأصالة والريادة عن منظومة ريادة الأعمال بجامعة الفيوم**

تعمل منظومة ريادة الأعمال بالجامعة وفق قرارات وإرشادات فوقية، مثل قرارات المجلس الأعلى بتنظيم الدورات وورش العمل، أو توجيهات أكاديمية البحث العلمي، والتي تعد الراعي الرسمي لتفعيل ريادة الأعمال بالجامعات المصرية، وبالرغم من التسليم بهرمية العمل بالجامعات المصرية، إلا أنه كان يتوقع بعض المرونة في الفكر والتطبيق بجامعة الفيوم، ومراعاة خصوصية محافظة الفيوم، فالتركيز على الجانب الزراعي –رغم أهميته– قد أدى إلى إهمال الجوانب الأخرى للمحافظة من الصناعات والحرف اليدوية والسياحة وغيرها الكثير مما تتمتع به المحافظة من مجالات.

فقد أوضح المسئولون خلال المقابلة مع الباحثتين التأكيد على التزامهم برؤية وتوجيهات أكاديمية البحث العلمي، ومع انشغالهم بتقديم التقارير إلى القيادات، ومع حرصهم على بيان مدى نجاحهم في الاضطلاع بالأمر من مشروعات تدريبية، جاء تركيزهم على ما يتميزون به وهو العمل داخل كليتهم كلية الزراعة، الأمر الذي يؤكد نجاحهم فيما يقومون به.

وربما ما يؤكد وجهة النظر هذه، أنه بالدخول على صفحة مكتب التايكو بجامعة الفيوم على الفيس بوك، يلاحظ أن عدد متابعي الصفحة (٤١١) عضواً فقط في جامعة قوامها ما يزيد عن ٣٠ ألف طالب وفق ما هو معلن على الموقع الرسمي للجامعة، وما يقرب من ٢٠٠٠ عضو هيئة تدريس وهيئة معاونة، (http://www.fayoum.edu.eg/).

ومع تتبع واقع جهود الجامعة، لوحظ بعض التكرارية المؤسسية، فبالرغم من وجود مكتب لتسجيل البراءات بالجامعة ومقره المكتبة المركزية بالجامعة، تم إنشاء مكتب آخر لنفس الغرض ضمن مجمع التايكو، وبسؤال مديرة المجمع حول هذا، وهل هناك تنسيق بين المكتبين، أو الغرض من إنشاء مكتبين لنفس الغرض، أكدت عدم معرفتها بوجود هذا المكتب بالمكتبة المركزية، وأنه لا يوجد أي تعاون أو تنسيق معه، كما أوضحت أن منظومة مجمع التايكو وفق توجيهات أكاديمية البحث العلمي تشترط وجود مكتب تسجيل البراءات ولا علم لديهم عن وجوده سابقًا.

وبمراجعة المكتبين لوحظ وجود هيكل إداري ومالي لكليهما، كما اشتركا في الأهداف والوسائل، وتأكيدهما على تقديم خدماتهما للمجتمع الجامعي والمجتمع المحلي، الأمر الذي يشير إلى ارتباط المنظومة بالأشخاص أكثر من ارتباطها بالمؤسسة، ومحاولة القيادات الحالية البدء من جديد دون استكمال أو تعرف ما بدأته القيادات السابقة، وهو ما قد يمثل هدرًا لموارد الجامعة المالية والبشرية.

**٦- الوعي "بالرأسمالية الأكاديمية"**

من خلال الدراسة الميدانية والنقدية لجامعة الفيوم اتضح غياب مفهوم الرأسمالية الأكاديمية عن أفراد عينة الدراسة وإعرابهم عن سماعه لأول مرة من الباحثتين، بالرغم من ارتباط هذا المفهوم بكتابات ريادة الأعمال الغربية، الأمر الذي قد يشير إلى ضعف الخلفية الثقافية للمسئولين عن منظومة ريادة الأعمال بالجامعة عن أبعاد ومكونات الرأسمالية الأكاديمية، والقصور في القيام بتطبيق مكوناتها خاصة في مجالات ريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي، وكذلك مجالات التنمية للمجتمع المصري بشكل عام، ومجتمع الفيوم بشكل خاص، بالرغم من تشبع السياق التعليمي المصري بمبادئ ومقومات الرأسمالية الأكاديمية وتطبيقاتها، رغم الجهل بالمفهوم وأبعاده، الأمر الذي يتطلب وضوح الرؤية والفلسفة الواضحة للنظام التعليمي بمصر، فضلاً عن توفر الشفافية لدى المسئولين والقيادات عند التحدث عن توجهات الدولة حيال الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، أو توجهات التوظيف للشباب، وهو ما يعد أهم أبعاد ريادة الأعمال والرأسمالية الأكاديمية.

## نتائج البحث

**خلص البحث من خلال إطاريه النظري والميداني، وتفعيل المنهج النقدي إلى النتائج التالية:**

- ساهمت التغيرات العالمية والمحلية في تغيير بيئة التعليم العالي، وإعادة تشكيل أدواره وأهدافه وفق سياقات ثقافية واجتماعية واقتصادية أبرزها العولمة واقتصاد عصر المعرفة، وتراجع الإنفاق الحكومي على التعليم مقارنة بتدفقات رأس المال الدولي.
- الانعكاس المنطقي لهذه التغيرات على طبيعة العمل الأكاديمي خاصة فيما يتعلق بتغيير أنماط الاعتماد على الموارد في الجامعات، والتي تجبر الأكاديميين على البحث عن مصادر جديدة للمال، والتوجه لإجراء أبحاث تطبيقية خاصة بتكليف من رجال الصناعة والأعمال بدلاً من العمل لمجالس ومعاهد بحثية تمولها الحكومة،

الأمر الذي قد يغير العديد من المفاهيم تجاه العديد من القضايا مثل إنسانية التوجه وعدالة التوزيع والفائدة العامة، فماذا لو توجه القطاع الخاص لإنتاج المكملات الغذائية والمنشطات الجنسية على حساب أدوية الأمراض المزمنة والخطيرة كأمراض الجهاز الهضمي والسرطانات.

وقد يصبح الأمر أكثر خطورة إن توجهت هذه المؤسسات الخاصة لتوظيف هذه القدرات الأكاديمية الإبداعية في الحروب الجينية وإنتاج الفيروسات والأمراض والتركيز على إنتاج اللقاحات التي تجعل من شركات الأدوية ومعامل البحوث المحتكرة لهذه اللقاحات وجني ثروات على حساب القيم الإنسانية التي ربما يسعى القطاع العام لضبطها.

- الضغط على الأكاديميين لتبني توجهات وقيم السوق القائم على الربح، الأمر الذي يشير ضمنيًا –وفق Clark, B. R.,1998– إلى أن أيديولوجيات الإدارة الجديدة أصبحت الآن راسخة إلى حد ما والداعمة لإعادة تصور الجامعات كوحدات مدرة للدخل في السياقات المحلية والعالمية لنمو الصناعات المعرفية.
- تطبيق مفهومي الجامعات الريادية والرأسمالية الأكاديمية في معظم دول العالم يشير إلى إمكانية التطبيق في المجتمع المصري، شريطة توفر الوعي والنية الريادية بشروط التطبيق والاستفادة من تجارب الآخرين، وعدم محاولة اختراع العجلة من جديدReinvent the wheel، خاصة الأخطاء التي مرت بها التجارب الدولية المختلفة كما حدث مع التجربة الأمريكية في إعادة الهيكلة.
- تشبع السياق التعليمي المصري بمبادئ ومقومات الرأسمالية الأكاديمية وتطبيقاتها، بالرغم من الجهل بالمفهوم وأبعاده، وقد يرجع ذلك إلى غياب الرؤية والفلسفة الواضحة للنظام التعليمي بمصر، فضلاً عن غياب الشفافية لدى المسئولين والقيادات عند التحدث عن توجهات الدولة حيال الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، أو توجهات التوظيف للشباب.
- وبالنسبة لجامعة الفيوم، يلاحظ غياب الابتكارية والأصالة في تطبيق منظومة ريادة الأعمال بالجامعة، وتقيدها الكامل بفكر أكاديمية البحث العلمي دون مراعاة لخصوصية أو تميز محافظة الفيوم وجامعتها.

- غياب مفهوم الرأسمالية الأكاديمية عن عينة الدراسة وإعرابها عن سماعه لأول مرة من الباحثتين، بالرغم من ارتباط هذا المفهوم بكتابات ريادة الأعمال الغربية.
- ضعف الخلفية الثقافية للمسئولين عن منظومة ريادة الأعمال بالجامعة، وقد ظهر هذا كثيرًا أثناء المقابلة في الخلط بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمشروعات الريادية، فضلاً عن جهلهم بوجود مكتب لتسجيل براءات الاختراع بالجامعة قبل إعادة إنشاء المكتب مرة أخرى دون إحلال للمكتب القديم أو الاستفادة من إمكاناته البشرية والمادية.
- قصور التسويق لمنظومة ريادة الأعمال داخل الجامعة وخارجها، وضعف الدعاية والإعلان عنها، والاعتماد على العلاقات الشخصية في تحقيق ذلك.
- غيـــاب بعض مكونات النظام المعرفة الرأسمالي الأكاديمي التي قدمها Slaughter, & Rhoades, 2004, 15 عن منظومة ريادة الأعمال بجامعة الفيوم مثل تلك الشبكات التي تتوسط بين القطاعين العام والخاص، ودوائر المعرفة الجديدة، وكذلك ممارسات الاستثمار والتسويق الجديدة التي تدمج مجموعات مختلفة داخل الجامعات مع الاقتصاد الجديد.
- غياب المنصات التكنولوجية للدعاية والتسويق لجهود الجامعة في مجال ريادة الأعمال، ومنصات لتطبيقات التمويل والتدريب، وكذلك غياب الشبكات والمؤتمرات والفعاليات لتعزيز البحث العلمي وعملياته التجارية، الأمر الذي قد يتسبب في ضياع الفرصة لإيجاد بعض المؤسسات الراعية والمانحة للتبرعات والفرص التدريبية والتشغيلية لرواد الأعمال المحتملين.

ومن خلال ما تقدم، تهدف الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل جهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية.

**المحور السادس: التصور المقترح لتحسين وتفعيل جهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال فى ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية**

انطلاقًا مما أسفرت عنه الدراسة من نتائج تم تفسيرها في ضوء السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسة والاقتصادية للمنظومة الجامعية، وفي ضوء الاستعانة بالمنهج النقدي، يمكن طرح رؤى مستقبلية تعتمد على تصور مقترح لتحسين وتفعيل جهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال، والاستفادة من خبرات الدول الأعلى تنافسية في العالم؛ ربما لتحقيق فعالية وإفادة للجامعة والمجتمع على حد سواء، خاصة في ظل عصر اقتصاد المعرفة والرأسمالية الأكاديمية، ويتضمن التصور المقترح الخطوات التالية:

- أولًا: فلسفة ومنطلقات التصور المقترح.
- ثانياً: أهداف التصور المقترح.
- ثالثًا: خطوات إعداد التصور المقترح.
- رابعًا: شروط تنفيذ التصور المقترح.
- خامسًا: أبعاد وآليات التصور المقترح.
- سادسًا: معوقات تنفيذ التصور المقترح.
- سابعًا: مقترحات التغلب على المعوقات التي قد تواجه تنفيذ التصور المقترح.

وفيما يلي تناول هذه الخطوات بالتفصيل:

**أولًا: فلسفة ومنطلقات التصور المقترح.**

تستند فلسفة التصور المقترح على أهمية إعادة هيكلة المنظومة الجامعية، بما يسمح بقبول ريادة الأعمال والرأسمالية الأكاديمية، والإيمان بهما كمتطلب تنموي ذاتي للجامعات بكل عناصرها، وليس فقط لمسايرة التوجهات العالمية، وإن كان قد أصبح ذلك أيضًا أمرًا حتميًا، أو للامتثال للتوجهات الحكومية، وأن التوظيف غير الكامل لخريجي الجامعات من شأنه أن يضر بالأفراد والمجتمع والبلد، ولهذا تتمثل منطلقات التصور المقترح فيما يلي:

- ارتفاع معدل البطالة خاصة تلك القائمة على المعرفة خاصة بين خريجي الجامعات تؤدي إلى إهدار هائل وإضعاف القدرة التنافسية الوطنية، والتأثير على التنمية

الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، كما تمثل خسارة فادحة لرأس المال البشري وإهدارًا لموارد العمل، ولهذا يمثل التوجّه للعمل الريادي والتوظيف الذاتي وترسيخ ثقافة العمل الحر في المجتمعات توجهًا حتميًا لمعالجة مشكلة البطالة.

- التوجه العالمي نحو الرأسمالية الأكاديمية والتي اهتمت بسلوكيات "شبيهة بالسوق" مدفوعة بانخفاض التمويل الحكومي للجامعات، في ظل التنافسية الدولية وتحركات رأس المال العالمي.
- تأثر المجتمع المصري بالعديد من التحديات المحلية والعالمية خاصة الجامعات، ومنها العولمة الاقتصادية، وما ارتبط بها من ظهور التكتلات الاقتصادية، الأمر الذي تسبب بدوره في تراجع دور الدولة في الإنفاق تدريجيًا، ورفع الدعم عن معظم القطاعات.
- ظهور إشكالية التمويل والإنفاق الحكومي على الجامعات، والتناقض بين القيمة المطلقة التي تعلن الحكومة عن زيادتها في تمويل الجامعات، والقيمة النسبية الواقعية المنخفضة نتيجة التوسع في إنشاء الجامعات والكليات والأقسام وتحديث منشآتها المادية ذات التكلفة المتزايدة ومعداتها، إضافة إلى بند الرواتب والفعاليات.
- وفرة الإمكانات والمقومات لدى محافظة الفيوم وجامعتها بما يسمح لها لتحقيق مستوى أفضل في مجال ريادة الأعمال، وتوظيف أمثل للاستفادة من الرأسمالية الأكاديمية.
- نتائج العديد من الدراسات التي أكدت على تبني ريادة الأعمال في المجتمعات يرتكز على متطلبات أساسية أولها وأهمها التعليم والتدريب، وبناء فكر الإبداع والابتكار، وتشكيل عقلية ريادة الأعمال من مراحل التعليم الأولي، وإدراج تلك الموضوعات في مناهج التعليم العام فكرًا وممارسةً.

**ثانياً: أهداف التصور المقترح.**

يهدف التصور إلى تطوير وتحسين جهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال من خلال تهيئة الوسط الجامعي والمجتمع المحلي لبعض الآليات الإجرائية الداعمة لثقافة ريادة الأعمال وتطبيقاتها، وكذلك من خلال الاستفادة والاسترشاد بالخبرتين الأمريكية والصينية في مجالي ريادة الأعمال والرأسمالية الأكاديمية، وبما يتناسب مع خصوصية محافظة الفيوم وجامعتها.

ووفقًا لهذه الرؤية، يسعى التصور المقترح للاستفادة من تحليل منظومة ريادة الأعمال بجامعة الفيوم، ومن تحديد وتحليل نقاط القوة والضعف بها، وأهم المتغيرات والتحديات التي واجهتها باعتبارها ركائز لبناء هذا التصور، وتتمثل أهداف هذا التصور المقترح فيما يلي:

- تجديد أدوار الجامعات وخاصة أدوار أعضاء هيئة التدريس بها، والتعريف بالرأسمالية الأكاديمية.
- إعادة تشكيل ثقافة الحرم الجامعي وكلياته لدعم ثقافة العمل الريادي والتوظيف الذاتي.
- تعزيز نقاط القوة التي تسهم في تفعيل جهود الجامعة في مجال ريادة الأعمال.
- معالجة الآثار السلبية والمعوقات التي تحول دون كفاءة منظومة ريادة الأعمال بجامعة الفيوم.

**ثالثًا: خطوات إعداد التصور المقترح.**

جاءت خطوات إعداد التصور المقترح فيما يلي:

- تحديد وتحليل المفاهيم الأساسية للدراسة(ريادة الأعمال– نظرية الرأسمالية الأكاديمية).
- تحديد وتحليل أهم العوامل والسياقات التي ارتبطت بالمفاهيم السابقة.
- الاستفادة والاسترشاد بخبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في مجالي ريادة الأعمال والرأسمالية الأكاديمية.
- بيان الإطار النظري والدراسة النقدية لأهم التحديات التي تواجهها منظومة ريادة الأعمال بجامعة الفيوم، وإبراز جوانب القوة والضعف في هذه المنظومة.
- التوصل من خلال ما سبق إلى التصور المقترح لهذه الدراسة.

**رابعًا: شروط تنفيذ التصور المقترح.**

تتمثل شروط تنفيذ التصور المقترح فيما يلي:

- تبني إدارة الجامعة والمسئولين عن منظومة ريادة الأعمال بالجامعة لسياسات الباب المفتوح، والاتصال المباشر مع الطلبة لتشجيعهم على المشاركة، واعتماد الحوار والمناقشة والتفكير الناقد الواعي؛ لتشكيل عقلية رواد الأعمال القائمة على الابتكار والإبداع.

- إيمان القائمين على منظومة ريادة الأعمال بالجامعة بشمولية خدماتهم لكل كليات الجامعة وأقسامها وبرامجها على اختلافها دون تحيز لخلفياتهم الأكاديمية.
- ربط الطلبة بالمجتمع الخارجي، وتشجعيهم على البحث عن حلول لمشكلاته وقضاياه؛ بما يوفر لهم بيئة خصبة لنمو إدراكاتهم وتصوراتهم الإبداعية لمشكلات قائمة بالفعل.
- توفير الحوافز المعنوية والمادية للمشاركين والإعلان عنها والاحتفاء بهم كقدوة شبابية منتجة.

**خامسًا: أبعاد وآليات التصور المقترح.**

يتضمن التصور المقترح الأبعاد التالية:

**أ- التعليم والتدريب ونشر ثقافة ريادة الأعمال والرأسمالية الأكاديمية بالجامعة.**

- البرامج والمقررات الدراسية بالجامعة.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر والتوظيف الذاتي بالجامعة والمجتمع.

**ب- موارد البيئة التنظيمية لريادة الأعمال وعلاقتها بالرأسمالية الأكاديمية.**

**١- منظومة البنية التحتية لريادة الأعمال، ومنها:**

- مركز ريادة الأعمال والإبداع الطلابي.
- مجمع التايكو (نادي ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال التكنولوجية والحدائق العلمية).

**٢- المنظومة الإدارية والإشرافية.**

- آلية اختيار القائمين على منظومة ريادة الأعمال.
- آلية المتابعة والتقويم.

**٣- المنظومة المجتمعية والصناعية.**

- الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي للفيوم.
- الشراكة بين الجامعة والمؤسسات التعليمية والصناعية والإنتاجية بالمحافظة.
- الشراكة مع المؤسسات المانحة والممولة لمشروعات ريادة الأعمال.

**وفيما يلي تناول أبعاد وآليات التصور المقترح بشيء من التفصيل كما يلي:**

**(أ) التعليم والتدريب ونشر ثقافة ريادة الأعمال والرأسمالية الأكاديمية بالجامعة.**

يعتمد هذا البعد على ثلاثة عناصر، وهي التعليم، والتدريب، ونشر ثقافة ريادة الأعمال بالجامعة، كما يلي:

١. **البرامج والمقررات الدراسية بالجامعة، وذلك من خلال:**

- التوسع في برامج ومقررات ريادة الأعمال كجزء أصيل من البرنامج الدراسي دون الاكتفاء بمقرر كمتطلب جامعي فقط، بمعنى آخر أن يكون إلزاميًا واختياريًا ضمن الخطة التدريسية.
- توفير برامج ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة في مرحلتي البكالوريوس/الليسانس والدراسات العليا.
- تنوع مقررات ريادة الأعمال لتشمل الجوانب المالية، والقانونية، والإدارية، والتسويقية، والتكنولوجية، والإبداعية الفنية.
- تنوع المناهج وطرق تدريس مقررات ريادة الأعمال.
- استقدام ذوي التجارب الريادية للمشاركة في تدريس المقررات كنماذج تخضع بالدراسة لأسلوب دراسة الحالة.
- التخطيط للفصل الدراسي بشكل جيد والعمل على تدعيم وترسيخ ثقافة ومهارات الريادة للطلاب، وسهولة تواصلهم مع المؤسسات المجتمعية والإنتاجية لإثارة روح الإبداع والابتكار لديهم.

٢. **نشر ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر والتوظيف الذاتي بالجامعة والمجتمع.**

- عقد الندوات وورش العمل التثقيفية حول ريادة الأعمال.
- تنظيم أسبوع لريادة الأعمال على مستوى الجامعات؛ لإذكاء روح التنافسية والإبداع بين الطلاب.
- إنشاء بعض الشركات الجامعية والتي تكون بمثابة مشروعات أكاديمية تهدف إلى إنتاج ونشر وتسويق البحوث الجامعية كما جاء في الخبرة الأمريكية.
- تشجيع الطلاب على ريادة الأعمال من خلال الإعلان عن الفرص العملية التدريبية والتمويلية لمساعدتهم على إنشاء مشروعاتهم ومتابعتها سواء التخصصات التطبيقية أو الاجتماعية والإنسانية

- تخصيص مكتب لتقديم المشورة والدعم للطلاب، وتوفير مسئول/إدارة للإرشاد الريادي.
- توفير الفرص التدريبية في المصانع والشركات والمؤسسات لإكساب الطلاب مهارات إنشاء الأعمال التجارية والتدريب عليها.
- رفع الروح المعنوية تجاه الأسواق وفعالية برامج التعليم الريادي، وإمكانية التغلب على التأثيرات السلبية للعوامل البيئية الداخلية والخارجية المحيطة لتحقيق النجاح والتميز.
- تقديم دورات تدريبية على آليات إعداد الدراسة التسويقية لمشروعات التخرج للطلاب من خلال مركز ريادة العمال والإبداع الطلابي.
- دمج دورات ريادة الأعمال ضمن الخطط التدريبية لمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ومراكز الإرشاد الطلابي وغيرها من المراكز التدريبية بالجامعة.
- الإشادة والاحتفاء بالنماذج الطلابية المتميزة في مجال ريادة الأعمال.
- تنظيم مسابقات عن ريادة الأعمال والإعلان عن احتضان وتبني الفكرة الفائزة بالمسابقة.

**(ب)موارد البيئة التنظيمية لريادة الأعمال وعلاقتها بالرأسمالية الأكاديمية.**

يمكن التعرف إلى موارد البيئة التنظيمية من خلال ثلاث منظومات، هي: منظومة البنية التحتية، المنظومة الإدارية والإشرافية، المنظومة المجتمعية والصناعية، كما يلي:

**١- منظومة البنية التحتية لريادة الأعمال، ومنها:**

**(١/١) مجمع التايكو (نادي ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال التكنولوجية والحدائق العلمية).**

يعد مجمع التايكو من أهم وأبرز معالم منظومة ريادة الأعمال بجامعة الفيوم؛ ومن الآليات التي تهدف إلى تفعيل دوره، ما يلي:

- توفير الاستقلالية الفكرية والإدارية -نسبيًا- عن توجهات أكاديمية البحث العلمي بما يتناسب وطبيعة مجتمع وأهل الفيوم.
- إتاحة الفرصة لتوسعة خريطة عمل المجمع لتتجاوز كلية الزراعة؛ فالهيئة الإدارية والتدريبية والتنفيذية بالمجمع من كلية الزراعة، مما قد يوحي باستئثار

كلية الزراعة دون غيرها بالفوائد التدريبية والمنح والتعاقدات، وهو ما أكدته المقابلات وبعض تقارير الأداء للمجمع.

- تحقيق التواصل مع كليات الجامعة المختلفة للتعريف بأعمال المجمع وأهدافه، حيث أوضحت المقابلات عدم معرفة الكثير منها بوجود المجمع أو المركز مثل كلية الحاسبات ونظم المعلومات، رغم أنها تعد من أهم الكليات التكنولوجية التطبيقية خاصة في عمل تطبيقات الأجهزة الحديثة، وتكنولوجيا المصانع.
- توفير مبنى مستقل لإدارة المجمع واستقلاليته عن كلية الزراعة؛ لسهولة عمله وتمييزه ضمن كثرة مباني كلية الزراعة.
- الفصل المكاني بين العناصر الإدارية والتنفيذية داخل المجمع؛ لتلافي الزحام وتداخل الأوراق، ومن ثم ضياع الوقت والجهد.
- توفير الإمكانات المالية والمادية لإنشاء البرامج والتخصصات وتجهيز قاعات التدريب لتطبيق ريادة الأعمال بالجامعة.
- تفعيل الإدارة الإعلامية والالكترونية للمجمع، فبالرغم مما أوضحته إدارة المجمع بالمقابلة عن كثرة إنجازات المجمع منذ إنشائه، إلا أن التسويق الالكتروني له على مواقع التواصل الاجتماعي لا تزال ضعيفة كما سبق تقديمه.

**(٢/١) مركز ريادة الأعمال والإبداع الطلابي.**

يهدف التصور المقترح إلى تطوير وتفعيل دور هذا المركز، دون اقتصار دوره على تخصص مديره؛ ليصبح رائدًا في مجال ريادة الأعمال، خاصة في نشر ثقافة ريادة الأعمال، وثقافة العمل الحر، والتوظيف الذاتي، وتشكيل العقلية الريادية لدى طلاب الجامعة بمختلف التخصصات، من خلال بعض الآليات كما يلي:

- توفير بنية تحتية مناسبة للمركز، ويقصد بها بيئة مكانية (مكتب) تناسب مهام العمل، تسمح باستقبال رواد الأعمال المستقبليين من الطلاب وهيئة التدريس.
- توفير صفحة على وسائل التواصل الاجتماعي وبريد إلكتروني مفعل للمركز، والإعلان عنهما للتعريف بهما.
- توفير مكاتب ممثلة عن المركز في عدد من الكليات للتعريف به ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب.

- توفير العناصر التي تعمل ككشافة مواهب للبحث عن الطلاب الموهوبين، وتدعيم مهاراتهم وقدراتهم فيما يتعلق بالريادة وروح المبادرة والمخاطرة العقلانية بين الطلاب.
- توفير إمكانات مادية تسمح بتنظيم دورات تدريبية، وورش عمل للطلاب، وتوفير الإعلان والدعاية لها بشكل مناسب.
- إشراك أصحاب المشاريع الريادية ورجال الأعمال في تحكيم الأفكار الريادية للطلبة داخل الجامعة.
- إقامة شراكات متبادلة مع المؤسسات الإنتاجية والصناعية ومشجعي الفكر الريادي، الأمر الذي يتيح العديد من فرص العمل لدى العديد من الخريجين.
- تقديم الاستشارات المالية والدعم الفني لأصحاب المشروعات الصغيرة في مختلف التخصصات.

**٢- المنظومة الإدارية والإشرافية.**

وتنقسم آليات التطوير والتفعيل لهذا المنظومة إلى نوعين كما يلي:

**(١/٢) آلية اختيار القائمين على منظومة ريادة الأعمال.**

- ضرورة توفير آلية على قدر من الشفافية والوضوح لاختيار الهيئة الإدارية والتنفيذية والتدريبية العاملة في منظومة ريادة العمال بالجامعة.
- الإعلان عن مسابقات وشروط لاختيار المسئول الريادي، منها: معرفته الريادية، مشروعاته الريادية، علاقته بسوق العمل والمؤسسات المجتمعية والإنتاجية، خطة عمل وكيفية تنفيذها.
- عقد مقابلات شخصية قبل قرار التوظيف، خاصة وأن المقابلة التي أجرتها الباحثتان أوضحت خلط المسئولين في التفرقة بين المشروع الريادي، والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- توفير الكوادر البشرية اللازمة للعمل، وتحديد المهام والمسئوليات لتنظيم دولاب العمل.

**(٢/٢) آلية المتابعة والتقويم.**

- تشكيل لجنة متابعة وتقويم لريادة الأعمال بالجامعة.
- التحقق من صحة التقارير المقدمة ومقارنتها بدلالاتها الواقعية، خاصة تلك الإعلانات الإعلامية عن بعض الفعاليات، والتي لا وجود لها على أرض الواقع مثل الإعلان عن إنشاء حاضنة الأعمال "إنترنت الأشياء" في حضور بعض المسئولين، ولكنها لم تنفذ حتى الآن.
- توفير المرونة الإدارية والمالية لتوفير احتياجات منظومة ريادة الأعمال بالجامعة.
- أن تشمل المتابعة والتقويم كافة عناصر المنظومة من مكاتب ومعامل، ومسئولين وموظفين، والمتطلبات المادية واللوجستية.
- الحرص على اختيار أفضل الكوادر البشرية والأكثر إبداعًا وموهبة؛ لضمان تحقيق المنظومة لأهدافها.

**٣- المنظومة المجتمعية والصناعية.**

**(١/٣) الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي للفيوم.**

- تقديم الجامعة دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسات الصناعية والإنتاجية بالمحافظة.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال واستكشاف الموهوبين والمبدعين في المدارس والجامعات.
- تقديم الاستشارات الفنية المتخصصة في القطاعات الصناعية مثل الزراعة والصناعة.
- تقديم ورش عمل في المهارات التسويقية وأفضل الوسائل لزيادة الإنتاجية.
- مساعدة هذه المؤسسات على تجاوز المشكلات الإدارية والروتينية في تسجيل براءات الاختراع أو استكمال مستلزمات وأوراق الإنشاء أو التوسع.
- تنظيم المعارض والأسواق من خلال التواصل مع جميع الجهات المستفيدة بما يحقق المصلحة الخاصة للمواطن والعامة للمحافظة.
- الاستعانة برواد الأعمال بالجامعة والمجتمع للمشاركة في تقديم المحاضرات والندوات وورش العمل.
- احتضان المشروعات الريادية من المتقدمين من الجامعة أو المجتمع وتقديم الدعم المادي واللوجستي لها.

- تشجيع المؤسسات التعليمية والصناعية والإنتاجية بالمحافظة على تقديم التمويل للمشروعات الريادية، بل وإنشاء حاضنات أعمال خاصة بهم على غرار النموذجين الأمريكي والصيني.

**(٢/٣) الشراكة مع المؤسسات المانحة والممولة لمشروعات ريادة الأعمال.**

- التواصل مع المؤسسات المانحة في كافة التخصصات لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ المشروعات الريادية.
- تصميم قاعدة بيانات بهذه المؤسسات وكيفية التواصل معها، وإتاحتها لمنتسبي الجامعة.
- الاهتمام بالتواصل مع المؤسسات المانحة سواء المهتمة بالتكنولوجيا التطبيقية أو المهتمة بالبرامج الإنسانية والمجتمعية.
- توفير خدمة التواصل والتنسيق بين هذه المؤسسات ورائد الأعمال المحتمل.

**سادسًا: معوقات تنفيذ التصور المقترح.**

- ضعف اهتمام المسئولين بتوسيع القاعدة الطلابية والتدريسية والبحثية ضمن فاعليات منظومة ريادة الأعمال بالجامعة.
- بعض الصعوبات التشريعية والإدارية والتنسيقية التي قد تطيل المدة الزمنية لإنجاز المشروعات الريادية.
- صعوبة التحرر من أنظمة التعليم والتدريس التقليدية، وإيجاد منهجية تلائم إبداع وابتكارية منهج ريادة الأعمال.
- النظر إلى ريادة الأعمال من قبل المسئولين بالجامعة كتكليف أو مهمة إدراية، وإغفال أهمية توافر الملكات والإمكانات الابتكارية والتسويقية لديهم.

**سابعًا: مقترحات التغلب على المعوقات التي قد تواجه تنفيذ التصور المقترح.**

- التأكيد على أهمية مشاركة كل البرامج التعليمية والتخصصات في منظومة ريادة الأعمال على حد سواء، فمثلما يوجد ريادة الأعمال التكنولوجية والعلمية يوجد أيضًا ريادة الأعمال الاجتماعية والإنسانية.
- ضمان تمثيل معظم الكليات في إدارة منظومة ريادة الأعمال بالجامعة؛ للاستفادة من ثمارها.

- نزول المسئولين والقادة إلى أرض الواقع لمتابعة سير المنظومة دون الاعتماد على التقارير فقط.
- الاستفادة من جهات خارجية في تشكيل لجان متابعة وتقويم للمنظومة الريادية بالجامعة.

ومن خلال ما تقدم، يتضح أهمية وضرورة أخذ الجامعات المصرية بالرؤى والتوجهات الجامعية العالمية حول ريادة الأعمال، ومسايرة خطط التنمية المحلية كما أوضحه هذا البحث من خلال الكشف عن جهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية من منظور نقدي، من خلال تحليل ونقد التغيرات والتحولات المؤسسية والتنظيمية في الجامعات الحكومية –جامعة الفيوم كنموذج– وأهم الممارسات التدريسية والبحثية بها، الأمر الذي كشف عن تشبع السياق التعليمي المصري بمبادئ ومقومات الرأسمالية الأكاديمية وتطبيقاتها، رغم الجهل بالمفهوم وأبعاده، الأمر الذي تتطلب وضع تصور مقترح لتحسين وتفعيل جهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال فى ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية.

**ثامنًا: دراسات وبحوث مقترحة**

- إجراء المزيد من الدراسات عن الرأسمالية الأكاديمية ضمن سياقات مختلفة.
- تقويم أساليب التدريس لمقررات ريادة الأعمال بالجامعة.

## قائمة المراجع والمصادر:

### أولا: المراجع العربية

إبراهيم رمزي( ٢٠١٢): تاريخ الفيوم، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

أبو بكر بدوى(٢٠١٠):"دراسة حالة عن مصر" ، فى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، التعليم للريادة فى الدول العربية،" مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسة Startreal البريطانية"، دراسات حالة عن الدول العربية، الأردن، تونس، سلطنة عمان، مصر، مركز اليونسكو يونيفوك الدولى للتعليم والتدريب التقنى والذهنى، بون.

أحمد إبراهيم سلمي أرناؤوط (٢٠١٧): دراسة مقارنة لبرامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية المقارنة والدولية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد (٧).

أحمد إسماعيل حجى & حسام حمدي عبد الحميد(٢٠١٢): الجامعة والتنمية البشرية – أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة"، عالم الكتب، القاهرة.

أحمد عبد الرحمن الشميمري، وفاء ناصر المبيريك(٢٠١٠):ريادة الأعمال، ، مركز الأمير سلمان لريادة الأعمال، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أحمد محمد بكري موسى(٢٠١٨): منظومة ريادة الأعمال بجامعات كل من سنغافورة وتايوان والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، العدد (١٧٨)، الجزء (٢).

إسماعيل بن حماد الجوهري(٢٠٠٧): معجم الصحاح، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت.

أمل حسين عبد القادر علي(٢٠١٦): حاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة: رؤية مستقبلية، المجلة العلمية لجامعة ٦ أكتوبر، المجلد(٣)، العدد (٢).

باسم سليمان صالح جاد الله (٢٠١٩): الحدائق العلمية الجامعية مدخل للارتقاء بالتصنيف العالمي للجامعات المصرية وفق مؤشرات S.Q للتعليم الجامعي: دراسة استشرافية، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والنفسية جامعة الفيوم، الجزء الأول، العدد (١١).

بسام سمير الرميدي(٢٠١٨): تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب: استراتيجية مقترحة للتحسين، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، العدد (٦).

بيومي محمد ضحاوي، محمدإ براهيم خاطر(٢٠١٥): التربية المقارنة ونظم التعليم في بلدان العالم المتقدم، القاهرة، دار الفكر العربي.

جمال علي الدهشان(٢٠١٨): التدريب على ريادة الأعمال مدخلًا للتخفيف من مشكلة البطالة بين خريجي الجامعة، المؤتمر الدولى الثانى لمركز تنمية قدرات اعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها التدريب الابداعي: رؤى واقعية وطموحات مستقبلية.

جمهورية مصر العربية (٢٠١٨): قرار المجلس الأعلى للجامعات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢١، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة.

حنان زاهر عبد الخالق عبد العظيم (٢٠١٦): تصور مقترح لتفعيل التعليم لريادة الأعمال بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية والعربية، مجلة كلية التربية بأسيوط، ع (٢)، الجزء (٢)، المجلد(٣٢).

خالد إبراهيم حافظ إبراهيم(٢٠١٣): السياسة التعليمية والتوجه الأيديولوجي في جمهورية مصر العربية قبل عام ١٩٧٣م وما بعده ( دراسة مقارنة عبر تاريخية)، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

خالد السيد محمد إسماعيل(٢٠١٨): آليات دعم ريادة الأعمال في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الافادة منها في مصر، مجلة كلية التربية ببنها، العدد (١١٦).

خوشي عثمان عبد اللطيف (٢٠١٦) : واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا "الصين وماليزيا واليابان" نموذجا، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد (٣٠).

رحيم يونس كرو العزاوي(٢٠٠٧): مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان.

سالم بن ناصر القحطاني(ابريل ٢٠١٥): القيادة الريادية وتطبيقاتها في الجامعات، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، المجلد (٥٥)، العدد (٣).

سامي الأخضر الدبوسي(٢٠١٧): رؤية طلاب جامعة تبوك حول ثقافة ريادة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث، فلسطين، العدد (٨).

سرحان سليمان(٢٠١٦): دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: المفاهيم –الأهداف– التقييم، مركز النيل للإعلام، القاهرة.

سماح زكريا محمد(٢٠١٣): حاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة رؤية مقترحة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، المجلد (٢١)، العدد(٣).

سها رجب حسن& سوزان بكري حسن & سالي خليل(٢٠١٩): دور التراث الثقافي غير الملموس في تنمية سياحة التراث: دراسة حالة لمحافظة الفيوم، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، المجلد (١٣)، العدد (١).

سوزان أحمد أبو رية (٢٠١٥): رؤية الشباب للعمل الحر، مطابع الأهرام، القاهرة.

السيد صلاح الدين سيد محمد علي( ٢٠٢٠): حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، المجلد (١١)، العدد (١)، الجزء (٢).

صفاء المطيري (٢٠١٩): التعلم الريادي، مجلة جسر التنمية، العدد(١٤٩) ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

الصندوق الاجتماعي للتنمية(٢٠٠٨): تعميق فكرة العمل الحر، القاهرة، مصر.

عالية محمد خليفة عثمان، منال علي محمد الخولي(٢٠١٥) : فاعلية برنامج تدريبي لتنمية قيم العمل التطوعي لدى طلاب الجامعة ذوي الاتجاه المضاد للمجتمع والمعرضين للضغوط النفسية، المجلة التربوية، كلية التربية جامعة سوهاج، العدد(٤٢)، الجزء(٢).

عبد العزيز النجار( ٢٠٠٨): الإدارة الذكية – التخطيط، التنظيم، إدارة الأفراد، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث.

عبد الملك طاهر المخلافي(٢٠١٤): واقع التعليم لريادة الأعمال في الجامعات الحكومية السعودية. دراسة تحليلية، جامعة الملك سعود

عصام سيد أحمد السعيد(٢٠١٥): التعليم الريادي مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر، مجلة كلية التربية ببورسعيد، العدد (١٨).

عويد سلطان المشعان(٢٠٠٧): دافع الإنجاز وعلاقته بالقلق والاكتئاب والثقة بالنفس لدى الموظفين الكويتيين في القطاع الحكومي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية(٢٠)، الرسالة (١٣٩)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

فؤاد نجيب الشيخ وآخرن( ٢٠٠٩): صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن: سمات وخصائص، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد (٤)، المجلد (٥).

فوزي عبد الرازق(٢٠١٤): إشكالية حاضنات الأعمال من التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية– حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، جامعة الملك سعود ،الرياض، المملكة العربية السعودية.

جمهورية مصر العربية(٢٠٠٤): قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠٠٤ بنشر القانون رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠٠٤ لتنمية المؤسسات الصغيرة، واللوائح التنفيذية الخاصة بالقانون.

لانا بنت حسن بن سعد بن سعيد( ٢٠١٤): ريادة الأعمال الاجتماعية وموقف الخدمة الاجتماعية منها، المجلة الاجتماعية، العدد (٨).

ماجد محمد صالح (٢٠١٣): مدى توافر السمات الريادية لدى القيادات الإدارية دراسة استطلاعية تحليلية "، مجلة تنمية الرافدين للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد (٣٥)، العدد (١١١).

المجلس الأعلى للسكان( ٢٠١٧): دراسة مدى تضمين مفاهيم العمل والعمل المهني والريادة والإبداع في الكتب الأردنية، الأمم المتحدة الاسكو.

محافظة الفيوم (٢٠١٤): مشروع إعداد المخطط الاستراتيجي العام والمخطط التفصيلي لمدينة الفيوم، المنظور التنموي للمدينة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني

محمد جودت ناصر، غسان العمري(٢٠١١): قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(٢٧) ، العدد (٤)

محمد صبري الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة، ٢٠٠٨.

مروة صلاح قاعود سلا(٢٠١٤) : كيفية ابتكار أنواع وأنماط جديدة للسياحة غير مدرجة على الخريطة السياحية" بالتطبيق على تنمية السياحة الريفية بمحافظة الفيوم"، مجلة البحوث السياحية، جامعة الفيوم، عدد أكتوبر .

مصطفى أحمد علي أحمد (مايو ٢٠١٧): الهياكل التنظيمية الوسيطة الداعمة للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات التنموية، مجلة الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد(١٨٧)، جامعة عين شمس.

منصور بن نايف العتيبي (٢٠١٥): الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب جامعة نجران، واتجاهاتهم نحوها دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، العدد (١٦٢).

منصور بن نايف العتيبي& محمد فتحي موسى(٢٠١٥): الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب جامعة نجران، واتجاهاتهم نحوها "دراسة ميدانية"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، المجلد(٣٤)، العدد( ١٦٢)، الجزء(٢).

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠١٤): البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم، إعداد الشباب العربي لسوق العمل استراتيجية لإدراج ريادة الأعمال ومهارات القرن (٢١) في قطاع التعليم العربي، الجمهورية التونسية.

وجدي محمد عبد ربه(٢٠١٤): استراتيجية مقترحة إدراج ريادة الأعمال ومهارات العصر في التعليم لتحقيق الاستقرار في مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد(٢)، العدد (١).

وزارة الدولة لشئون البيئة ( ٢٠٠٧): التوصيف البيئي لمحافظة الفيوم، جهاز شئون البيئة، محافظة الفيوم.

وفاء ناصر المبيريك(٢٠١٤):النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال،جامعة الملك سعود، الرياض.

**ثانيا: المراجع الأجنبية**

Al-Mubaraki H., Michael Busler M., (2013): "The Effect of Business Incubation in Developing Countries", European Journal of Business and Innovation Research, European Centre for Research Training and Development, UK., Vol. 1, No. 1.

Alvord, S. H., Brown, L. D., & Letts, C. W. (2004): "Social entrepreneurship and societal transformation: An exploratory study". The journal of applied behavioral science, 40(3).

Arnaut, D.(2010): "Towards an entrepreneurial university, International journal of Euro-Mediterranean studies, Vol.( 3), no.(1).

Branko M.,(January/February 2020): “The Clash of Capitalisms: The Real Fight for the Global Economy’s Future”, Foreign Affairs,.

Breneman, D. W. (1993): "Higher Education: on a Collision Course with New Realities", American Student Assistance, Boston, MA.

Buzás, N. (2014): "On the responsibility of experience economy: what's wrong with that Prezi is not a cure for cancer?" In Buzás, N. – Lukovics, M. (eds), Responsible Innovation, SZTE GTK, Szeged

Cao Cong (Sept-Oct 2019): "Zongguancun and China's High-Tech Parks in Transition", Asian Survey, Vol. 44, No.5.

Chen Y. (2020): "Realistic Dilemma and Breakthrough Path of “Innovation and Entrepreneurship” Education in Private Colleges and Universities Under the Background of

Informatization. In: Huang C., Chan YW., Yen N. (eds) Data Processing Techniques and Applications for Cyber-Physical Systems (DPTA 2019). Advances in Intelligent Systems and Computing, vol 1088. Springer, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-15-1468-5_100

Clark, B R.(1998): "Creating Entrepreneurial Universities: Organizational Pathways of Transformation", International Association of Universities, Paris.

Clark, B. R. (1998): "Creating entrepreneurial universities: Organizational pathways of transformation". Issues in higher education. Elsevier, New York .

D. A. Kirby, and N.Ibrahim (2011a): "Entrepreneurship education and the creation of an enterprise culture: provisional results from an experiment in Egypt", International Entrepreneurshipand Management Journal, 7(2).

Daft.R. (2010):"New era of management", 9th, south Western, Cengage Learning. Australia.

David A., et al. (2011): "Incubating success: Incubation best practices those lead to successful new ventures", Institute for Research on labor, Employment, and the Economy, University of Michigan, U.S.A.

Dees, J. Gregory.(2005): "Social Entrepreneurs and Education". Current Issues in Comparative Education 8(1).

Dnil Schugurensky & Karsten Mundel (2016): "Volunteer Work and Learning: Hidden Dimensions of Labour foce Traning International Handbook of Educational Policy. Manchester. UK-01613207424.

Dollinger, Marc J. (2015). Entrepreneurship. Marsh Publications, Illinois USA European Commission, Green Paper on :" Entrepreneurship in Europe", Brussels, 2003.

Drayton, William.(2002): "The Citizen Sector: Becoming as Entrepreneurial and Competitive as Business", California Management Review Reprint Series.44(3).

Hazelkorn, Ellen(2014): "Reflections on a Decade of Global Rankings: What We've Learned and Outstanding" Issues, European Journal of Education, Vol. 49, No. 1, available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/ejed.12059

Hisrich. D. R & Peters. P. M. (2002). Entrepreneurship. 5th edition. The McGrwa-Hill companies.

Hong Qunlian (2011): "The major difficulties and countermeasures of current university graduates' entrepreneurship in China", Journal of Chinese Entrepreneurship, Vol. 3, No. 3, available at www.emeraldinsight.com/1756-1396.htm

Hwee Nga, Joyce Koe & Shamuganathan, Gomathi. (Aug., 2010). "The Influence of Personality Traits and Demographic Factors on Social Entrepreneurship Start Up Intentions", Journal of Business Ethics. 95(2).

Ilkka Kauppinen (2012): "Towards transnational academic capitalism", High Education, vol. 64.

International Labor Office (2002). "Microfinance for sel – employment In industrialized countries",Good practice Guide, social finance programe. 17-18. Geneva.

Ismail, Ayman; Tolba, Ahmed & Barakat, Shima.(2016): "Global Entrepreneurship Monitor- Egypt National report 2016/17. AUC School of Business". The American University in Cairo (AUC). Egypt.

John R. McIntyre, Mathieu Roche, MSM (April1999): "University Education for Entrepreneurs in the United States: A critical and retrospective 'analysis of trends in the 1990s", Georgia Institute of Technology Atlanta, GA.

Joos, Kristin & Leaman, Michele. Teaching social entrepreneurship. In: Morris, Michael H (2014). Annals of Entrepreneurship Education and Pedagogy-2014. Edward Elgar. USA

Juan, Z. (21 August 2006): "Why Self-employed people reduced by 8100 thousand", People's Daily.

Kuratko, D. F. (2007): "Entrepreneurial leadership in the 21st century": Guest editor's perspective, Journal of Leadership & Organizational Studies, 13(4).

Lasrado, V., Sivo, S., et. al., (2015): "Do graduation University Incubator firms Benfit from their Relationship with University Incubators?", J. Technol. Transf., Springer Science&Business Media New York , available at: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s10961-015-9412-0.pdf

Lin, J.Y. (1995), "The Needham puzzle: why the industrial revolution did not originate in China", Economic Development and Cultural Change, Vol. 43, No. 2.

Malik, R. (1997), Chinese Entrepreneurs in the Economic Development of China, Praegar,Westport, CT. global, corporate, new economy academic capitalism. Policy Futures in Education, 2(2).

Meina Cai (25 February 2012): "Yasheng Huang, Capitalism with Chinese Characteristics: Entrepreneurship and the State", Journal of Chinese Political Science/Association of Chinese Political Studies (17).

Mian, S. & Others (2012): "Building Sustainable Regional Platforms for Icubating Science and Technology Businesses, Evidence from US and French Science and Technology Parks", Entrepreneurship and Innovation,Vol. 13, No. 4.

Nian, T. Y., Bakar, R., & Islam, M. (2014): "Students' Perception on Entrepreneurship Education: The Case of Universiti Malaysia Perlis". International Education Studies, 7(10).

Ooi, Y. K., & Nasiru, A. (2015). Entrepreneurship education as a catalyst of business start-ups: A study on Malaysian community college students. Asian Social Science, 11(18).

Park, T. (2012): "Academic capitalism and its impact on the American professoriate". The Journal of the Professoriate, an affiliate of the Center for African American Research and Policy, Vol. 6, n 1.

Parsley, Chris & Weerasinghe, Manique. (2010): "The Teaching and Practice of Entrepreneurship with in Canadian", Higher Education Institutions. Industry Canada Ottawa.

Rhoades, G. et. al., (2004). Imagining alternativas to Global, Corporate, New Economy Academic Capitalism, Policy Futures in Education, Vol.2, No. 2, available at: https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.2304/pfie.2004.2.2.7

Rhoades, G., & Slaughter, S. (2004): "Academic capitalism in the new economy: Challenges and choices. American Academic", Vol.1, No.1.

Rinne, R. (2004): "Searching for the Rainbow: Changing the Course of Finnish Higher Education", in I. Fa¨ gerlind and G. Stro¨ mqvist (eds.) Reforming Higher Education in The Nordic Countries —Studies of Change in Denmark, Finland, Iceland, Norway and Sweden, Paris: UNESCO and International Institute for Educational Planning.

Rosni Bakar & Others (2015): "Entrepreneurship Education: Experiences in Selected Countries", International Education Studies; Vol. 8, No. 1.

Rosni Bakar & Others (2015):"Entrepreneurship Education: Experiences in Selected Countries", International Education Studies; Vol. 8, No. 1, Canadian Center of Science and Education.

S. Shan et al., (2018): "Assessing relationship and contribution of China's technological entrepreneurship to socio-economic development", Technological Forecasting & Social Change Journal, Vol.135, available at: www.elsevier.com/locate/techfore

Slaughter, S. and Leslie, L. (2001): "Expanding and elaborating the concept of academic capitalism", Vol. 8, No. 2, Organization Overviews, London, Thousand Oaks, CA and New Delhi.

Slaughter, S., & Cantwell, B. (2011): "Transatlantic moves to the market: The United States and the European Union". Higher Education .

Slaughter, S., & Leslie, L. L. (1997): "Academic capitalism. Politics, policies, and the entrepreneurial university. Baltimore and London": The Johns Hopkins University Press .

Slaughter, S., & Rhoades, G. (2004): "Academic capitalism and the new economy. Markets, state and higher education", Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press.

Spivey, S. (2016):"Micro-Entrepreneurship: Exploring Factors that Influence Failure, Success, and Sustainability of Microenterprises in the United States", PHD Desseration, School of Business and Technology Management, Northcentral University, USA.

Susetyo, Darmanto & Sri Lestari, Prasilowati. (Jul., 2014): "Developing Entrepreneurial Intention Model of University Students-An Empirical Study on University Students" in: Semarang, Indonesia. International Journal of Engineering & Management Sciences. 5(3).

Taylor, J. (2004): "Toward a strategy for internationalisation: Lessons and practice from four universities. Journal of Studies in International Education", Vol.8, No.2. https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1028315303260827

The Stanford Senior Executive Leadership Program Selected Topics (2017) in: "Corporate Governance, Law, Finance Accounting, Leadership", Capital Markets, and Risk Management", Stanford Rock Center, Stanford University.

The Stanford Senior Executive Leadership Program, Selected topics (2017) in: "Corporate Governance, Law, Finance & Accounting, Leadership" Capital Markets, and Risk Management, Stanford Rock Center, Stanford University.

Volkmann, Christine K.; Tokarski, Kim Oliver & Ernst, Kati. (2012): "Background, Characteristics and Context of Social Entrepreneurship". In: Volkmann, Christine K.; Tokarski, Kim Oliver & Ernst, KatiSocial, "Entrepreneurship and Social Business: An Introduction and Discussion With Case Studies". Springer Gabler USA.

X. Dou et al. (2019): "Outcomes of entrepreneurship education in China: A customer experience management perspective", Journal of Business Research. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0148296319300773

Xilin, H. (2007): "Entrepreneurship education: the core of higher school enterprise education", Higher Engineering Education Research, Vol. 2.

Xin, R., Xueyi, L. and Peilin, L. (2008): "Social Blue Book: China social Situation Analysis and Prediction in 2009, China Social Science Academic Press, Beijing.

Yejie, W. (2 March 2009): "Taking the financial crisis as an opportunity to develop entrepreneurship education", China Youth Daily.

Yong Suk Leea & Chuck Eesleyb (2017): "The Persistence of Entrepreneurship and Innovative Immigrants: Evidence from Stanford University", Stanford University.

Yusoff, B., Hakimin, M. N., Zainol, F. A., & Bin Ibrahim, M. D. (2015). Entrepreneurship Education in Malaysia's Public Institutions of Higher Learning--A Review of the Current Practices. International Education Studies, 8(1).

Zhang Lili (2011): "Comparative study of China and USA's colleges entrepreneurship education from an international perspective", Journal of Chinese Entrepreneurship Vol. 3 No. 3. available at www.emeraldinsight.com/1756-1396.htm

Zheng Li & Yang Liu (2011): Entrepreneurship education and employment performance An empirical study in Chinese university, Journal of Chinese Entrepreneurship, Vol. 3, No. 3, available at www.emeraldinsight.com/1756-1396.htm.

**مواقع إلكترونية :**


- https://alwafd.news/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D9%80%D8%A7%D8%AA/2456547-
- http://www.fayoum.edu.eg/Science/newsdetail.aspx?news_id=2922
- http://www.fao.org/egypt/news/detail-events/ar/c/1263612/
- https://www.elwatannews.com/news/details/4385851
- https://www.albawabhnews.com/4195718
- http://www.fayoum.edu.eg/agri/newstest.aspx?news_id=27429
- http://gate.ahram.org.eg/News/1634469.aspx
- Stanford Social Innovation Review. available at: http://www.ssireview.org/
- NBIA:"what is incubators", available: at:www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php,
- https://www.unido.org. p.21
- https://online.hbs.edu/subjects/entrepreneurship-innovation

## ملاحق البحث

### استمـــــــارات المقابلـــــــة

**جامعة الفيوم**

**كلية التربية**

**قسم أصول التربية**

**استمارة مقابلة (١)**

**حول جهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية (مقابلة للقيادات والقائمين على ريادة الأعمال بالجامعة)**

**السيد الاستاذ الدكتور /**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

تقوم الباحثتان بإعداد بحث بعنوان "**دراسة نقدية لجهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية**"، ومن مقتضيات هذا البحث تطبيق هذه المقابلة على سيادتكم لمعرفة آرائكم حول الجهود المبذولة من قبل جامعة الفيوم، وذلك لأن آرائكم يكون لها أثر طيب في إثراء هذا البحث، ونفيد سيادتكم علمًا بأن البيانات التي تدلون بها لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

**ولسيادتكم وافر الشكر والتقدير لحسن تعاونكم**

**البيانات الأساسية:**

**الوظيفة:** **الكلية:**

١- هل توجد جهود لجامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال؟ إذا كانت الإجابة بنعم متى بدأت هذه الجهود ؟ .....

٢- هل توجد إدارة رسمية بالجامعة لتخطيط وتنفيذ الأعمال الريادية بالجامعة؟ ومن المسئولين عنها؟ .....

٣- ما مبررات الجامعة للأخذ بهذا التوجه الريادي؟ .....

٤- ما أهم الإنجازات لديكم في مجال نشر وتنفيذ الأعمال الريادية؟
.....

٥- ما أهم آليات دعم ريادة الأعمال بجامعة الفيوم؟ هل يوجد مراكز أو نوادي أو حاضنات تكنولوجية أو مكاتب نقل التكنولوجيا؟.....

٦- هل يقتصر عملكم على جامعة الفيوم أم امتد إلى خارج الجامعة ؟ إذا كانت الإجابة بنعم، هل يوجد تعاون بين جامعة الفيوم والمؤسسات الإنتاجية والصناعية بمحافظة الفيوم؟ إذا كانت الإجابة بنعم ما طبيعة المشروعات الريادية التي تم تنفيذها؟ .....

٧- هل يوجد تعاقدات دولية تسمح بتلقي الدعم المالي لبعض رواد الأعمال لديكم؟
.....

٨- ما مفهومكم عن الرأسمالية الأكاديمية ؟ وهل يمكن القول أن جامعة الفيوم تتجه نحو الأخذ بها؟ .....

٩- هل تسمح المنظومة الجامعية المصرية لتطبيق مفهوم الرأسمالية الأكاديمية على جامعاتها؟ إذا كانت الإجابة بنعم ما أهم التحديات التي تواجه تخطيط وتنفيذ ريادة الأعمال بالجامعة؟ .....

١٠- هل يوجد خطط عمل متوقع البدء بها تساهم في رفع مستوى جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال بحيث تجعلها من الجامعات الواعدة في هذا المجال ؟

.....

**جامعة الفيوم**

**كلية التربية**

**قسم أصول التربية**

**استمارة مقابلة(٢)**

**حول جهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية (مقابلة الطلاب بجامعة الفيوم)**

**عزيزي الطالب/**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

تقوم الباحثتان بإعداد بحث بعنوان "**دراسة نقدية لجهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية**"، ومن مقتضيات هذا البحث تطبيق هذه المقابلة لمعرفة مدى استفادتكم من الجهود المبذولة من قبل جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال، وذلك لأن آرائكم يكون لها أثر طيب في إثراء هذا البحث، ونفيدكم علمًا بأن البيانات التي تدلون بها لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

**ولكم وافر الشكر والتقدير لحسن تعاونكم**

**البيانات الأساسية:**

**الكلية:** **الفرقة:**

١- هل لديكم علم بريادة الأعمال بجامعة الفيوم؟

.....

٢- هل حضرت دورات أو ندوات أو ورش عمل عن ريادة الأعمال؟

.....

٣- هل لديك استعداد للمشاركة أو التعرف أكثر عن ريادة الأعمال؟

.....

٤- هل تعلم بأن الجامعة بها مركز ونادي لريادة الأعمال؟

.....

٥- هل وجدت ملصق أو إعلان ورقي أو إلكتروني بالجامعة عن عقد أي فعاليات ترتبط بريادة الأعمال ؟

.....

٦- ما خطتك للعمل بعد انتهاء الدراسة الجامعية، وهل لديك فكرة عن مشروع ابتكاري ترتب في تنفيذه؟ إذا كانت الإجابة بنعم هل ترى أن الجامعة يمكن أن تدعم فكرتك؟

.....

٧- هل لديك معرفة بأهم الجهات الممولة التي قد تدعمك في تنفيذ مشروعك؟

.....

٨- هل تؤيد فكرة إنشاء مركز أو وحدة بكل كلية لنشر ثقافة ريادة الأعمال؟

.....